وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: ...../2017

القسم: علوم التسيير
الميدان :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علومالتسيير
التخصص :مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسييرتخصص " مالية وبنوك"

إعداد الطالبتين:

- بشرة بوجريو
- زينة يدوري

إشراف الدكتور:

- فواز واضح

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
وسيلة بوفنش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	**رئيسا**
حدة طويل	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	**مناقشا**
فواز واضح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	**مشرفا ومقررا**

السنة الجامعية:2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي زدني علما"

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

"إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل و اجب أكيد"

و قوله صلى الله عليه و سلم

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

بصدد انجاز هذا العمل المتواضع نشكر الله سبحانه و تعالى الذي و فقنا لإتمام هذا العمل و أنارنا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى .

نتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلي الدكتور المحترم " فواز واضح " لقبوله الإشراف على هذه المذكرة و على نصائحه القيمة و توجيهاته التي كانت خير عون إلى إخراج هذا العمل حيز الوجود راجيتان من المولى عز وجل له التوفيق.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل و اشكر الشكر الجزيل

إلى الأساتذة المحترمين منهم ريغي هشام الذي لم يبخل علينا و الأستاذ سيواني عدلان الذي كان يؤجل عمله و لم يدخر وسعا في تقديم توجيهاته السديدة و إرشاداته و الأستاذة بوفنش وسيلة التي هي في الأصل لها مكانة في قلوبنا بسبب تدريسها لنا في السنوات السابقة و طريقة تعاملها معنا وهي كذلك ساهمت في عملنا هذا و أعنتنا أدعو الله أن ينير دربها و كذلك الأستاذة عيساوي سهام و الأستاذة بوبحة سعاد لها الشكر الجزيل و إلى الأستاذ المحترم بن جدو سامي أدعو الله أن ينير دربه و الأستاذة ميدوكالي فطيمة و كل الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.كما لا ننسى كل من شجعنا بالكلمة الطيبة و الابتسامة و الدعاء إلى كل هؤلاء شكرا وجزاهم الله خيرا .

بشرة وزينة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا يطيب الإخوة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك .

"الله ﷻ "

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة .إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"محمد صلى الله عله و سلم "

إلى التي أحبتني بلا مقابل و أنارت لي الطريق و أغدقت علي بالدعوات الصالحات و إلى الذي أعطاني عن حب و لا

يريد أن يأخذ مني شيئا إلى الذين سعدت بصحبتهما و أوصلاني إلى بر الأمان في دراستي و في رحلتي في هذه الحياة

إلى الوالدين الكريمين أمي و أبي ,أهدي حصاد جهدي و ثمرة عملي إلى من باع راحة شبابه لي الطرق و أشعل سنين

عمره ليضئ لي الطرق إلى من أكن له بالغ الحي و التقدير الذي كافح من اجل تربيتي منذ نعومة أظافري وسعي إلى تعليمي

لبلوغ اسمي المراتب و إلى من احمل اسمه بكل افتخار وعزوكرامة أبي الغالي و العزيز "سعيد" والى معنى الحنان

و سيمة الحياة وسر الوجود و التي منحتني الدفء زمن البرد و الكفاية زمن الحاجة إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها ريحانة حياتي و بهجتها أمي الحبيبة "نادية "والى رفيق دربي و شريك في الحياة سواء في السراء و الضراء زوجي الكريم حفظه الله.

" و إلى أخي وزوجته "حليم و لمياء"و أخي "إلياس" و أختي الصغيرة التي هي صديقتي "بسمة " و إلى أخوالي و أعمامي و خالتي و بالأخص خالتي "لويزة" و عماتي خاصة إلى الكتاكيت الصغار "ريان,دلال , رتاج , قصي ,محمد , كريم , ميسم , عبد الجبار, مهدي"و إلى زهرة النرجس التي تفيض حب و طفولة و نقاء و عطر الكتكوتة "ملاك"و إلى من قاسمني حلاوة هذا العمل و مره الصديقة "زينة "إلى كل الصديقات و الزميلات و الزملاء و إلى كل طلبة السنة ثانية ماستر تخصص مالية المؤسسة دفعة 2017 .و إلى من فتح هذه الرسالة و تصفحها من بعدي .

بشرة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا يطيب الإخوة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك .

"الله ﷻ "

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين.

"محمد صلى الله عله و سلم "

إلى التي أحبتني بلا مقابل و أنارت لي الطريق و أغدقت علي بالدعوات الصالحات و إلى الذي أعطاني عن حب و لا يريد أن يأخذ مني شيئا إلى الذين سعدت بصحبتهما و أوصلاني إلى بر الأمان في دراستي و في رحلتي في هذه الحياة إلى الوالدين الكريمين أمي و أبي ,أهدي حصاد جهدي و ثمرة عملي إلى من باع راحة شبابه لي الطرق و أشعل سنين عمره ليضئ لي الطرق إلى من أكن له بالغ الحي و التقدير الذي كافح من اجل تربيتي منذ نعومة أظافري وسعي إلى تعليمي لبلوغ اسمي المراتب و إلى من احمل اسمه بكل افتخار وعز وكرامة أبي الغالي و العزيز "مسعود" والى معنى الحنان و سيمة الحياة وسر الوجود و التي منحتني الدفء زمن البرد و الكفاية زمن الحاجة إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها ريحانة حياتي و بهجتها أمي الحبيبة "هجيرة " و إلى أخي و زوجته "سمير ياسمين" و إخواني بالأخص اخي العزيز "أحمد" و محمد الأمين و لخضر و أخواتي و أزواجهن " نوال و حليمة وسعاد " و أختي الصغيرة التي هي صديقتي "رحمة " و إلى أخوالي و أعمامي و خالتي و عماتي و خاصة إلى الكتاكيت الصغار "وسام,أماني , عبد الرحمن" و إلى زهرة النرجس التي تفيض حب و طفولة و نقاء و عطر الكتكوتة "نور الهدى "و إلى من قاسمني حلاوة هذا العمل و مره الصديقة "بشرة "إلى كل الصديقات و الزميلات و الزملاء و إلى كل طلبة السنة ثانية ماستر تخصص مالية المؤسسة دفعة 2017 .و إلى من فتح هذه الرسالة و تصفحها من بعدي .

زينة

الفهرس المختصر

	عنوان الفصل	الصفحة
البسملة		I
شكر وعرفان		II
إهداء		III
الملخص		IV
فهرس المحتويات		V
قائمة الجداول		VI
قائمة الأشكال		VII
قائمة المختصرات		VIII
مقدمة		ب-و
الفصل الأول	**مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**	**37-02**
تمهيد		02
المبحث الأول	الطاقة ومصادرها	**08-03**
المبحث الثاني	تطور البترول في الجزائر	**15-08**
المبحث الثالث	العوامل المحددة لأسعار البترول و التطور التاريخي له و أنظمة استغلال البترول ونتائجه	**36-16**
خلاصة الفصل		37
الفصل الثاني	**مؤشرات الاقتصادية في الجزائر**	**72-39**
تمهيد		39
المبحث الأول	مفهوم و أنواع الإنفاق العام و أثاره الاقتصادية	**47-40**
المبحث الثاني	البطالة والتشغيل	**57-48**
المبحث الثالث	الاستثمار والادخار	**71-58**

خلاصة الفصل		72
الفصل الثالث	**تحليل اثر انخفاض أسعار البترول على كل من النفقات العامة، البطالة، التشغيل، الاستثمار، الادخار**	**99-73**
تمهيد		74
المبحث الأول	تحليل تطور أسعار البترول ومؤشرات محل الدراسة في الجزائر	**80-75**
المبحث الثاني	مدخل للدراسة القياسية	**82-81**
المبحث الثالث	تأثير انخفاض أسعار البترول على كل من النفقات العامة، البطالة، التشغيل، الاستثمار، الادخار	**98-83**
خلاصة الفصل		99
خاتمة		101
قائمة المراجع والمصادر		109-105

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الإنتاج الجزائري للمحروقات	11
02	شبكة أنابيب نقل المحروقات	13
03	إنتاج البترول العالمي	17
04	احتياطي البترول العالمي	19
05	الطلب العالمي للبترول	25
06	تطور أسعار البترول خلال فترة 1980-2014 م	28
07	يمثل حجم القوى العاملة النشطة، عدد المشتغلين والبطالين لسنوات 2008-2010م	54
08	تطور معدلات التشغيل في الجزائر من 2010 إلى 2014م	56
09	يبين عدد المشاريع وعدد مناصب الشغل المتوقعة ومناصب العمل لكل مشروع خلال فترة 1940-2006م	67
10	تطور الادخار المحلي بالأسعار الثابتة 1999-2009م	71
11	تطور أسعار البترول خلال فترة 1990 إلى 2015م	75
12	تطور النفقات العامة خلال فترة 1990 إلى 2015م	76
13	تطور البطالة خلال فترة 1990إلى 2015م	77
14	تطور التشغيل خلال فترة 1990 إلى 2015م	79
15	تطور الاستثمار والادخار خلال فترة 1990 إلى 2015م	80

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تطور الإنتاج العالمي للبترول منذ سنة 1900	08
02	مخطط يبين طريقة إبرام أتفاق بين شركة أجنبية و سونطراك	35
03	تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال فترة 2010إلى 2014	56
04	تطور المشاريع المودعة لدى الوكالة خلال الفترة من 1993 إلى 2006	67
05	تطور الادخار المحلي بالأسعار الجارية	69

الرمز (الاختصار)	الدلالة
PP	أسعار البترول
DP	النفقات العامة
INV	الاستثمار
S	الادخار
EMP	التشغيل
TCH	البطالة
OPEC ou OPEP	منظمة الدول المصدرة للبترول

الملخص:

تهدف هذه الدراسة في خضم القلق المتزايد بشان انخفاض أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد الجزائري إلى معرفته تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة من1990إلى 2015 باعتبار أن البترول موردا حيويا ناضبا ومصدر للدخل الوطني بالنسبة للعديد من الدول وهو حال الجزائر, غير أن أسعار البترول سجلت تقلبات حادة صعودا و هبوطا تحت تأثير مجموعة من الظروف الاقتصادية والجيوسياسية التي تؤثر على توقعات الطلب و العرض عليه ,و في دراستنا هذه ركزنا على انخفاض أسعار البترول ومدى تأثيره على مؤشرات المختارة في هذه الدراسة ألا وهي النفقات العامة و الاستثمار و الادخار والتشغيل و البطالة و قد تبين من خلال تحليلنا الاقتصادي و القياسي وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار البترول و ركزنا على الانخفاض وهو المبتغى وهذا ما فسره كذلك معامل التحديد بأكثر من 70 بالمائة من التغيرات الحاصلة في كل من النفقات العامة والاستثمار و الادخار والتشغيل و البطالة كان سببها التغير في أسعار البترول .

في الختام تستخلص من هذه الدراسة عدد من الملاحظات، ثم يقترح على ضوئها جملة من التوصيات والاقتراحات تتعلق أساسا بالمحافظة على ثروة البترول و حسن استغلالها باعتبارها ثروة ناضبة و ضرورة إبقاء قطاع المحروقات وخاصة الحلقات العليا تحت رقابة الدولة لما للبترول من أهمية كبيرة ووزن في الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية :أسعار البترول , النفقات العامة , البطالة , التشغيل , الاستثمار , الادخار .

SUMMARY:

This study aim –in the growing concern over the decline in the oil prices on the Algerian economy -to know the impact of the decline in the oil prices on some of the Algerian economic indicators during the period from 1990 to 2015, considering that oil is a vital biological resource and source of national income for many countries, as well as in Algeria. It recorded sharp fluctuations up and down under the influence of a range of economic and geo-political conditions that affect the expectations of demand and supply, in this study we focused on the low prices and impact on the indicators selected, general pension, investment, saving, employment and unemployment . oureconomic and standard analysis showed that there is a strong relationship between fluctuations in oil price and we focused on the decline of it . This is also explained by the coefficient of selection with more than 70 percent of the changes in the expenditure Public investment, saving, employment and unemployment were caused by the change in oil prices.

At the end, this study concludes a number of observations and then proposes a number of recommendations and suggestions mainly related to preserving oil wealth and exploiting it well, and the necessity of keeping the hydrocarbons sector, especially the upper circles under state control, because of the great importance and weight it has in the national economy. .

Keywords: oil prices ,general pension , unemployment ,employment, investment, saving .

مقدمة

مقدمة:

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين, فهو المصدر الوحيد والاهم من مصادر الطاقة على اختلاف أنواعها, حيث يعتبر سلعة إستراتجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والنفطية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار، من اجل سد متطلبات العالم من الطاقة وتتزايد أهمية البترول في الجزائر باعتباره أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي, فهو يعتمد على عائدات قطاع المحروقات ما يعني انه مرهون بالتقلبات أي كل انخفاض وارتفاع لأسعار البترول حيث أن وهذا الأخير يعد هو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسيا واقتصاديا وهب للبشرية حياة جديدة وهذا ما دعانا جميعا للوقوف بجدية عليه نظرا للأهمية والمخاطر والتحديات المنطبقة منه من أجل استغلاله بشكل يؤمن ضمان تطور التنمية المستدامة والذي بواسطته يمكن اتخاذ الإجراءات الفعالة في تسخيره لخدمة الإنسان، حيث أن قطاع المحروقات يلعب دورا هاما في الجزائر بحيث تساهم صادرته بنسبة كبيرة من إيرادات الدولة الجزائرية من العملة الصعبة, فإيرادات الدولة تلعب دورا بارزا في أجور ورواتب العمال ودعم الاستهلاك، ودعم الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية, وكذلك في تمويل الموازنات المالية السنوية وفي تحقيق التوازنات الكلية وتسديد الديون الكلية وتكوين احتياطي ضخم من العملات الأجنبية وفي تمويل التجارة الخارجية، ورغم وعي الحكومات المتعاقبة بضرورة عدم الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد للمداخيل من صادرات بالنظر إلى التقلبات التي يمكن أن تحدث في أسعارها من وقت إلى لأخر من جهة وكون البترول هو مصدر متجدد وقابل للنفاذ من جهة أخرى فإنها لم تنجح في خلق البدائل الكفيلة بتقليص الاعتماد على البترول, بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد حيث سنقوم في دراستنا بعرض تأثير انخفاض أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية الجزائرية وقد قمنا لاختيار النفقات العامة، الاستثمار، الادخار، التشغيل، البطالة لكون العلاقة الوثيقة بينهما .

الإشكالية :

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة من 1990 إلى 2015؟

الأسئلة الفرعية :

- ما مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على النفقات العامة خلال الفترة من1990الى2015 ؟
- ما مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على الاستثمار والادخار خلال الفترة من 1990 إلى 2015 ؟

- ما مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على التشغيل والبطالة خلال الفترة من 1990إلى 2015؟

فرضيات الدراسة :

- **الفرضية الرئيسية:** هناك تأثير لانخفاض أسعار البترول على كل من النفقات العامة، البطالة، التشغيل، الاستثمار، الادخار.
- **الفرضية الأولى:** هناك تأثير لانخفاض أسعار البترول في نفس الاتجاه مع النفقات العامة خلال فترة 1990 إلى 2015.
- **الفرضية الثانية:**هناك تأثير لانخفاض أسعار البترول في اتجاه معاكس مع البطالة وفي نفس الاتجاه مع التشغيل خلال فترة 1990 إلى 2015.
- **الفرضية الثالثة:**هناك تأثير لانخفاض أسعار البترول في اتجاه معاكس مع الاستثمار وفي نفس الاتجاه مع الادخار خلال فترة 1990 إلى2015.

أسباب اختيار الموضوع :

من الممكن على الباحث أن يخوض ويختار دراسة معينة لا تجعله يهتم ويتمسك بموضوع دراسته منها الموضوعية وتتمثل في العلاقة الوثيقة ليس للموضوع بالواقع الاقتصادي المعاش في بلادنا كون الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للبترول, وكذلك لإثراء المواضيع السابقة والمشابهة لدراستنا، وأما الدوافع الذاتية فتتمثل في طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس المجال الاقتصادي، وكذا الميول الشخصي مثل هذه المواضيع لأنها تعتبر من حديث الساعة, ويعتبر البترول من الركائز التي تعتمد عليها الجزائر لجعل هناك توازن واستقرار في البلاد من الناحية الاقتصادية والمالية بالدرجة الأولى، وكذلك إثراء الرصيد المعرفة للمكتبة الجامعية .

أهداف الدراسة :

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة، فان هذه الدراسة تهدف إلى معرفة مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية، وشدة التأثير كل مؤشر من المؤشرات التي اخترناها في هذه الدراسة ألا وهي النفقات العامة، البطالة، التشغيل، الاستثمار، الادخار .

أهمية الدراسة :

إن أهمية قطاع المحروقات بصفة عامة في الاقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع، لكون هذا القطاع وفي الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فقد رأينا أن نختار هذا الموضوع أولا لان التحولات والتغيرات سواء في قطاع المحروقات وفي المحيط الاقتصاد الدولي بشكل عام بسريعة ومتجددة وثانيا لان قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وتتوقف عليه قريبا عملية التنمية، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على معرفة وتحديد قيمة تأثير التغير الذي أحدثه انخفاض أسعار البترول على مؤشرات الاقتصادية الجزائرية منها النفقات العامة، البطالة، التشغيل، الاستثمار، الادخار.

المنهج وأدوات ونموذج الدراسة:

المنهج المتبع:

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعته وإشكالية كل دراسة وفيما يتعلق بدراستنا فقد قمنا باعتماد المنهج الوصفي والتاريخي فالوصفي يمثل الجزء النظري من هذا البحث ويوصف لنا أهم أفكار المتعلقة بجوانب الدراسة, أما المنهج التاريخي يعطينا تطور أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة, كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام بمختلف الجداول الخاصة بسعر البترول وتأثيره على مؤشرات الاقتصادية الجزائرية من بينها النفقات العامة، البطالة، التشغيل، الاستثمار، الادخار ,كما تم استخدام المنهج القياسي حيث تم الاستعانة هنا بدراسة إحصائية عن طريق برنامجEveiws لاستخراج النماذج الإحصائية التي تربط باستخدام البيانات الإحصائية تم الحصول عليها من عدة مصادر .

الأدوات المستخدمة في الدراسة :

في إطار وضوء إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على مراجع مختلفة من كتب ومذكرات وأطروحات وتقارير وملتقيات، مداخلات ومواقع الالكترونية وبعض مراجع باللغة الأجنبية .

نموذج الدراسة :

يتمثل نموذج دراستنا في :

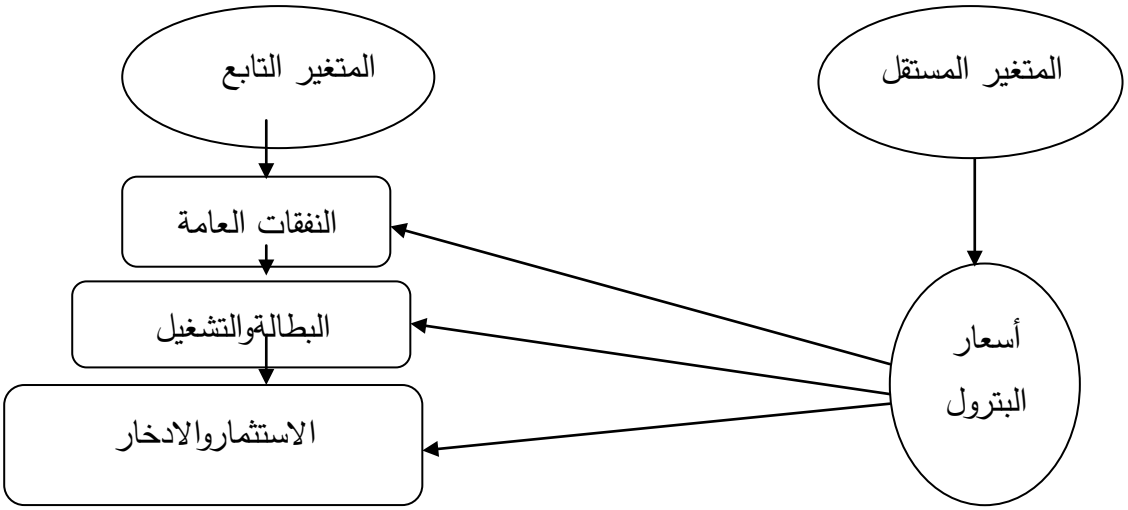

حدود الدراسة :

- الإطار المكاني: اختارنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.
- الإطار الزماني:تم تحديد فترة الدراسة من 1990إلى 2015.

الدراسات السابقة :

1	**بوزبرة احمد، 1998-2013 جامعة 20 أوت سكيكدة.**
عنوان الدراسة	اثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1998-2013.
هدف الدراسة	تهدف إلى تحليل العوامل الاقتصادية المؤدية إلى حدوث تقلبات في سوق البترول وبها نحاول التعرف على أثار تقلبات البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر وتقييم تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في رصيد الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، البطالة، التضخم خلال الفترة من 1998 إلى 2013.

نتائج الدراسة	إن اثر تقلبات أسعار البترول على مؤشرات الاقتصادية الداخلية مرهون بأسعار البترول تقريبيا حيث لا يظهر اثر تقلبات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الأثر موجب يظهر في المدى البعيد وذلك إن اثر ارتفاع أسعار البترول غير مباشرة . ساهم ارتفاع البترول في تحسن ملحوظ في امتصاص البطالة . إن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصناعة في الدول المتقدمة وكون الجزائر دولة نفطية فان استمر ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي على الواردات وبالتالي ارتفاع التضخم .
أوجه الاختلافوالتشابه	تطرقت الدراستين إلى تقلبات أسعار البترول وأما الاختلاف فقد كان في المتغير التابع حيث اعتمدت الدراسة على دراسة المتغيرات الاقتصادية من بينها البطالة والتضخم بينما دراستنا اهتمت بجانب النفقات العامة والبطالة والتشغيل والاستثمار والادخار .

هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة سوف نتطرق إلى جوانبه التي قسمناها إلى ثلاث فصول, حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ويتضمن مكانة البترول في السوق العالمية للبترول وتطوره وأهميته في الاقتصاد الجزائري والعوامل المحددة لأسعاره.

و تطرقنا في الفصل الثاني إلى مؤشرات الاقتصادية في الجزائر من النفقات العامة وأثارها الاقتصادية والاستثمار والادخار والتشغيل والبطالة.

و تطرقنا أيضا في الفصل الثالث إلى عرض تطور أسعار البترول خلال فترة الدراسة وكذا بالنسبة للنفقات العامة، البطالة، التشغيل، الاستثمار، الادخار,و في الأخير قمنا بتحديد تأثير انخفاض أسعار البترول على مؤشرات المذكورة سابقا، مع تحليل نتائج الدراسة ومناقشة فرضيتها في هذا الفصل باستخدام الدراسة القياسية .

صعوبات الدراسة:

- قصر الفترة المعتمدة في الدراسة.
- تباين البيانات والإحصائيات من مصدر لأخر.

الفصل الأول:

مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

يعد البترول من أهم مصادر الطاقة وأوفره نسبيا, حيث يعتبر من أهم السلع الإنتاجية والاستهلاكية إذ تتعدى مجال استعماله مجال الصناعة إلى كل القطاعات الاقتصادية الأخرى من زراعة وخدمات ومختلف وسائل النقل الميكانيكية دون إهمال جانب التجارة الدولية, كما يلعب دورا مهما وحاسما على سياسات الدولة باعتبار الذهب الأسود الذي جعل من القرن 20 عصر النفط، حيث كان إنتاج النفط وتصديره أو استيراده على دول العالم الثالث له اثر بالغ الأهمية حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى الطاقة ومصادرها وكذلك مكانة النفط في السوق العالمية وكذلك العرض والطلب للبترول وتطور التاريخي لأسعاره والعوامل المؤثرة في تغيره سوف نتناول العناصر التالية :

- ✓ **المبحث الأول** :قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ **المبحث الثاني**: مؤشرات الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ **المبحث الثالث** :تحليل أثر انخفاض أسعار البترول على كل من النفقات العامة، البطالة، التشغيل، الاستثمار، الادخار.

المبحث الأول: الطاقة ومصادرها

من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي تقوم كل دولة بالاعتماد على مجموعة من مصادر الطاقة منها الغاز والبترول بمختلف أنواعها الحديثة منها والتقليدية لما لها من مكانة في السوق المحلية والعالمية.

المطلب الأول: مفهوم الطاقة

- الطاقة هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة تحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية غير ذلك من الأغراض وكل حركة يقوم بها الإنسان تحتاج إلى الاستهلاك نوع من أنواع الطاقة ويستمد الإنسان طاقته لانجاز أعماله اليدوية والذهنية من الغذاء المتنوع الذي يتناوله كل يوم، إذ يتم حرق الغذاء في خلايا الجسم ويتحول إلى طاقة الرياح وطاقة جريان الماء ومساقطها ويمكن أن تكون الطاقة مخزونة في مادة كالوقود التقليدي (الفحم، الغاز، النفط) وتعرف الطاقة بأنها كل ما يمدنا بالنور ويعطينا الدفء وينقلها من مكان إلى آخر، ويتيح استخراج طعمنا من الأرض وتحضيره وتضع الماء من أيدنا وتدير عجلة الآلات التي تخدمنا.[1]
- الطاقة هي إحدى صور الوجود، فالكون مكون من أجرام وطاقة، مند النظرية النسبية نعرف تكافؤ المادة والطاقة، فالطاقة يمكن أن تتحول إلى مادة وبالعكس يمكن للمادة أن تتحول إلى طاقة وقد رأينا تحول إلى طاقة في اختراع القنبلة الذرية.[2]

التعريف الإجرائي

الطاقة تمثل محل اهتمام الإنسانية حديثا كما قديما أيضا وهي عبارة عن عامل من عوامل الإنتاج اذ يؤمن من استهلاكها سير وعمل الأنشطة الاقتصادية الهامة في المجتمع.

المطلب الثاني: مصادر الطاقة

يستخدم الأفراد حسب مستوي دخلهم وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي مصادر مختلفة من الطاقة ويمكن تقسيمها حسب مصادرها إلي قسمين رئيسين هما:

[1] علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2008، ص5.

[2] وكبيد يا الموسوعة الحرة :

http:// ar. wikpedia.org /w/index.php Le 13-02-2017 à 12:35h

مصادر الطاقة التقليدية :

وهي المستخرجة من استعمال منتوجات الطبيعية مثل الفحم الحطبي والمخلفات الزراعية والحيوانية وقوي الجر من الحيوان والإنسان، وبالرغم مما يظهر من بدائية هذه المصادر إلى أن يضيف مكان العالم حتي1992 يستعمل حصريا هذا النوع من الطاقة وبسبب عدم قدرة المناطق الريفية الحصول على الطاقة الحديثة التي تشبع حاجتها فإنها تلجا إلى تعويضها باستهلاك منتجات الغابية وهذا يجعل توفر استهلاك الطاقة لديها مختلف توفر الغابات التي هي آخذة في تراجع سنة بعد أخرى.

إن اعتماد النشاط الزراعي على الطاقة من قوى الحيوان والإنسان دور كبير في المناطق الريفية لدول المختلفة ولكنها أخدت هي الآخر تترك مكانتها تدريجيا للآلة من اجل تحسب إنتاجية العمل الزراعي الذي توفره التكنولوجيا المتطورة كما أن مصادر التقليدية خاصة الغابية منها محكوم عليه أما بالزوال وذلك بالقطع الجائر للأشجار لان معدل إعادة التشجير لا يتعدى مما يقطع من الغابات في العالم.

وإما ستصبح صعبة التسيير والتحكم حتى تستطيع ضمان توفرها الدائم هذه الأنواع من الطاقة التقليدية ومتجددة لها مكانتها الأساسية في البلدان المتخلفة تعينها على توفير الضروري من الطاقة اللازمة لسكان وهي إذا كانت بدائية ولا تلبي متطلباتهم بالقدر الكافي لكنها في المقابل لا تخضع لعراقيل تمويل والتكنولوجيا المتطورة كما هو الحال بالنسبة لطاقة الحديثة.[1]

مصادر الطاقة الحديثة:

تشمل الطاقة الحديثة مجموعة من المصادر منها:

مصادر طاقة الغير متجددة الناضبة: وتسمى أيضا الأحفورية وهي الفحم الحجري والبترول والغاز وكذا الطاقة النووية من خامات اليورانيوم.

مصادر الطاقة المتجددة: وهي المنتجة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار غير ناضبة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والقوى الهيدرومائية وطاقة الجيو حرارية وطاقة المستخرجة من المنتجات الزراعية وغيرها.

إن جميع أنواع الطاقة الحديثة سواء منها الناضبة أو الحديثة تشترك كلها في كونها بحاجة إلى استعمال قدر من تكنولوجيا من اجل توفيرها والاستفادة منها ويبقي الرهان هو في كيفية الحصول على واحدة أو أكثر من هذه الأنواع الحديثة من الطاقات والتكاليف اللازمة لها والمزايا التي توفرها.

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2008، ص13.

استبعاد المصادر التقليدية بسبب تطور الاقتصادي والاجتماعي يرفض السعي وراء اكتساب واستخدام الطاقات الحديثة لان استخدامها يمثل مستوى معين من النمو والرقي لكل من سكان الريف والحضر على السواء فهي تلبي حاجات النمو الصناعي واستخدامات السكان من الطاقة التي يفضلونها وهي المكان والزمان الذين يرغبون فيها تبعا لمستوى الإنتاج وتطوره الاجتماعي والإمكانيات المتاحة لكل بلد.

يبقي أهم مصدر الطاقة البترول لان لا جدل فيه حيث يحتفظ بمصدر اقتصادي أساسي ينافس كافة مصادر الطاقوية الأخرى ومن ثم فهو يشكل المصدر الرئيسي اليوم.

المطلب الثالث: مكانة البترول في السوق العالمية للطاقة

يستخدم الناس البترول مند ألاف السنين وقلة منهم أدركت قيمتهم قبل حلول قرن 19م عندما اخترع مصباح الكيروسين والسيارة ومع التقدم الحضاري والتكنولوجي لبشرية تغيرت نوعية للطاقة المستخدمة في مختلف مجالات الحالات فبعدها كان الفحم هو المصدر الرئيسي لطاقة مع بداية الثروة الصناعية اصب حالات النفط الخام والغاز الطبيعي هما المصدر الرئيسي في العالم حيث يمثلان 54 من إعدادات الطاقة العالمية.

الفرع الأول: تصنيفات البترول (أنواع)

للنفط تصنيفات عديدة تمكن المتعاملين بشأنه من التعرف على نوعية النفط الخام، ومن ضمن هذه التصنيفات، تصنيفات النفط حسب الكثافة وحسب نسبة الكبريت الموجودة فيه، فحسب الكثافة يمكن تقسيم النفط الخام إلى نفط ثقيل (heavy) ونفط متوسط (medium) ونفط (light)خفيف وترجع خاصية اختلاف كثافة البترول إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، كلما زادت هذه النسبة زادت كثافة النفط، وفي الحقيقة فان النفط الخفيف أكثر طلبا في السوق وأعلى سعرا وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية وبذات الغاز ولين (gasoline) الذي يعتبر المشتق البترولي الأكثر طلبا في العالم. كما يمكن تصنيف البترول إلى البترول حلو(sweet)بنسبة كبريت منخفضة وبترول حامض (sour) بنسبة كبريت عالية فالبترول الخفيف الحلو قليل الكبريت أغلى ثمنا في سوق النفط العالمية، كما أن مشتقات النفط كالجازولين وزيت التدفئة تتمتع بسوق رائجة هي الأخرى ونظرا لوجود وأصناف وأنواع مختلفة من البترول فقد ثم الإنفاق بين مقاولي النفط على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار الجودة وعلى أساسها يتم زيادة أو منخفض قيمة السلع البترولية، فعلى مستوى العالم اختير خام برنت في المملكة المتحدة ليكون مرجعا عالميا، يستخدم خام برنت ونينيان في بحر الشمال التين تنتجان نحو500الف برميل يوميا. ويعتبر برنت من أنواع النفط الحقيقية بسبب وزنه النوعي البالغ 38درجة حسب معهد البترول الأمريكي وانخفاض نسبة الكبريت فيه التي تصل إلى 0.73% وبناءا على

الفروق بينه وبين الخامات الأخرى فانه بشكل عام يباع بسعر اعلى من نسبة نفط أوبك بنحو دولار للبرميل، وبسعر اقل من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضا. [1]

الفرع الثاني: الاحتياطات العالمية للنفط

مفهوم احتياطي النفط:

هو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين والاقتصادي والتقني وتتأثر مسألته تحديد الاحتياطي النفطي بالمتغيرات الحاصلة في تكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.

أنواع الاحتياطي:

يمكن تقسيم الاحتياطي من البترول الخام إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

- ✓ **الاحتياطي المؤكد:** وهو عبارة عن كمية البترول التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها
- ✓ **الاحتياطي المحتمل:** يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كمية الاحتياطي المؤكد
- ✓ **الاحتياطي الغير المكشف:** وهو عبارة عن كميات البترول المتصور والحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر أبار فيها واستنادا إلى الأساليب حالية اتبع بتقدير احتياطات الوقود الأحفوري التي يمكن باستخراجها بشكل ذو مردود مادي يبلغ أمد استخدام الغاز الطبيعي 60عاما والنفط حوالي 40عاما مع اعتبار أن كمية استهلاك بقية ثابتة وبلغ المدى الثابت من الاحتياطات النفطية في عام 1919م حوالي 20 سنة فقط بينما نصل اليوم إلى 35 إلي 40 سنة وذلك نظرا إلى الإيجاد المستمر لاحتياطات جديدة، ويفضل طرق وأساليب جديدة ومحسنة، تسهل اليوم استخراج الوقود عما كانت عليه في أوائل القرن العشرين وقد إجمالي احتياطات المنطقة العربية المؤكدة من النفط الخام في نهاية 2010محوالي 712.4بليون برميل، في حين بلغ إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي للفترة نفسها نحو 54.80تريليون متر مكعب، وفقا لتقرير صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط وأوبك، وأشار نفس التقرير إن المنطقة العربية ظلت طيلة

[1] نبيل زغبي، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي علي قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2012، ص ص18، 19.

السنوات الخمسين الماضية تحتل مركز الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأحفورية العالمية يفضل ما يمتلكه دولها احتياطات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي.

الفرع الثالث: العرض العالمي علي النفط

يشير التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية حول أوضاع الطاقة في العالم الصادر في عام 2006م إلا أن احتياجات العالم من كافة مواد الطاقة ستكون أعلى في عام 2030مبمقدار 50. عن المستوي الحالي وسيكون أكثر من 60. من هذه الزيادة من البترول والغاز الطبيعي، وفي هذا الصدد فان الوكالة تتوقع أن يرتفع استهلاك العالم من البترول إلى نحو 92 مليون برميل يوميا سنة 2020م وإلى نحو 115مليون برميل يوميا سنة 2030م مثلما يتبين من خلال الجدول الموالي، أي أن احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة ستظل القوة الدافعة الرئيسية لتطوير صناعة البترول والغاز لسنوات طويلة قادمة. وأصبحت الصناعة البترولية بمختلف فطاعتها وفعاليتها (التنقيب، والحفر، الاستكشاف، والإنتاج، والنقل، والتكرير) تشكل واحدة من أهم الصناعات في العالم لما لها من اثر بارز على الاقتصاد العالمي باعتبارها الصناعة والنشاطات والفعاليات الأخرى كوقود وسلع ولا تزال تشكل المصدر الرئيسي لتوفير الطاقة اللازمة لكل منها، حيث يمكن القول أن البترول والغاز الطبيعي عصب الحياة والمحرك الأساسي لكافة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما سيظل كذلك غير التقليدية سواء من حيث تواجدها أو تكلفتها أو استخدامها ونظرا كذلك، للعديد من المزايا نذكر منها:

- تركيب النفط الكيماوي فريد ,حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد الأخرى.
- تركيز طاقوي أعلى بالمقارنة مع مستوي التركيز بالكتل العضوية الأخرى.
- تركيز نقله ومعالجته في توسيع مجال استعماله.
- كلفته المنخفضة جعلت استهلاكه يتم بصورة واسعة.

الغاز يعتبر من أنظف المصادر الأحفورية للطاقة مما يحتوي علي وحدات حرارية عالية ونظرا لتلك الأهمية البالغة للنفط والغاز لقد أعطى اهتماما كبيرا في كثير من الدول المنتجة للنفط حيث يعتبر الرافد الأساسي لخزينة معظم الدول المنتجة من العملة الصعبة أما من جانب تأثيرها علي البيئة فالنفط يعتبر ملوثا للبيئة بالرغم من انه ليس أسوء من الفحم وليس اخطر من الطاقة النووية إلى انه اكبر ملوث للبيئة لكنه أوسع مصادر الطاقة استخداما في العصر الحديث إذا كان الغاز الطبيعي يعتبر انقي أنواع المحروقات عند استخدامه فان للزيت النفطي دورا كبيرا في تلويث البيئة بأنواعها المختلفة وهذا التلوث يتم عند جميع مراحل إنتاج النفط واستهلاكه في ما يتعلق بوسائل النقل، فيتم عادة نقل النفط والغاز عن طريق خطوط الأنابيب أو الناقلات البرية والبحرية، حيث أن 93%من الغاز حول العالم يتم توريدها من

خلال خطوط الأنابيب مقارنة مع البترول التي غالبا ما يتم نقله بالناقلات البحرية التي يزيد عددها 38000 ناقلة بحرية في جميع أنحاء العالم وهناك ما يزيد عن 60 بلدا تملك خطوط أنابيب يبلغ متوسط طولها 2000 كيلو متر لنقل الغاز داخل حدودها.

الشكل رقم 01: تطور الإنتاج العالمي للنفط منذ سنة 1900م

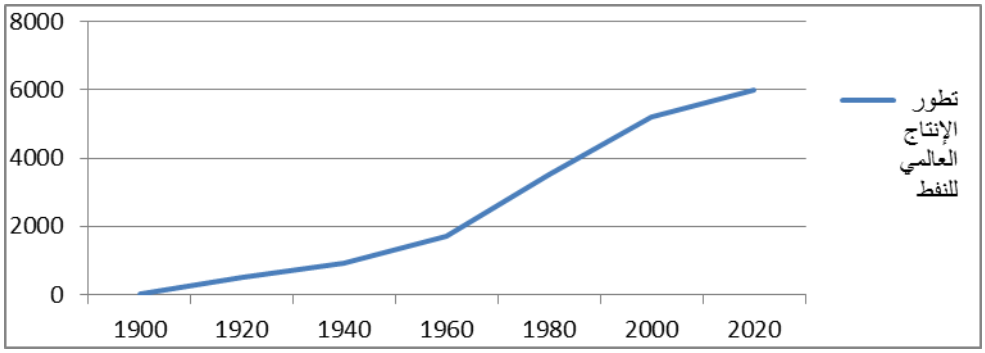

المصدر: نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص ص21، 22 .

يتبين من خلال هذا الشكل التطور المستمر في إنتاج النفط مند عام 1900م وتوقعه حتى عام 2020م واللافت للانتباه أن مستوي الإنتاج الذي بدا متواضعا في العقدين الأولين تصاعد بشكل ملحوظ في بداية الستينات واستمر في هذا التصاعد والتواصل حتى وصل أرقام مذهلة خلال العشرية الاولي من القرن الجديد، وكل التوقعات تشير إلى وصول مستوي اكبر لمنتوج النفط للسنوات القادمة بالنظر لمحدودية مصادر الطاقة الأخرى.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص21، 22.

المبحث الثاني: تطور البترول في الجزائر

لعب قطاع البترول دور رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحتويها حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40%وأكثر من 60%في الميزانية للدولة لقد كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال مما ادى بالجزائر إلي التفكير إلي استعادة طراوتها وذلك بإنشاء أداة وطنية هادفة للاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر

مر قطاع المحروقات في الجزائر بمرحلتين، ما قبل الاستقلال وما بعد الاستقلال ونتائج كل واحدة منهما:

أولا: البترول قبل الاستقلال:

لقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول عام 1913م في الإقليم الغربي من منطقة غيليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت تتبع أطماعها الاستغلالية وتابعت بذلك أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة والعلمة وعين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف وفي سنة 1946م واكتشفت شركات البترول(الصور) الفرضية أول حقل بترولي في(قطرني)ثم حقل (برقة)بالقرب من عين صالح عام 1952ممند تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية انه لابد من استغلال الثروات البترولية للجزائر وسعت للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب وبالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة الاكتشافات بدأت بحقل (اجلس) عام 1954م وحاسي مسعود عام 1956م المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية والشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر واستغلاله (ريبال)ونظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا انه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لا تم استغناء عن بترول الشرق الأوسط. [1]

ومن الحقول أيضا عجيلة، تقنتورين، زارزتين، التي اكتشفتها شركة البحث عن البترول الصحراء واستغلاله ويصنف بترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد التي تنخفض نسبة الكبريت فيه.

وصاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية والاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم 1111/58 في 1958/11/22 وشمل ما يلي :

[1] أحمد بوزبرة، أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها علي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2013/1998، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، سنة 2014، ص 15.

- وضع نضام للامتيازات، مع وضع حد ادني للإنتاج يتوافق مع تحقيق اكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- حساب الضريبة والأرباح على الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل بحوالي 20%عن أسعار.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمارات البترولية.
- خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند صندوق تجديد المخزون دون أن يدخل في حساب الضرائب والأرباح.

ثانيا: البترول بعد الاستقلال

- **الفترة الأولى من 1962م إلى 1999م:**

تميزت هذه الفترة بإبرام عدة اتفاقيات وإصدار قوانين لترقية هذا القطاع وكانت أهمها ما يلي:

1- اتفاقية إيفيان 1962م: ولعل أهم مسائل البترول التي تضمنتها اتفاقية إيفيان هي:

1. إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.
2. استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الارض.
3. اعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد المنتوجات البترولية.
4. إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

إلى أن هده الاتفاقية لم تحمل الجديد معها، ذلك إن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق واهم ما حدث بعد الاتفاقية وتحديدا في 31ديسمبر 1963م هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول (سونطراك).

2- اتفاقية جويلية 1965م : لقد مثلت هده الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي وشملت على :

- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نضام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (SN. REPAL) الفرنسية مع تعيين رئيس الشركة من الجزائر، والتنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%و قد هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سونطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار الاتفاقية 1965م.

ومع افتقار شركة سونطراك لوسائل الحفر والتنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك وهو تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة كانت أوالها شركة "الفور" تملك فيها سونطراك 51% وبقيت

49% للشركة الجنوب الشرقي الأمريكية للتنقيب"sedco" وبنفس النسبة امتلكت سونطراك جزء من الشركات الأخرى على أساس الشراكة منها الجيو، السترا، الريف، الكور...الخ.

3- ثروة التأميم :

لقد مرت عملية التأميم في الجزائر بعدة مراحل هي :

أ. **المرحلة الاولي:** تضمنت ما يلي:

- من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم فرضت رقابة على شريكتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير في سنة 1967م.
- إصدار مجموعة من قرارات التأميم للشركات الأجنبية سنة 1970م وهو ما ادى إلى الرفع من حصة سونطراك.
- أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل من البترول إلى دولارين و95 سنتا بتاريخ 1970/01/07م.

ب. المرحلة الثانية: تضمنت ما يلي:

بعد كل تلك الاتفاقيات والمفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي، لم يبقي لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الاستقلال السياسي والاقتصادي إلى قرارا واحدا وهو قرار التأميم التي تم من خلال الرئيس هواري بومدين الذي اصدر عدة قرارات نفدت ابتداءا من يوم الأربعاء 1971/02/24و أهمها:

- ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلي 51%والتحكم الفعلي فيها.
- يؤمم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

ومن ثم ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع البترولي ومداخله منذ السبعينات فتكشف إنتاج المحروقات وأقيمت لذلك استثمارات ضخمة، فإذا كان المخطط الثلاثي 1969/1967.لقد وجه ما يقارب 2.3 مليار دولار لإنتاج البترولي لنسبة وصلت إلي 45%من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني فإن المخطط الرباعي 1973/1970م قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار دولار بنسبة فاقت 49% من إجمالي الاستثمارات مما ساهمت في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة وتنوعه.

جدول رقم 01: الإنتاج الجزائري للمحروقات (الوحدة: ألف طن)

السنوات	غاز البترول	بترول خام
1962	0	22800
1969	100	50000
1974	380	52000
1979	1000	63000
1984	3500	52000

المصدر: أحمد بوزبرة، أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2013، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2014، ص ص17، 18.

والملفت للانتباه إن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة نتيجة الارتفاع لأسعار البترول بسبب الظروف السائدة آنذاك والمتعلقة أساسا بالصدمة البترولية والانتصار العربي في حرب اكتوبر1973م فتضاعف بذلك دور القطاع البترولي وخاصة شركة سونطراك التي زادت نسبة سيطرتها56%نهاية 1971م إلي 82%عام 1980مو ارتفاع حجم منتجاتها البترولية إلي 98.5%عام 1981م، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي ب 100%على أهم الحقول الجزائرية وهو حقل حاسي مسعود.

- **الفترة من 2000 إلى 2013م:**

عرف قطاع المحروقات خلال 2000-2013م نظرا لإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية ومحرك للاستثمارات.[1]

المطلب الثاني: إمكانية الجزائر البترولية:

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن الدول المصدرة للبترول وفي إطار السوق العالمية.

غير أن دور الدولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها تجعل الأطراف المتعاملين معها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم هذا من جهة ومن جهة أخرى هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق البترول وقدرة تأثيرها

[1] المرجع نفسه، ص ص15- 18.

على سوق البترول الدولية لذلك يجب معرفة الإمكانيات البترولية للجزائر وحجم احتياطات البترول، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المتوجات إلى الزبائن وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيره كلها عوامل الدور الأساسي في تجارة البترول في السوق الدولية وتتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين ومستهلكين.

أولا: الاحتياطات من البترول:

عند التكلم عن الاحتياطات البترولية التي تطرقنا إليها سابقا وفي تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة ولهذا ويأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات الأكيدة أما حساب المدة المتوقعة من عمر النفط أي مدة الإنتاج يختلف حسب جهات التقدير ومستوي الاستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا.

وقد كانت الاحتياطات المؤكدة مثلا تقدر ب 7.64مليار برميل من البترول وطاقة إنتاج يومية ب889الف برميل يوميا مما يعني إن سنوات لاستهلاك البترول المتوقعة كانت تقارب 24 سنة(كمقارنة مع السعودية التي لها نفس الفترة مع الاحتياطات 132 مليار برميل والنتاج اليومي يقدر ب8.4مليون برميل أي 10 أضعاف الجزائر والمدة المحتملة من عمر بترولها في 43سنة).

من وجهة النظر الاقتصادية يصعب إن تطلق كلمة الإنتاج في المجال البترولي مثلما يطلق على النتاج السلعي في المجلات الاقتصادية الأخرى إذ انه من خواص السلعة أن تكون موجهة للسوق ويمكن إعادة إنتاجها بينما في مجال البترول فيعتبر أخد واستحواذ على مادة موجودة في الطبيعة وهي هبة من الله وهي غير متجددة وأنها تستنفد نهائيا دون إمكانية إعادة رسكلتها أي إعادة أنتجها.

ثانيا :تطور شبكة نقل البترول :

وتعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الأساسية الرابطة بين الجزائر ومناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية بصورة مستمرة ومنتظمة فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج أولا إلى المركز الرئيسي في الجزائر وهو مركز حوض الحمراء للبترول والمكثفات الذي يتلقى الإنتاج البترولي من جميع الآبار(حاسي مسعود، عين أميناس، الباقل، بركين. .....الخ).ليقوم المركز بأعمال القياس، حساب الكميات، ورقابة النوعية ويتم نقل المحروقات بعد ذلك عبر أنابيب إلي المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للبترول ونقل المحروقات الخام والذي يربط حقل حاسي مسعود بميناء بجاية ثم الشحن نحو فرنسا في 22 نوفمبر 1959م وتطورت شبكة الأنابيب للبترول والغاز والجدول التالي يبين شبكة نقل المحروقات الجزائرية حتى سنة 2005م.[1]

[1] المرجع نفسه، ص22، 23.

جدول رقم 02: شبكة أنابيب نقل المحروقات الجزائرية

	بترول خام	مكثفات	غاز البترول	الغاز الطبيعي	المجموع
عدد الأنابيب	12	3	4	13	32
الطول (كلم)	4970	1378	2697	7459	16504
طاقة نقل العملية	146	23	19	134	319
الوحدة	**مليون طن مئوي**			**مليار متر مكعب**	**مليون طن مكائن بترول**

Source ، Sonatrach, pipenewrs n 7, novembre 2006 (additive à la revue), p 14.

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادي بأنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث انه سلعة إستراتجية لها خطورتها وقت السلم والحرب فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي وتستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها وتكمن أهميته في حقيقتين :

أولها مصدر للطاقة ويحظى بمكانة مميزة بين مجموعة من المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه وسهولة نقله وتخزينه، وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا اخري.

ثانيهما أنه مادة خام أساسية في العديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

بالإضافة إلى ذلك فان الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات اذ انه حوالي ثلث الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي، والثلث الأخير هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات للميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما انه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زارعة وصناعة التحويلية ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5%من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر إنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر لأسعار البترول أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز ففي سنة 2001م ساهمت ب% 66 من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في انتعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مكان المحروقات.

ب-المحروقات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت)حيث استطاعت الجزائر الكثير من النمو.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 24.

المبحث الثالث: العوامل المحددة لسعر البترول والتطور التاريخي له وانظمة استغلال البترول ونتائجه

إن من أهم مكونات السوق العالمية للبترول هم المنتجون (منظمة الأوبك وخارج منظمة الأوبك) والمستهلكين (الدول الصناعية والدول النامية)، هذا وتتأثر السوق النفطية ايجابيا وسلبيا بعوامل متعددة ضمن الناحية النظرية فان الأسس التي تتحدد على ضوئها الأسعار في السوق النفطية تقديرات العرض والطلب في تفتقر إلى الثقة في المعلومات.

المطلب الأول: العوامل المحددة لسعر البترول

1-العرض العالمي للبترول:

لقد تطور البترول في العالم مند أوساط القرن الماضي تطورا ملفتا وازداد عدد الدول المنتجة له وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة وترتكز إنتاج النفط الخام على المستوي الإقليمي في الوقت الحاضر في منطقة الشرق الأوسط فلي زالت المملكة العربية السعودية تتبوأ مركز الصدارة من حيث إنتاج النفط الخام إذ توجد بعض المحددات لعملية النتاج منها:

لا يصح تجاوز المستوي التي تحدده الاعتبارات الفنية بما لا يضر خزان الأرض ويؤثر سلبا على حجم النفط ما يمكن استخلاصه من النفط على مدى عمل الحقل وكذلك، يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي ولتصديره لتحقيق مورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو المستقبلية وإما بالنسبة للمعروض العالمي من النفط الخام فانه يخضع لعدد من المحددات في مقدمتها حجم الطلب على النفط حيث يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند مستوى الأسعار السائدة في السوق وكذلك مستوي أسعار المشتقات النفطية التي تتضمن قدرا كبيرا من الضرائب والاستهلاك ويتحدد العرض يوميا بمدى توافر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين كما يعتمد ذلك على حجم الاستثمارات الموجهة

لعمليات التنقيب والتنمية وعلى مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات.

وحقق النتاج البترولي العالمي زيادات تدريجية ومنتظمة وهذا بالرغم من تميزه للانتقال من منطقة إلى أخرى بمعني انه عندما يقل في مكان ما فان شركات الإنتاج البترولي تنتقل إلى مناطق اخري تكون غنية بالبترول ويحدث ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من البترول السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المختلفة والحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها أضف إلى هذا أن الزراعة الحديثة تتطلب الكثير من المكننة، ولعبت الصناعة

البتروكيماوية دورا هاما في تنمية الإنتاج البترولي نتيجة تنمية صناعة التكرير بلغ الإنتاج العالمي من النفط 76.7 مليون برميل يوم سنة 2000 ثم ارتفع إلي غاية 79.1 مليون برميل يوم سنة 2001 أما في سنة 2002 فقد انخفضت إلى 70.6 مليون برميل في اليوم.

ليعاون الارتفاع في سنة الموالية ويصل إلى 71.5 مليون برميل في اليوم واستمر في الارتفاع إلى نهاية 2007م حيث قدر ب 86مليون برميل. أما من سنة إلى غاية 2015م فقد تميز الإنتاج العالمي بالتذبذب وعدم الاستقرار تارة ينزل وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها:

- ارتفاع النفط العالمي.
- نمو الطلب العالمي على النفط.
- مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنفدها بعض الدول.

ووصلت ذروته القصوى سنة 2015م حيث قدر ب98.5 مليون برميل في اليوم ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03: إنتاج النفط العالمي (مليون برميل في اليوم)

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
76.70	79.10	70.60	71.50	72.40	83.90	84.60	86
2008	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
81.80	70.70	91.10	85.60	79	75.50	76.20	98.50

المصدر: زينب شقوف، اهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل أزمة النفط، دراسة حالة الجزائر 2014،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2016، ص ص42، 43.

أما بالنسبة للاحتياطي النفطي فيعرف بأنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يستخرج بعد يمكن استخراجه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيها الاستكشاف يتغير النفط من الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة الممكن عرض وطولا وسمكا ويمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف والأكثر شيوعا منها:

- **الاحتياطي المؤكد(المثبت):** هو عبارة عن كميات النفط تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة دقيقة من المكامن النفطية.[1]
- **الاحتياطي المرجح:** يمثل كميات النفط الممكن الحصول عليها واستخراجها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها والتأكد من احتياطها الثابت.
- **الاحتياطي المحتمل:** يمثل كميات النفط المتوقع الحصول عليها واستخراجها من المكامن التي تم تطويرها أو حفرها بعد والتي يعتمد علما الجيولوجيا احتمال وجودها ضمن طبقات الأرض.
- **الاحتياطي الممكن:** هي مجموعة الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده والكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة والممكن تطويرها لتضيف كميات من الاحتياطي الممكن استثماره واستغلاله.

وتشير تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط عام 2002م إلى ازدياد الاحتياطي العالمي بحوالي 2.73 مليار برميل أي بنسبة 0.3% حيث بلغ 1035.52 مليار برميل مقارنة مع 1032.72 مليار برميل عام 1999م والجدير بالذكر إن الاحتياطي النفطي العالمي قد شاهد تزايد ملموسا خلال السنوات الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت وقد ارتفعت ذلك الاحتياطات من 1035.52مليار برميل سنة 2000م إلى حوالي 1277 مليار عام 2005م.

ويقدر الاحتياطي بثلاث مناطق رئيسية وهي: منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي 60%تليها قارة أوربا في الرتبة الثانية بنسبة 11.4%ويتواجد 90%من الاحتياطي الأوربي في منطقة شرق أوربا. وتأثر قارة إفريقيا في المرتبة الثالثة على المستوي العالمي، من حيث الإمكانيات النفطية أي بنسبة 10% من المخزون العالمي حيث يقدر الاحتياطي الإفريقي ب125.6 مليار برميل ويقدر العمر الافتراضي للمخزون النفطي الإفريقي ب33.4 سنة حسب معدلات الإنتاج الحالية.

إن الاحتياطي النفط في تزايد مستمر من سنة 2009م إلى غاية سنة 2012م حيث قدر في سنة 2009م ب1214.5مليار برميل وسنة 2010م ب 1231مليار برميل وسنة 2011م 1241.6مليار برميل وسنة 2012م 1266.5مليار برميل وتقدر الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي عام 2013م بحوالي 1277.7مليار برميل والجدير بالذكر إن نسبة 92% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2013م تركزت في خمس دول أو هي السعودية التي استحوذت على 37.2% من إجمالي احتياطات الدول العربية، العراق بنسبة 20%، الكويت 142%، الإمارات 13.7%، وليبيا 6.7%، وقد تشكلت احتياطات الدول العربية نسبة 55.8%من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، وتقدر الاحتياطات العالمية من النفط عام 2014م بحوالي 1292.9مليار برميل، بارتفاع

[1] زينب شقوف، أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل أزمة النفط دراسة حالة الجزائر سنة 2014، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، سنة 2016، ص ص41- 43.

ضعيف بلغ نحو 0.9% بالمقارنة مع مستويات عام 2013م والجدير بالذكر أن بنسبة ما يقارب 92.4%من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2014م ترتكز في خمس دول وهي السعودية التي استحوذت بنسبة 14.2%، الإمارات بنسبة 13.7%، وليبيا 6.8% وقد تشكلت احتياطات الدول العربية نسبة 55.2% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 04: احتياطي النفط العالمي (مليار برميل في السنة)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
1281	1280	1277	1249.6	1190.5	1119.5	1081.1	1035.5
	2014	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**
	1292.9	1277.7	1266.5	1241.6	1231	1214.5	1259

المصدر: زينب شقوف، أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل أزمة النفط، دراسة حالة الجزائر 2014، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2016، ص ص44، 45.

ومن المخاطر التي تواجه العرض ما يلي:

- تبقي معدلات الهبوط في الإنتاج في حقول النفط المنتجة حاليا غير مؤكدة ومن الممكن أن تفوق تقديرات وكالة الطاقة الدولية البالغة حوالي 3.7% سنويا مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة إجمالي الطاقة الإنتاجية.
- تبقي إمكانية الحد من الإمدادات كبيرة، لا سيما في العراق ونيجيريا، بينما قد يشهد الإنتاج في فنزويلا انخفاض بسبب محدودية الاستثمارات من قبل مؤسسات القطاع العام النفطية بشكل عام قد يؤدي القيود على الطاقة الإنتاجية وزيادة الكلفة وصعوبة الوصول إلى بعض مواقع حقول النفط إبطاء الاستثمارات الجديدة والحد من زيادة الطاقة الإنتاجية، أما من الجانب الايجابي، فيتواجد أضخم احتياطي النفط في القطب الشمالي وفي عمق البحار على طول الشاطئ الأمريكي، وسوف تعمل الاختراقات التكنولوجيا والسياسية على استخدام هذا الاحتياطي في المستقبل.[1]

2-شركات ومنظمات البترول:

أ- الشركات :

رغم تواجه دول العالم إلي إنتاج الطاقة من خلال مصادر نظيفة للبيئة إلا أن البترول يظل المصدر الأول بلا منازع نظرا لاستخداماته المتعددة والتي من الصعب تلبيتها عبر المصادر الأخرى في

[1] المرجع نفسه، ص ص44، 45.

القرن العشرين تحول البترول إلي اخطر الصناعات وأكثرها تأثيرا في سياسات الدول الكبرى من خلال شركات البترول التي كانت ومازالت تهدف إلى تحقيق أقصى معدل ممكن من الأرباح، وقد قدم موقع THERICHET قائمة بأكبر شركات البترول حول العالم طبقا لمعدل إنتاجها اليومي، ونستعرض هذا أسماء هذه الشركات:

1) أرامكو السعودية (أكبر شركات البترول في العالم 12 مليون برميل في اليوم):

هي شركة سعودية وطنية تعمل في مجال النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماوية والأعمال المتعلقة بها تنقيب وإنتاج وتكرير وتوزيع وشحن وتسويق، وقد كانت بداية الشركة في كاليفورنيا في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم أصبحت كيان مستقل سنة 1944م تحت مسمى الشركة الأمريكية للبترول في سنة 1980م أصبحت السعودية هي المتحكم في الشركة بشكل كامل تحت اسم "ارامكو السعودية" وبقي مقرها الرئيسي في الطهران. وتعد "ارامكو" اكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية بحسب صحفية فايناتشال تايمز وفي سنة 2015م رجعت مجلة اكبلوريشن قيمة "أرامكو" بحوالي 10 تريليون دولار، ويبدو بوضوح مدى ضخامة الشركة حيث تمتلك أسطولها الجوي الخاص من الطائرات بالإضافة إلى مطارين ويبلغ معدل إنتاجها اليومي 12 مليون برميل، ويصل إجمالي مبيعاتها لنحو مليار دولار في اليوم، وتضع الشركة يدها على اكبر احتياطي للبترول في العالم.

2) غازبروم (9.7مليون برميل في اليوم):

هي شركة روسية يصل إجمالي مبيعاتها السنوية إلي 170 مليار دولار وهي اكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي، تأسست شركة غاز بروم "سنة 1959م وتمتلك الدولة معظم أسهمها مقابل نسبة ضئيلة يمتلكها القطاع الخاص، وقد صعدت الشركة على الساحل بقوة في فترة السبعينات ومؤخرا عانت الشركة من تراجع نسبي نتيجة فقدانها لبعض الأسواق الأوربية بسبب الأزمات الروسية وأوربا.

3) الشركة الوطنية الإيرانية للنفط (6.4 مليون برميل في اليوم):

تأسست بداية القرن 20 عندما بدأت بريطانيا في التنقيب واكتشاف البترول في إيران عبر شركة النفط الأجلو إيرانية بعد وصول القومين للحكم في إيران سنة 1951م نشأت هذه الشركة لكن انقلاب 1953م أعاد الشركة الغربية مجددا إلى إيران ومع قيام الثروة الإسلامية سنة 1979م عادت الدولة لتسيطر على صناعة البترول من جديد ورغم كل هذه التغيرات السياسية السابقة استطاعت الشركة المحافظة على بقائها في الصعود بقوة على الساحة العالمية.

4) مؤسسة البترول الوطنية الصينية (4.4مليون برميل في اليوم):

نشأت شركة البترول الوطنية الصينية سنة 1999م وهي اكبر شركة للبترول في الصين حيث بلغ معدل إنتاجها اليومي 4.4 مليون برميل، كما يصل حجم مبيعاتها السنوية إلي 325 مليار دولار على

الرغم من أن المؤسسة البترولية الوطنية الصينية هي شركة حكومية إلا أنها تتواجد في قارتي إفريقيا واستراليا إضافة إلى كندا.

5) بريتيش بتروليوم (4.1 مليون برميل في اليوم):

يبلغ معدل الإنتاج اليومي لشركة بريتيش بتروليوم(british/petroleums) ما يقارب 4.1 مليون برميل في اليوم وحتى وقت قريب كانت هذه الشركة ثاني اكبر شركات البترول في العالم لكنها اضطرت لبيع عدد من مواردها لسداد مبلغ 4.5 مليار دولار قيمة تعويضها بعد حادثة التسرب النفطي في خليج المكسيك علم 2010م ويعود تاريخ التأسيس الشركة إلى 1909م عندما أنشأت تحت اسم شركة الأجلو الإيرانية ومع مرور الزمن توسع نشاطها ليمتد من منطقة الشرق الأوسط ألاسكا والمحيط القطبي الشمالي، كما تمتلك حقول نفط بحر الشمال وألاسكا.

6) روايالداتش شل (3.9مليون برميل في اليوم):

أنشأت هذه الشركة سنة 1907م بعد دمج شركتي البترول الملكية الهولندية مع الشركة شل للنقل والتجارة البريطانية أما اليوم فهي شركة متعددة الجنسيات تمتلك الو.م.أ 40% من رأس مالها ويبلغ معدل إنتاجها اليومي 3.9 مليون برميل فيها وصل إجمالي مبيعاتها سنة 2013م إلى 46 مليار دولار وتقوم "شل " باستثمار بقوة في مجال تكنولوجيا الهيدروجين، كما بدأت في الاتجاه لقطاع صناعة الطاقة المتجددة خاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

7) شركة البترول المكسيكية (3.6مليون برميل في اليوم):

تمد شركة البترول المكسيكية بثلث احتياجاتها من البترول، حيث يبلغ معدل إنتاجها اليومي 3.6 مليون برميل ويرجع تأسيسها إلى بداية القرن الماضي حيث كان التنقيب وإنتاج البترول في المكسيك يتم من خلال الشركات الأمريكية والبريطانية وفي سنة 1938م دعمت الحكومة المكسيكية احتياجات العمال وسيطرت على جميع المنشآت البترولية في الدولة لتقوم بعدها بتأميم صناعة البترول تحت قيادة شركة البترول المكسيكية.

8) شيفرون (3.5 مليون برميل في اليوم):

تنشط شركة شيفرون في أكثر من 180 دولة في العالم ويبلغ معدل إنتاجها اليومي 3.5 مليون برميل، يرجع تاريخ إنشاء الشركة إلي 1879م عندما اكتشفت البترول في منطقة كاليفورنيا ب الو. م.أ وقد تم إنشاء شركة بترول الساحل الصادر والتي ضمت إليها شركات أخرى ومع مرور الزمن وفي سنة 1984م تم دمج الشركة مع شركة الخليج للبترول في أكبر عملية دمج على المستوي العالم في ذلك الوقت تحت اسم شركة "شيفرون" وتغطي عمليتها جميع جوانب الطاقة كالنفط والغاز وصناعات الحرارية بما في ذلك الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق والنقل وقد قامت الشركة مؤخرا بالتوجه نحو قطاع الطاقة النفطية وبلغ إجمالي مبيعاتها 220مليار دولار.

9) مؤسسة البترول الكويتية (3.2مليون برميل في اليوم):

يبلغ معدل الإنتاج اليومي لمؤسسة البترول الكويتية 3.2 مليون برميل في اليوم وتنتج الشركة البترول الخام والغاز الطبيعي أيضا، تأسست سنة 1943م بواسطة شركتي BP وشيفرون ومع الاكتشافات البترولية الطائلة في الكويت تقدمت هذه الشركة للأمام حتى ضمتها الحكومة الكويتية إليها سنة 1975م قبل أن تقوم بتأميم صناعة البترول سنة 1980م تحت قيادة هذه الشركة.

ب-المنظمات:

- ✓ **منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC أوOPEP:**

تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية :

OPEC: organization of petroleum exporting country

OPEP: organisation des pays exportateur de pétrole

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتحكم فيها حيث كانت السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلي إلحاق الضرر باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10و 14من شهر ديسمبر 1960م ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، فنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة OPEC فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي لنفط خارج حدودها في مستوي مرتفع وحماية مصالح الدولة المنتجة وضمان دخل ثابث لها وتأمين تصديرها إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة وفوائد مناسبة لرؤوس الأموال شركات المستثمرة في صناعات بترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة لاستغلال ثرواتها الخاصة ماليا منظمة OPEC تتألف من 12 دولة وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها (دول عربية وأخري غير عربية) وهم الجزائر، أنغولا، أند ونسيا، إيران والعراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات، فنزويلا، وقد ثبتت أهداف الرئيسية لهذه المنظمة في :

- توحيد سياسات نفطية بين الدول أعضاء وأعمال أفضل طرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول الدول أعضاء عن طريق تنسيق سياستها البترولية العامة لاستفادة من هذه الثروة.
- العمل على استقرار أسعار النفط في أسواق العالمية، فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى استخراج ونقل والأسعار.
- تطوير الخبرات الفنية في مجال التصنيع والاستغلال.

✓ **منظمة الأوبك :**

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك أنشأت 1968م من قبل الأعضاء المؤسستين وهم المملكة العربية السعودية ليبيا، الكويت، ويبلغ عدد دولها الأعضاء 11 دولة والهدف من إنشاء المنظمة هو التعاون البناء بين دول الأعضاء وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل السبل لتطوير صناعة البترولية في شتي مجالاتها لإقامة مشاريع مشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة في إطار تكامل اقتصادي عربي.

✓ **العلاقات بين منظمة الأوبك والأوابك:**

هناك علاقة بينهما على الرغم من وجود فارق كبير :

أهداف كل منهم: تأتي هذه العلاقة لوجود سبعة أعضاء لمنظمة الأعضاء لمنظمة الأوبك إضافة إلى مصدر التي تشارك في اجتماعات منظمة الأوبك كمراقب وقد شهدت صناعة بترول دول المنظمة تطورات متلاحقة في شتى المجالات الذي ساهم في تدعيم مكانة المنظمة وتفعيل المنظمة في سوق بترول عالمي وفي عام 2000 بلغت احتياطات مؤكدة من زيت الخام في دول المنظمة أكثر من 61 % إلى احتياطي العالمي لما بلغت احتياطاتها من الغاز الطبيعي أكثر من 35تريليون متر مكعب وهو يشكل أكثر من 22% من احتياطي العالمي للغاز الطبيعي. [1]

الفرع الثاني :الطلب العالمي للنفط:

للطلب على النفط علاقة مباشرة على معدلات نمو اقتصادي لدول صناعية ونامية على حد سواء بالتالي احتمالات انتعاش أو الركود الاقتصادي ستنعكس على احتمالات زيادة أو انخفاض الطلب وعلى النشاطات الاقتصادية لدول المصدرة له. وقد اتخذت هذه العلاقة مسارا ت مختلفة إلى حد ما خلال العقدين الماضيين وذلك بناءا على معدلات أسعار النفط من جهة وعلى أنماط واستهلاك وترشيده من جهة أخرى في دول مستهلكة. يرجع الارتفاع في الطلب العالمي على النفط بالدرجة الأولى إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته معظم مناطق العالم بالإضافة إلى عوامل أخرى التي سيأتي بيانها عند تنازل مستويات وفق مجموعات دولية. لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 4.8% خلال عام 2000م وهو أعلى مستوي له في السنوات الخمس الأخيرة، حيث وصل معدل النمو في اقتصاديات الدول الصناعية إلى حوالي 4.2% بينما تضاعف في الدول المتجولة بالمقارنة مع مستواه خلال عام 1999م حيث بلغ 4.9% كما بلغ معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية 5.6% في عام 2000م مقابل 3.8% عام 1999م، ولم تضعف مستويات الأسعار التي شهدتها عام 2000م دون ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي ازداد بنحو 1 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 75.7مليون برميل في اليوم أي مل يعادل 1.3%.

[1] المرجع نفسه ص ص48- 51.

جاء أداء الأسواق عام 2001م مغايرة تماما لنمو الاقتصادي العالمي في عام 2000م حيث أخرت أحداث الحادي عشر سبتمبر على أداء الاقتصادي الأمريكي مما انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة على مستوي الطلب العالمي على النفط. أما خلال عامي 2003م و2005م تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وحقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4% و5.1% خلال العامين 2003م و2004م على التوالي.

وصلت نسبة التغير في عام 2004م إلي 4.8% كما قاد هذا التحسن إلى زيادة في الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.5% مليون برميل في اليوم في عام 2005م، ووصل الطلب العالمي للنفط في عام 2006م إلى 85.2مليون برميل في اليوم خلال العام أي بزيادة 1.3عام 2008م % بمقارنة بعام 2005م، لقد زاد الطلب في عام 2007م حيث بلغ 1.2 مليون برميل في اليوم ولكن انخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل 0.5% ليصل إلى 85.9مليون برميل في اليوم.

إن الطلب العالمي سنة 2009م انخفض بنسبة 1.5% مقارنة ب 2008م حيث كان 89.9 مليون برميل في اليوم، ثم ارتفع في سنة 2010م بنسبة 2.9%.

حيث أصبح 87.3 مليون برميل في اليوم، وبعد ذلك ارتفع 88.1 مليون برميل في اليوم بنسبة 0.9 في عام 2011م، ثم في عام 2012م ارتفع بزيادة طفيفة حيث أصبح 88.9 مليون برميل في اليوم بنسبة 10.9% أما في عام 2013م فوصل إلى 89.9 مليون برميل في اليوم بزيادة قدرت ب 11%.

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2014م نحو 12928.4 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل 259.6 مليون برميل للنفط يوميا) أي بنسبة قدرها 0.9% بالمقارنة مع عام 2013 استأثرت الدول الصناعية بحصة 24.5% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 7.7% لدول المتحولة 49.8% لبقية الدول العالم، وقد شكل الطلب على النفط حوالي 32.6% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2014م.

ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال عام 2014م بواقع 1 مليون برميل في اليوم وبمعدل نمو يقل كثيرا عن العام السابق، متأثر بالتحسن الطفيف في النمو الاقتصادي العالمي، حيث يعتب رحالة الاقتصاد العالمي معيار مهما لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط. وقد استمر تأثير التباطؤ في النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الطلب خلال السنوات الأخيرة إذ أن انخفاض معدل الاقتصاد العالمي من 5.4% خلال عام 2010م 3.3% خلال عام 2014م صاحبه انخفاض في معدل

النمو في الطلب على النفط من 2.9% في عام 2010م إلى 1.1% عام 2014م وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[1]

جدول رقم 05: الطلب العالمي على النفط (مليون برميل في اليوم)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
86.4	85.2	83.9	82.4	78.4	77.9	76.3	75.7
	2014	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**
	90.9	89.9	88.9	88.1	87.3	84.1	85.9

المصدر: زينب شقوف: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل أزمة النفط، دراسة حالة الجزائر 2014، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2016، ص ص52، 53.

والطلب على البترول طلب مستحق لأن المنتجات المكررة والمصنعة كمنتجات نهائية قابلة للاستعمال والاستهلاك النهائي هي التي تأثير في الطلب على النفط الخام، والمرونة تعني استجابة الطلب على السلعة ما بشكل محسوس بالنسبة للتغير في سعر هذه السلعة. ويكون الطلب مرنا عندما يتأثر بالتقلبات في سعر السلعة، ويتصف بعدم المرونة عندما لا يستجيب لتلك التغيرات ومن هنا يطرح السؤال نفسه هل الطلب يتصف بالمرونة.

إن الطلب على النفط على مدي الطويل يعتبر من دون شك مرنا، لأن التوجه نحو المصادر البديلة ممكن جدا، لأن تقنية تنمية مصادر الطاقات البديلة تعتبر منها صعوبات الاستثمار، وتحتاج إلى وقت طويل حتى يتم وضعها موضع الاستغلال الاقتصادي. أما على المدى القصير فقد تم معاينة عدم مرونة الطلب على البترول بالنسبة للتغير في السعر عدة مرات إذا يبقي الطلب ثابتا مع استمرار الارتفاع في الأسعار، حيث لم تؤثر تلك الارتفاعات في خفض الطلب على البترول خاصة لدى الدول الصناعية وهي السوق الأهم ويختلف الأمر بالنسبة للدول الفقيرة التي نجد نفسها عاجزة من مواجهة الارتفاع الكبير للأسعار، ويتضح أن الطلب على البترول في الحالات العادية واستقرار السوق يرتبط بعوامل منها:

- عامل الزمن حيث تنعدم مرونة الطلب على النفط في المدى القصير ترتفع على المدى البعيد.
- المستوي الاقتصادي والاجتماعي للدولة وسياستها الطاقوية وترشيد الاستهلاك والنظام الضريبي.
- العوامل الطبيعية وتغيرات المناخ والفصول.
- توفر الطاقات البديلة ومستوى أسعارها مقابل أسعار النفط. وينقسم الطلب على النفط إلى قسمين رئيسين طلب لتوليد الطاقة وطلب على مشتقات النفط كمدخلات في الصناعات الإنتاجية، لذلك يعتمد الكثير من الاقتصاديين عند تقديرهم لموازنة الطلب على البترول إلى أخد متوسطات مرونات

[1] المرجع نفسه، ص ص 50، 51.

الطلب السعرية للقسمين السابقين وبشكل عام، تتصف مرونة الوردات البترولية بانخفاضها في الدول الصناعية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم إنتاج البترول في كثير من هذه الدول إضافة إلى أهمية الدور الذي بلعبه النفط فيها سواء على مستوى الاستهلاك أو الإنتاج، ونظرا لدور النفط لمدخل إنتاجي فإن مرونة طلبه منخفضة عموما، وهي الأجل القصير أقل منها في الأجل الطويل.

- وقد تراوحت تقديرات مرونة الطلب السعرية في الأجل القصير في الدول الصناعية ما بين 0.05- و 0.31 وفي الأجل الطويل 0.25- و0.85- وذلك حسب النماذج المستخدمة في التقدير وطول الفترة الزمنية التي تغطيها النماذج القياسية وطريقة تقدير المطبقة.
- و تتجه مرونة الواردات البترولية في الأجل الطويل للتزايد نتيجة لتحسين التقدم التقني عبر الزمن حيث يساهم هذا التقدم في اكتشاف بدائل للطاقة ورفع كفاية استخدامها وزيادة المخزون المستكشف منها، لذلك نتج عن ارتفاع الأسعار البترولية زيادة الاستثمارات التي أنفقتها الدول الصناعية لإيجاد بدائل للنفط كالطاقة النووية والشمسية والمائية والغاز.....الخ مما أدى إلى ارتفاع مرونة الطلب على الوردات، وفي المقابل نجد أن هذه الدول لم تستطع إفراز أي تقدم ملموس في مجال البدائل البترولية في قطاع المواصلات والنقل، ولذلك بقيت مرونة الطلب منخفضة في هذا القطاع وبمقارنة مرونة الطلب السعرية في الدول الصناعية مع مثيلتها في الدول النامية نلاحظ ارتفاع المرونة في الدول النامية عنها في الدول الصناعية، وهناك بسبب آخر لهذا الاختلاف يكمن في تباين نسبة الإنفاق على النفط من إجمالي الدخل، حيث يلاحظ ارتفاع هذه السنة في الدول المتخلفة مقارنتها بالدول الصناعية المتقدمة، مما يحمل هذه المرونات على الانخفاض في الدول الصناعية والارتفاع في الدول النامية.

ولقد استغلت الدول المنتجة للبترول خاصية انخفاض مرونة الطلب السعرية للبترول في دول الصناعية من أجل رفع الأسعار وتحقيق إيرادات إضافية من صادرتها النفطية وفي المقابل استخدمت من الدول الصناعية حقيقية انخفاض مرونة الطلب من أجل زيادة مواردها البترولية وتدوير عوائد النفط عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على البترول ومشتقاته ويواجه الاقتصاديون المهتمون بأمور الطاقة مشكلة حساسة عند تقدير مرونات الطلب على النفط وتكمن هذه المشكلة في عدم انتهاج طريقة عملية موحدة تمكن الباحثين من الحصول على تقديرات متطابقة للمرونات، فالدراسات الخاصة بالطلب على الطاقة تعتبر الناتج المحلي الإجمالي والأسعار لمحددات رئيسية لمرونات الدخل والسعر، ولكن تقديرات المرونات ونتيجة لتنويع النماذج القياسية يؤدي لاختلاف تقدير من نموذج لأخر.

كما ساهم اختلاف الاقتصاديون في تعريف الطلب على الطاقة في تباين تقديرات مرونات الطلب على الطاقة، حيث اعتبره البعض طلب على المادة الخام في حين اعتبره الآخرون مجموعة للطلب على

المشتقات النهائية وباختصار بين التحليل الاقتصادي وارتباط مرونة الواردات البترولية طرديا ب العوامل والمحددات التالية :

- ✓ توافر إمدادات الطاقة محليا، فكلما ارتفع إنتاج الدولة للطاقة ارتفعت مرونة الواردات السعرية فيها.
- ✓ توافر مصادر الطاقة البديلة كالفحم والطاقة النووية والمائية، فكلما توافرت مصادر الطاقة البديلة ازدادت مرونة الطاقة البديلة.
- ✓ ارتفاع نسبة الدخل القومي المنفقة على البترول، فكلما ازدادت تلك النسبة ارتفعت مرونة الواردات النفطية.
- ✓ مستوي السعر السائد في السوق، فكلما ارتفع سعر السوق ارتفعت مرونة الواردات، كما أن سعر النفط الخام ومستوي الضريبية على النفط وسعر الصرف تحدد استخدامات السلعة، فكلما تعددت استخدامات النفط ارتفعت مرونة الواردات النفطية.
- ✓ **المخاطر التي قد تواجه الطلب:**

إن الطلب المتوقع على الطلب عرضة للافتراضات الأساسية المتعلقة بنمو إجمالي للناتج، هنا يبرز خطر وقوع الاقتصاد العالمي في ركود طويل الأمر بحيث يؤثر سلبا على من الصين، الهند ويؤدي إلى خفض الطلب على النفط وهبوط أسعاره.

قد يدفع ارتفاع الأسعار في الدول النامية الحكومات إلي تخفيف أو إلغاء الإعانات النفطية العالمية الكلفة مما يفضي إلى تغيير هيكلي في نماذج الطلب. كما أن تردد العديد من الدول الناشئة في زيادة أسعار النفط لتعكس السعر العالمي كان له في حد ذاته أثر فعال في زيادة الطلب على النفط تفترض التوقعات الحالية عدم وجود أي اختراق تكنولوجي عملي ومنخفض الكلفة في صناعة السيارات غير العاملة على البترول يمكن اعتماده سريعا لكن إذا ما تحقق الأمر فإن الطلب على النفط سيشهد تراجعا حادا.[1]

المطلب الثاني : التطور التاريخي لأسعار البترول والعوامل المؤثرة في تغير أسعاره:

1-التطور التاريخي لأسعار البترول:

1-1- الفترة الممتدة 1980م إلى 1985م:

كانت السوق البترولية منذ فترة تخضع لاحتكار القلة والسيطرة منظمة OPEC على التسعير خاصة بعد حدوث أزمة 1973م واستخدم البترول كسلاح خلال النزاع العربي الإسرائيلي حيث قامت الدول العربية يوقف تصدير البترول للدول المساندة لإسرائيل وقد قامت الدول العربية بتخفيض الإنتاج بـ

[1] المرجع نفسه، ص ص52- 54.

5 مليون برميل في اليوم، ليس لغرض تحقيق مكاسب اقتصادية ولكن لتحقيق أهداف سياسة وقد تضاعفت الأسعار بما يقارب 4 مرات بعد هذه الأزمة وذلك بسبب مرونة الطلب للأسعار على النفط في المدى القصير بسبب وجود توقعات تشير بحدوث عوائق مستقبلية وكذلك ازدياد الطلب من قبل الدول الصناعية.

بعد الأزمة البترولية الثانية 1978م /1979م الناجمة عن الثروة الإيرانية وبعد توقف صادراتها البترولية بشكل نهائي، إضافية للحرب البترولية العراقية، الإيرانية والتي امتدت من سنة 1980م إلى 1988م ارتفعت أسعار البترول لأول مرة 35.51 دولار برميل سنة 1981م.

الجدول رقم 06:تطور أسعار البترول خلال الفترة 1980م-2014م:

السنة	أسعار النفط الإسمية	السنة	أسعار النفط الإسمية	السنة	أسعار النفط الإسمية	السنة	أسعار النفط الإسمية	السنة	أسعار النفط الإسمية
1980	28.64	1987	17.73	1994	15.53	2001	23.12	2008	94.45
1981	32.51	1988	14.24	1995	16.86	2002	24.36	2009	61.06
1982	32.38	1989	17.31	1996	20.29	2003	28.10	2010	77.45
1983	29.04	1990	22.26	1997	18.68	2004	36.5	2011	107.46
1984	28.20	1991	18.62	1998	12.28	2005	50.64	2012	110.09
1985	27.01	1992	18.44	1999	17.48	2006	61.08	2013	105.87
1986	13.53	1993	16.33	2000	27.60	2007	69.08	2014	104.75

المصدر: نشرية أوبك http://www.opec.org1999

وقد عرف النصف الأول من الثمانينات ارتفاع أسعار البترول الناتج عن التصحيح السعري للدولار، وحسب ما يوضحه الجدول رقم 06 بقيت الأسعار تتراوح حول معدل 30 دولار للبرميل حتى سنة 1985م.

1-2- الفترة الممتدة من 1986م إلي 1999م:

- أزمة 1986م:(انهيار أسعار البترول وفقدان دول الأوبك السيطرة على التسعير)

بالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على البترول إلا أن أسعاره انهارت سنة 1986م نتيجة التوسع في الإنتاج وعدم احترام معظم لدول الopec لحصص الإنتاج وبالإضافة إلى الدور الذي لعبته الدول المنتجة خارج المنظمة خاصة بريطانيا والنرويج.

يوضح الجدول رقم 06 تعاني الأسعار قليلا سنة 1987م لتبقي مستقرة نسبيا خلال 197-1988-1989. إلا أن الفترة 1990-1999 لم تخلي من بعض التقلبات الحادة الناجمة عن بعض الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط.

والتي يمكن إيجازها في :

- أزمة حرب الخليج 1990-1991: اندلاع الحرب البترولية بين الكويت والعراق سنة 1990م وتليها حرب العراق وإيران والتي انتهت سنة 1988م بعد أن تسبب حالة من القلق وعدم التأكد في السوق البترولي مما أحدث أزمة بترولية موجبة أدت إلى ارتفاع أسعار البترول التي وصلت سنة 1990م إلى 22.26 دولار برميل.
- الفترة 1992-1996:لم يتم ارتفاع أسعار البترول طويلا فبعد نهاية الحرب استمرت الأسعار في انخفاض خلال الفترة 1992-1995 خاصة الأسعار الحقيقية بعد استبعاد التضخم ومع ذلك يمكن اعتبار هذه الفترة فترة استقرار السوق البترولي.
- أزمة 1998م: انخفضت أسعار البترول بشكل حاد لتصل إلى مستويات أدنى من التي شهدتها أزمة 1986م (حيث بلغت الأسعار 13.53 دولار بينما انخفضت سنة 1998إلى 12.28دولارو جاءت هذه الصدمة البترولية نتيجة لأزمة الركود الأسيوي، وانخفاض نمو الطلب على الطاقة حول العالم وما رافقه من زيادة في عرض البترول بسبب زيادة إنتاج الدول المستهلكة وقد انتعشت معظم الخامات البترولية سنة 1999م وذلك لعدة أسباب:
  - تزايد الطلب الأسيوي على البترول مما أدى إلى مؤشرات الأزمة.
  - تقليص الإنتاج من قبل الدول غير أعضاء في ال opec.

1-3- الفترة الممتدة من 2000م إلى 2014م:

شهدت الفترة من 2000إلى2014 اختلال توازن العرض والطلب في السوق البترولي أدى إلى تطور الأسعار بشكل كبير في اتجاه تصاعدي حتى سنة 2008م، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل:

- ✓ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المصحوبة بارتفاع الطلب على الموارد النفطية، ومن ناحية أخرى توسع العرض بسرعة أقل من توسع الطلب.

علاوة على ذلك كان هناك مجموعة من العراقيل المؤقتة أو الدائمة التي منعت تدفق البترول كالعدوان الأمريكي على العراق، الاضطرابات في نيجيريا، بالإضافة إلى الدمار أحدثته الأعاصير كاترينا دريتنا في خليج المكسيك، والتسرب الذي حصل في أخد أنابيب خليج () في ألاسكا في 2006م مما أدى إلى إغلاقه، بالإضافة إلى المضاربة في أسواق البترول، وفيما يلي تلخيص:

لأبرز الأحداث التي كان لها بالغ الأثر على أسعار البترول خلال الفترة 2000م- 2014م.

- أزمة أحداث 11سبتمبر في الو. م.أ:كان لها أثر سلبي على أسعار بترول الخام لعدة شهور نتيجة تدهور معدل النمو الاقتصادي مما نتج عنه انخفاض حاد الطلب على البترول ليصل إلى 120ألف برميل سنة 2001م وحسب الجدول رقم 06 انتقل متوسط أسعار البترول 27.6دولار سنة 2000م إلى 23.12دولار سنة 2001م ولم يواجه الانخفاض في الأسعار الدول opec في 2001/11/14 انخفض الإنتاج بحوالي 1.5 مليون برميل بداية من جانفي 2002 مما انتعش سلة أسعار الأوبك.
- أزمة حرب العراق 2003م: نتيجة للاضطرابات في فنزويلا شكل احتياج الو.م.أ لدول العراق صدمته سلبية في جانب العرض البترولي مما أدى ارتفاع أسعار بترول الخام في نهاية مارس 2003م إلى مستوى قياسي.

وبدأت الأسعار ترتفع ففي سنة 2014م قفزت إلي 36.05 دولار بسبب الأحداث التالية :

- ✓الانخفاض المستمر لدولار الأمريكي مقابل العملات رئيسية الأخرى مما أدى لارتفاع الوقود.
- ✓التوتر السياسي في الشرق الأوسط، وطلب مرتفع لبترول الخام من قبل أسيا (صين) وشرق الأوسط.
- ✓توقف روسيا من الإنتاج بسبب خلاف الحكومة الروسية مع شركة ykas النفطية.

خلال سنة 2005م و2006م تصاعدت الأسعار إلى 60 دولار وبشكل جنوني في سنة 2007م وذلك كرست حواجز قياسية محققة 100دولار للبرميل بسبب أسباب السابقة وأزمة الرهن العقاري في الو.م.أ. وكذلك حدة المضاربة في سوق البترولي، وارتفاع الطلب من الو.م.أ أو انخفاضها العرض من قبلها ودول كوريا وأندونسيا.

- أزمة المالية العالمية 2008:

في سنة 2008 انفجرت أزمة المصرفية والتي تبعها اضطراب مالي حاد بسبب إفلاس البنوك ومؤسسة في الو.م.أ وأوربا ودول نامية وتحول أزمة رهن العقاري إلى أزمة ائتمان مما أدى إلى تفاقم الكساد الدوري الحاصل، ما انتعش على سوق البترول ففي شهر مارس تخطت الأسعار 100 دولار للمرة الأولى لتواصل بعد ذلك الارتفاع لأعلى مستوى في شهر جويلية سنة 2008م بلغ حوالي 148.28 دولار برميل لكنه سرعان اتجهت الأسعار بالهبوط بسبب الخوف من الركود الاقتصادي لذلك فقد أثرت الأزمة سلبا على الأسعار البترول مما أدى أفقدها ثلث من قيمتها.[1]

[1] أحمد بوزبرة، مرجع سابق، ص ص44- 47.

2-العوامل المؤثرة في تغير أسعار البترول:

2-1- تأثير موازين القوى في أسعار البترول:

تتمثل موازين القوى في صناعة البترول في الأطراف الثلاثة الرئيسية وهي:

الشركات متعددة الجنسيات والدول المنتجة والدول المستهلكة، وتمنح هذه الأطراف سلطات غير متكافئة، ولذلك نجد لدى كل منها إستراتيجيتها الخاصة وفقا لمصالحها. وفي تحليل لمفهوم الأسواق البترولية كهياكل قائمة بذاتها نجد أن المؤثرين فيها ليسوا بالضرورة المنتجين والمستهلكين قطبا العملية التجارية في أي سوق تخضع لقاعدة توازن العرض والطلب، حيث اتضح من متابعة تطور أسعار الصناعة البترولية أنها لا تخضع لمعايير المنافسة التامة وآلية العرض والطلب ولذلك أدى التحليل الخاص بموازين القوى ببعض الباحثين إلى التركيز على بعض الأطراف كقوة محركة للسوق ومن ثم الأسعار، بينما ركز البعض في المقابل على المفاهيم الجيوسياسية في تكوين الأسعار وآخرون ركزوا على جميع الأطراف وأهملوا التحليل الاقتصادي.

2-2- المضاربة كعامل محرك للسوق:

إن المضاربة في الآونة الأخيرة من خلال السوق الفورية SPORT MARKET التي ظهرت في الثمانينات ثم تطورت بعد ذلك، ويتم عبرها تسويق أكثر من ثلث النفط العالمي أصبحت من العوامل الأساسية التي تؤثر في حركة الأسعار، وأشهرها أسواق خليج الولايات المتحدة وروتردام وهولندا وسنغافورة بآسيا، إلى جانب أسواق بترول معروفة مثل بورصة نيويورك وبورصة لندن. وتعمل المضاربة المسماة بغير التجارية في هذه السوق على جني الأرباح، أي التي لا تبحث عن اقتناء البترول لمواجهة الاحتياجات الفعلية للمصافي وأيضا التأثير في الأسعار بما يحقق مصالح المضاربين وتعد إحدى أهم العوامل الأساسية في تشكيل أسعار تقلباتها والمحرك للسوق البترولية وصناعة البترول.

2-3- المنهج الحدي ومبدأ الندرة :

يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليلات أسعار البترول على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندوة على حقيقة أن البترول شأنه من شأن أي مورد طبيعي غير متجدد وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لا بد وأن تؤدي إلى ارتفاع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب.

2-4- تحليل أثر المنافسة :

يعطي بعض الاقتصاديون أهمية كبرى التنافس في السوق العالمية للنفط حيث يرى هذا أن تقوى المنافسة تسيطر على كل الشركات والدول المنتجة ويعتقد بقوة الاتجاه الانكماشي في السوق النفطية

العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة ويدعم هذا القول بتحليل يعترف بدرجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق العالمية.

2-5- العرض :

والذي يعتمد على الاحتياطات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة والمعرفة واكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية في هذه الدول أو مناطق أخرى في العالم إضافة إلى كميات النفط المستخرجة منها والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة.

2-6- الموقع الجغرافي:

لمنافذ التصدير لأي نوع من النفط إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام بالإضافة كذلك إلى عامل آخر الأرباح العالمية وتوجد هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار البترول على المدى القصير، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- ✓ عوامل الطلب: إن زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملا مساعدا في تغير الأسعار.
- ✓ عوامل الإمدادات: إن ارتفاع مستوي إمداد الأسواق العالمية بالنفط يعتبر عاملا مؤثرا في تراجع سعر النفط والعكس صحيح أيضا.
- ✓ عوامل السياسية: قد يكون ناجمة عن حروب أهلية أو اضطرابات لعمال مصافي النفط مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار البترول مع بداية القرن الواحد والعشرين استعادت أسعار البترول وانتعاشها لكن بعض الأحداث التي عرفها العالم بعد ذلك ساهمت بشكل كبير في التأثير في الأسواق العالمية وعلى الأسعار، أهمها أحداث 2001/09/11على برجي التجارة العالمية في نيويورك. [1]

المطلب الثالث: أنظمة استغلال النفط في الجزائر ونتائجها

الفرع الأول: نظام استغلال النفط فترة ما قبل الاستقلال:

عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع عمليات البحث والتنقيب لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية خاصة بعد اكتشاف النفط في الصحراء في منطقة حاسي مسعود الذي يعتبر من اكبر الحقول النفطية الجزائرية وفي سبيل تحقيق الأهداف قامت الإدارة الفرنسية بتبني قانون النفط تحت اسم قانون البترول الصحراوي. le code petrolier sahaien وفق مرسوم 58/1111 الصادر في 1958/11/22م تبني هذا القانون جامعة المصالح الفرنسية وصاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية :

[1] زينب شقوف، مرجع سابق، ص ص 56- 58.

- يقوم نظام الامتياز التقليدي على نهب ثروات البلاد وهو بمثابة عقد يبرم بين سلطة عامة ومشرع غالبا ما يكون أجنبي يمنح من خلاله الشركات الأجنبية الحق المطلق في استغلال الثروات النفطية لحسابه الخاص مع حق تملك الآبار التي يكتشفها مقابل جزء من العائدات.
- تقوم الشركات الأجنبية البريطانية والايطالية والأمريكية منها للاشتراك مع المستثمرين الفرنسيين في تأسيس شركة فرنسية ويسمح للشركات الأجنبية بالإشراف الكامل على إدارة العمليات.
- تمت تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل على أن تعهد الشركة صاحبة الامتياز لمراعاة حد ادنى لنفقاتها الاستثمارية وفي حالة اكتشاف النفط تحول تراخيص البحث والتنقيب إلى عقود امتياز (التقليدية، الحديثة، المعدلة).تكون بمقتضاها للشركة الحرية الكاملة في الإنتاج والتسويق لمدة 50 سنة.
- وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات النفطية كإعفائها من الضرائب لمدة معينة وفي حالة فشل العثور على النفط تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تساعدهم على استثمارات في البحث والتنقيب.
- وضع حد أدنى للإنتاج وتحقيق اكبر قدر ممكن من سلب الثروات النفطية والمالية.
- تحدد أسعار بيع النفط الخام موافقة للأسعار السائدة في السوق العالمية.
- وبعد إصدار هذا القانون لجأ المستعمر الفرنسي إلي تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية وان كان الهدف من التعديل هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحية الدولة الفرنسية فان التعديل الثاني لسنة 1967م صار في اتجاه الذي يقلص صلاحية الدولة الجزائرية وذلك بعد التأكد من مسالة استقلال الجزائر ومن بين ما فرضه التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي ونتيجة إلى هذه التسهيلات اندفعت الشركات للتسابق على امتيازات الصحراء الجزائرية حيث بلغت عدد الطلبات 28 وتضمنت اكبر شركات النفطية العالمية خاصة في سنة 1958م.

إلى أن المتغير الخاص باستقلال الجزائر أدى إلى تغير وضعية نظام استغلال النفط والذي سنستعرضه في العنوان الموالي. [1]

الفرع الثاني :نظام استغلال النفط فترة ما بعد الاستقلال

عند استقلال 1962م سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري حيث ملكت لوحدها نسبة 71.99% من حجم الإنتاج و17.68%للشركات الأجنبية بينما ملكت الجزائر سوي من 10%إلى 15% من الإنتاج والمدعم في اتفاقية إيفيان، واستمر هذا الوضع إلى أن حولت الجزائر بعد الاستقلال

[1] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلي بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013، ص 294.

مباشرة كسر هذا القيد وطالبت بتاريخ 1963/10/19م لإعادة فتح باب المفاوضات من اجل مراجعة بعض البنود الخاصة لاستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية ايفيان والتي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية والعمليات النفطية. [1]

الفرع الثالث :نتائج نظام استغلال النفط فترة ما قبل الاستقلال

ظهر في هذه الفترة نوع واحد من نظام استغلال النفط في الجزائر وهو نظام العقود التقليدية الحديثة أو المعدلة حيث عمل على استنزاف الثروات النفطية الجزائرية لصالح المستعمر الفرنسي والذي اسند على مبدأ لا يجوز منح امتيازات قانونية إلا بموجب سند قانوني صادر من السلطة العامة أي السلطة الفرنسية ولا يجوز منح هذه الحقوق من قبل مالك السطح.

اعتمد نظام العقود التقليدي الحديث على استهلاك الثروة النفطية الجزائرية بأكبر قدر ممكن وتغذية الخزينة الفرنسية بحصيلة ضخمة كما تضمنت حساب أرباح على أساس أسعار البيع الفعلية وليست المعلنة وكانت تنقص عادة بحوالي 15%إلي 20%من قيمتها الحقيقية مما دفع الشركات الفرنسية إلى تخفيض أسعارها عن أسعار المعلنة وجعل بذلك نسبة ضرائبها منخفضة ولهذا كانت حصة الخزينة الجزائرية ضئيلة جدا من العائدات النفطية.

الفرع الرابع : نتائج نظام استغلال النفط فترة ما بعد الاستقلال

إلى جانب العقود التقليدية الحديثة ظهر نوع جديد في نظام استغلال النفط الجزائري والمجسد في نظام عقود المشاركة الذي تجسد في عقدين مهمين هما :

- ✓ عقد مشاركة جزائري فرنسي: ظهر أول عقد مشاركة ضمن بند اتفاق جزائري فرنسي المؤرخ في 1965/07/19م بين شركتي الجزائرية سونطراك والشركة الفرنسية على تطوير الإمكانيات البحثية والاستكشافية النفطية عن طريق وضع مساحة من التراب الوطني قدرها 180 ألف كيلو متر وتعمل كل شركة منها في نصف كل مساحة ضمن إطار برنامج عام وتقسم مصروفات الإنتاج مناصفة بين الشركتين كما ينص الاتفاق على أن تقرض الشركة الفرنسية 60%من مصروفات البحث والتنقيب على النفط.
- ✓ عقد مشاركة جزائري أمريكي :تمكنت الدولة الجزائرية بعد مباحثات طويلة من إبرام اتفاق في 1968/10/19م بين شركة سونطراك وشركة جيتي الأمريكية الواردة في القانون الصحراوي المعدل وقد حاولت تجسيد هذه الاتفاقية تجسيد المخطط المبين أسفله. حيث يفرض هذا اتفاق على شركة جيتي إبقاء 75%من قيمة مبيعاتها داخل الجزائر ومنه فان شركة جيتي تحصل على

[1] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في آفاق الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2007، 2008، ص 95.

حصة من الأرباح في شكل عيني (كمية مقدرة من الإنتاج)، كما تفرض على شركة جيتي التقيد بمساحة ومدة الرخصة المنهجية حيث لا تمارس استغلال إلا على مساحة محددة (حاسي إبراهيم ومنطقة مزواد)، في مدة معينة لا تتجاوز 5 سنوات ومع نهايتها تنتقل حقوق الشريك الأجنبي إلى شركة سونطراك وفي حالة وجود نزاع يتم حلها عن طريق المصالحة وان لم تفلح هذه الطريقة يلجأ الطرفان إلى محكمة التحكيم حسب نص المادة 27 من بروتوكول اتفاق يكون مقره بالجزائر العاصمة. [1]

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص ص 294- 298.

الشكل رقم 02 : مخطط يبين طريقة إبرام اتفاق بين شركة أجنبية وسونطراك

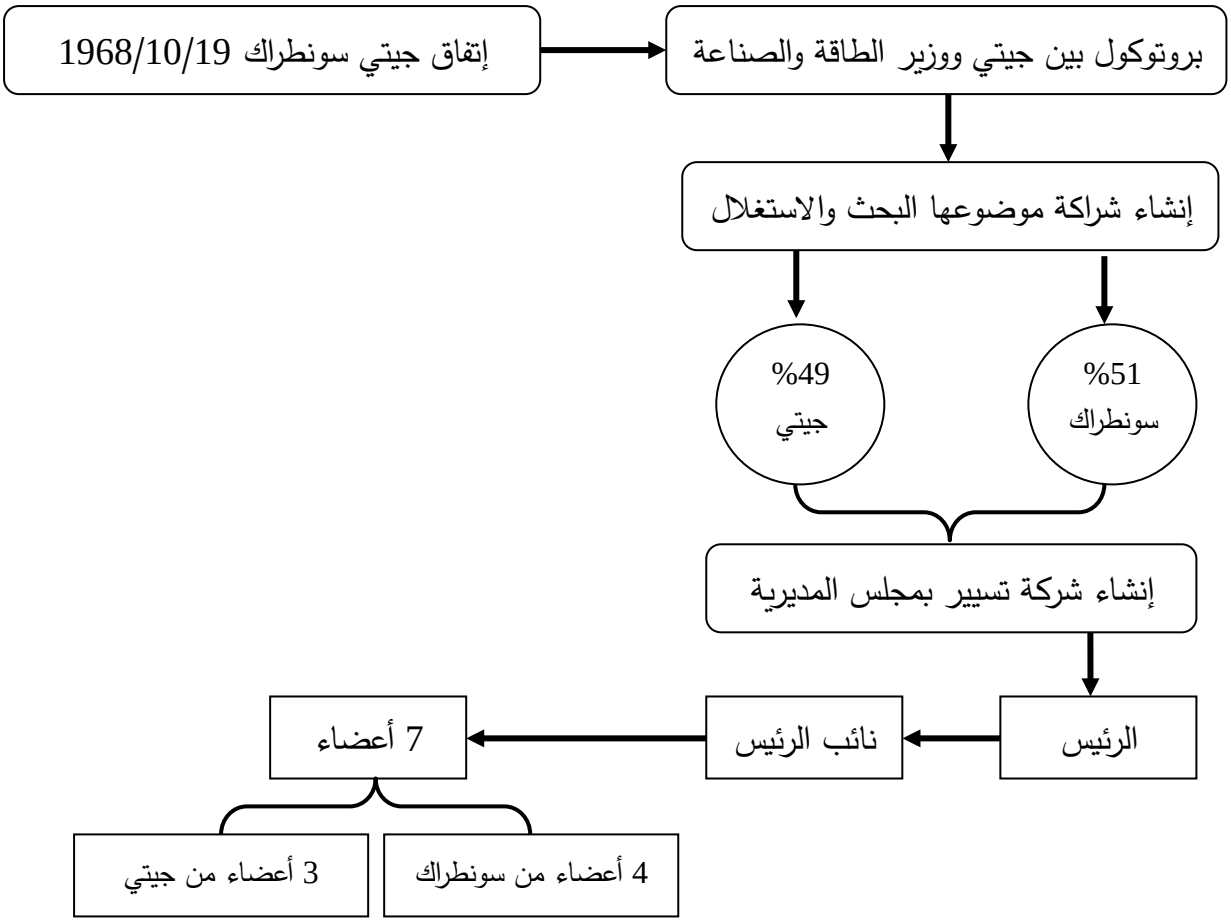

المصدر: أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص298.

خلاصة الفصل:

البترول مادة أولية عرفها الإنسان مند ألاف السنين وتطور اكتشاف وجودها عبر الزمان إذ يستخدم في عدة مجالات وتميزه مجموعة من الخصائص وتجعل منه سلعة إستراتيجية وممول أساسي للاقتصاد إذ أن الاقتصاد البترولي يرتكز بالدرجة الأولى على البترول وهذا من خلال عرضها داخل السوق والطلب عليها وإذ أن عرض البترول كالسلعة داخل السوق يتطلب وجود سعر فالسعر يحدد قيمة وجود سلعة، لذا هذا الأخير يتطلب ويتحدد بمجموعة من العوامل والتي من بينها المنظمات الدولية كالأوبك كما أن تذبذبات أسعار البترول من ارتفاع وانخفاض ينتج آثار سلبية تحدث أزمات وبالمقابل ايجابية تزيد من العوائد ولمعرفة المزيد من أثار تقلبات أسعار البترول سيتم عرض حالة الاقتصاد الجزائري وما طرأ عليه من جراء هذه التقلبات.

الفصل الثاني:

مؤشرات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

لكل دولة من دول العالم لها مجموعة من المؤشرات ومتغيرات التنمية الاقتصادية, والجزائر من بين تلك الدول تضع لنفسها مجموعة مؤشرات تعتمد عليها لتنمية اقتصادها وتقيس بها مدى تطورها وللجزائر مجموعة من المؤشرات نذكر منها الناتج المحلي الخام، ميزان المدفوعات والمديونية من العالم الخارجي والتضخم وصندوق ضبط الإيرادات والموازنة العامة، غير أن في مذكرتنا هذه لم نتطرق إلى هذه المتغيرات الكلية وإنما قمنا بحصرها وعرضها في ثلاث متغيرات الاقتصادية سنتاولها في العناصر التالية:

- ✓ **المبحث الأول** :مفهوم و أنواع الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية .
- ✓ **المبحث الثاني** : البطالة و التشغيل.
- ✓ **المبحث الثالث** :الاستثمار و الادخار .

المبحث الأول: مفهوم وأنواع الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية

لقد كانت أهمية بالغة للإنفاق العام في الاقتصاد لأنه هو الذي يطور القطاعات حيث يؤدي إلى تشجيع وتنمية الدولة وسنحاول التطرق إلى مفهوم الإنفاق العام وأنواعه وأثاره الاقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العاموأنواعه

للإنفاق العام عدة تعاريف ويمكن عرضها في ما يلي :

الفرع الأول :مفهوم الإنفاق العام:

- يعرف الإنفاق العام بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع الحاجات العامة.[1]
- هي مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة ويمكن من خلال التعريف السابق تحديد عناصر النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي، شخص عام يتولى الإنفاق ومنفعة عامة تكون هدفا لهذا الإنفاق .[2]
- يحدد مفهوم النفقة العامة باعتبارها مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة في قصد إشباع حاجة عامة وبذلك تكون عناصرها على النحو التالي: [3]

✓ المبلغ النقدي :تنفق الدولة مبالغ نقدية من أجل الحصول على ما يلزمها من سلع ويعد الإنفاق للمبالغ النقدية أسلوب اعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام .

✓ النفقة العامة: تعتبر النفقة العامة هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي .

✓ المنفعة العامة: ويقصد بها تحقيق النفع العام حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوي التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع.

التعريف الإجرائي:

يعتبرالإنفاق العام هو مبلغ نقدي ينفقه من قبل شخص طبيعي أو معنوي لتحقيق الصالح العام والنفع للدولة.

---

[1] محمود حسن الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص117.

[2] عادل العلي، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، الجزء الأول، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2011، ص 38.

[3] محمد طاقة، اقتصاديات الملية العامة، دار النشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى 2007، الطبعة الثانية 2010، ص ص 33، 34.

الفرع الثاني :أنواع الإنفاق العام :

توجد للإنفاق العام عدة أنواع نوجزها فيما يلي :

أولا : التقسيم الوظيفي للإنفاق العام:

1. الإنفاق العام الاقتصادي : وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل استثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة والإعانات والمنح والنفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي كالطاقة والنقل .
2. الإنفاق العام الاجتماعي: ويتضمن الإنفاق اللازم للقيام بالخدمات الاجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية والأفراد أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود وكذا النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية وترفيهية والضمان الاجتماعي.
3. الإنفاق الإداري: ويتضمن الإنفاق العام المخصص لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور للعاملين في إدارات الحكومية وأثمان المستلزمات الإدارات الحكومية كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من اجل إعداده وتدريبه ليكون قادر على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل كما يدخل ضمنها المبالغ الأزمة لتحقيق الأمن الداخلي والاستمرار العلاقة مع الخارج .
4. الإنفاق العسكري : ويتضمن الإنفاق العام المخصص لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات وإعداد ودعم وتجهيز ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب .
5. الإنفاق المالي: وهوالإنفاق العام المخصص من اجل أداء الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

ثانيا :تقسيم الإنفاق العام حسب دورته وانتظامه:

1. الإنفاق العام العادي: وهو تلك الإنفاق العام الذي ينفق بشكل دوري ومنتظم سنويا دون أن يعني هذا الانتظام تكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته مثل الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والعدالة والقروض العامة والنفقات العامة ونفقات الإدارة.
2. الإنفاق العام غير عادي (استثنائي): يقصد به تلك الإنفاق العام التي لايتكرر بانتظام ولا يتميز بالدورية فهو يحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة مثل الإنفاق العام الاستثماري الضخم كالسدود والخزانات ومكافحة البطالة والحرب.

ثالثا: الإنفاق العام حسب نطاق سريانه:

ويكون تقسيمه حسب عدة معايير وهي:

1. معيار المستفيد من الإنفاق : يعتبر الإنفاق العام مركزيا إذا كان موجه لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية وإذا كان الإنفاق العام موجه لصالح السكان أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية مثل إيصال الكهرباء والماء والهاتف.
2. معيار من يتحمل عبء الإنفاق العام: و يعتبر الإنفاق العام مركزيا إذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة ويكون إنفاق عام محلي إذا تحمل عبئها مجتمع إقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.
3. معيار الموازنة التي يرد فيها النفاق العام : يري بعض الاقتصاديين أن خير معيار هو النظر إلى الموازنة التي يرد فيها الإنفاق العام ومن ثم فإن الإنفاق العام المركزي إذا وردت فيه الموازنة العامة ويكون الإنفاق العام محلي إذا ورد فيه موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبئها .

رابعا: تقسيم الإنفاق العام تبعا لأثاره في الإنتاج القومي

1. الإنفاق العام الحقيقي : هو تلك النفاق العام التي يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي فهي بالمعني الواسع لها إنفاق منتج الذي يتم بمقابل.
2. الإنفاق العام التحويلي: هو تلك الإنفاق العام التي يؤدي مباشرة التي يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي ولا تفعل بصورة مباشرة سوي أنها تحول القوة الشرائية بين الأفراد والجماعات.[1]

المطلب الثاني :الآثار الاقتصاديةللإنفاق العام

الفرع الأول :الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

للإنفاق العام أثار على الإنتاج الوطني وتوزيع الدخلوالاستهلاك.

1- أثر الإنفاق العام على الإنتاجالوطني:

يؤدي بعض الإنفاق العام المباشر على زيادة الإنتاج الوطني مثل الإنفاق الاستثماري والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، ومن النفقات الاستثمارية أثمان معدلات الإنتاج والتكاليف إقامة مصالح وغير ذلك منها يضطر الدول إلى إنفاقه وخاصة في الدول النامية والدول التي تسعي إلى إقامة الصناعات المختلفة ومن الإنفاق العام التي يترتب عليه زيادة الإنتاج الوطني الإعانات الاقتصادية للدولة التي تقدمها الدولة للمشروعات الخاصة والعامة لتحقيق أغراض معينة من ابرز الأغراض الاقتصادية ومن الأهداف التي تتبنها الدولة من المساعدات الاقتصادية محاربة التضخم

[1] أحمد زهير شامية، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 65- 71.

وتخفيض الأثمان وخاصة تخفيض أثمان بعض السلع الضرورية بهدف تخفيض نفقات المعيشة للطبقات الفقيرة ما يترتب عليه من اثر علىإنتاج هذه السلعة الضرورية ولم يقف الغرض من المساعدات الاقتصادية في العصر الحديث بل أصبحت مساعدات الدول الاقتصادية تهدف أيضاإلى زيادة الإنتاج الوطني إما عن طريق المشروعات الصناعية الضرورية للتنمية الاقتصادية التي لا يمكن الاستمرار بدون مساعدات حكومية وإما عن طريق تعويض المشروعات ذات النفع العام مما تقدمه من خدمات استثنائية للجمهور رغبة في استمرار هذه الخدمات كما تهدف المساعدات الاقتصادية إلى سلب العجز في بعض المشروعات ذات النفع العام ضمانا لاستمرار الخدمة ونموها ومثال ذلك ما تقدمه الدول من مساعدات للشركات في بعض السنوات التي ينتهي فيها نشاطها بعجز مالي نتيجة لعدم حصولها علىالإيرادات تغطي نفقاتها وكذلك قد تقدم الدولة مساعدات اقتصادية لتشجيع التصدير مما يترتب عليه التوسع في الإنتاج ويترتب على النفقات الاجتماعية زيادة الإنتاج الوطني كما أن الدولة التي تعاني من نقص عدد السكان توثر على الإنتاج الوطني فيتولى الإنفاق العام تشجيع النسل ويترتب كذلك على النفقات الاجتماعية التي تقدمها الدولة في صورة إعانات نقدية للبطالة والعجز والشيخوخة زيادة في الإنتاج السلع الاستهلاكية إذ يترتب على هذه الإعانات النقدية زيادة الطلب على هذه السلع .[1]

2- أثر الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل الوطني:

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة، فهي تمارس عن طريق إصدار قرارات إدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج والمنتجات وإعادة توزيع الدخل الوطني وإلى جانب هذه الوسيلةالإدارية فان الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق هذا الهدف فيمكنها إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإيرادات العامة كما يمكنها من تحقيق ذلك عن طريق الإنفاق العام، وما يترتب علىإنفاقها م آثار يتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإنفاق العام في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة وبين ما يعود عليه من منافع نتيجة الإنفاق العام للدولة فإذا انتهي لصالح طبقة أو فئة بان كان ما يتحصل عليه من منافع يتجاوز ما يتحمله من الأعباء العامة فان هذا ما يعني إن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله عن الأعباء العامة فان هذا يعني إن النفقات العامة قد يترتب عليها توزيع الدخل على حساب هذه الطبقة أو لصالح فئة أو طبقة أخرى.

3- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك:

يتجه جانب من الإنفاق العام لشراء سلع استهلاكية كالنفقات العامة التي ترصدها الحكومات لتقديم بعض الوجبات الغذائية في المدارس والمستشفيات والسجون وشراء السلع الاستهلاكية للجيش من ملابس ومواد غذائية وكذلك المبالغ التي ترصد لشراء السيارات وغيرها من الأدوات اللازمة للإدارات والمصالح

[1] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة، 2010-2011، ص 58.

الحكومية لذلك فان هناك اثر محقق على الاستهلاك الوطني نتيجة لما توزعه الدولة من دخول وعلى وجه الخصوص الدخول التي توزع على الطبقات الفقيرة وكذلك نفقات الخدمات الاجتماعية وإعانات البطالة والزواج والأولاد فهذه الدخول التي ينقلها الإنفاق العام إلى الطبقات منخفضة الدخل بالإضافة إلى بعض الإعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية التي يترتب عليها زيادة الإقبال على السلع الاستهلاكية لشدة ميل الطبقات الفقيرة إلى استهلاك عموما بسبب ظروف معيشتها وإحساسها بالحرمان .[1]

الفرع الثاني :الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للإنفاق العام:

يحدث الإنفاق العام آثار غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي المضاعف والمعجل ويطلق على اضر المضاعف (الاستهلاك المولد)، كما يطلق أيضا على اثر المعجل (الاستثمار المولد)وهما كالتالي:

1- الأثر المضاعف:

ويعد كاهن أول من ادخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية ويعني إن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقابل مضاعفها يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك وهذا ما يعرف بمضاعف الاستثمار غيران الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار ولكن بالنسبة للظاهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك، الإنفاق العام وبالتالي فانه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا ولتوضيح ما تقدم فان من المعلوم إن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع الدخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أجور، أو فوائد أو ائتمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول للاستهلاك ويقومون بالادخار الباقي طبقا للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار، فالجزء الذي يخصص للاستهلاك يؤدي إلىتوزيع دخول جديدة تذهب بدورها إلى الاستهلاك والادخار وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدوره الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل والاستهلاك، وبعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة متوالية في الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك ولكنها مجموعات تزيد عن كمية الإنفاق الأولي وهذا ما يعرف بأثر المضاعف.

[1] المرجع نفسه، ص ص59، 60.

2-أثر المعجل :

يعرف المعجل بأنه العلاقة بين الاستثمار ومعدل التغيير في الإنتاج الجاري وتفصيل ذلك أن الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك التي ازداد الطلب عليها بمعدل اكبر ويمكن حساب المعجل بقسمة التغير في الاستثمار (الزيادة) على التغير في الإنتاج الوطني .[1]

المطلب الثالث: آليات ترشيد الإنفاق العام ونجاحه

تعتبر النفقات عنصرا مهما تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشي من تدبيره سواء لاستعماله ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها:

1-من حيث أفراد المجتمع:

لابدأن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع كافية لتلبية حاجيات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعادتهم وتقاليدهم ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث:

- **الكثافة السكانية:** يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلع أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.
- **أعمار السكان:** يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجة المجتمع بينما نجد الأخرى في ندوة تامة وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الأولى.
- **نوعية السكان:** كي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.
- **دخل أفراد المجتمع:** من الضروري أي تتناسب أسعار والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة كما يجب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

2-من حيث الخدمة أو السلعة نفسها:

لا يمكن استيراد السلع أو الخدمات من الخارج لا تشبع حاجات المجتمع لأن ذلك يسئ استخدام المال العام .

[1] بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 62.

- يجب أن تكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشي مع عائدات وتقاليد المجتمع،
- عدم جدوى مساوئ أوعيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع
- يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

3- من حيث التخطيط:

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدارسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل ولتحقيق ذلك يجب ما يلي :

- لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع وذلك لتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم، وألا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغيير الأشخاص.

4- من حيث الموظفين:

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة غير كافية لتلبية حاجتهم لتلبية الاجتماعية لهذه الأسباب يجب القيام بما يلي :

- لابد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءتهم المهنية وتوظيف ذو الكفاءات في أماكنهم المناسبة.[1]

- **عوامل نجاح الإنفاق العام:**

يتوقف عملية ترشيد الإنفاق العام على العديد من العوامل نوجزها فيما يلي:

- تحديد الأهداف: بمعني تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل .
- تحديد الأوليات: في ظل محدودية الموارد، يستعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأوليات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.
- القياس الدوري للإنفاق العام: يعني تقسيم مبادئ كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيام البرامج والمشاريع المملوكة إليها .
- عدالة الإنفاق العام ومدي تأثره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي أن تكون الدولة إن تسعي إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن الإنفاق والعدالة لا تعني التساوي في التوزيع المنافع بين فئات المجتمع .

[1] محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، سنة 2009، ص ص 20، 21.

- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة : من أجل تأكيد من بلوغ النتائج المرجوة للإنفاق وفق المخطط لها، لذلك يجب على الجزائر أن تراعي هذه الآليات حتي تستطيع توجيه وترشيد إنفاقها العام من أجل تلبية حاجات الأفراد ومتطلباته وكذا خدمة الصالح العام التي يعود بالنفع على المجتمع وعلى الدولة وأن تتحكم في مختلف العوامل التي تمكنها من تحقيق ما خطط له.[1]

[1]عياش بلعاطل، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق تنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013، ص ص 5، 6.

المبحث الثاني: البطالة والتشغيل

إن البطالة والتشغيل مؤشرين يتماشيان مع بعضهما حيث عندما تكون البطالة في حد أقصي لها يكون التشغيل العكس لهذا تطرقنا لهما في هذا المبحث فسنعرض هذا الآن .

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها وطرق معالجتها

1- مفهوم البطالة:

هناك عدة تعاريف للبطالة منها :

- إن البطالة تعني عدم وجود فرص عمل لمن يرغب في العمل وقادر عليه وفي العمل أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل والقادرين عليه.[1]
- تتمثل البطالة في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين وباحثين عنه وموافقين على الولوج في ظل الأجور السائدة.[2]
- يعني المفهوم العام للبطالة وجود عدد كبير للأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع في المجتمعات.[3]
- تعرف البطالة بصورة عامة على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة علىالعمل.[4]

التعريف الإجرائي:

يمكن تعريف البطالة على أنها مشكلة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وتتمثل في عدم وجود فرص عمل الأشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه.

2- أنواعالبطالة:

هناك عدة أنواع للبطالة منها:

2-1- البطالة الهيكلية:

وتعني نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مردها إلى حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو على تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة، وفي جميع الأحوال

---

[1] فيلح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص335.

[2] بلخير ميمونة ورزني منصورية، دراسة تنبئية لخلق مناصب الشغل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011، ص 4.

[3] نزار سعد الدين العيسي، الاقتصاد الكلي، مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 243.

[4] محمد حسن الوادي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري و تطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، 2007، ص، 163.

تؤدي زيادة الطلب المحلي أو الخارجي إلى زيادة نسبة البطالة فورا تشغيل الطاقات العاطلة والإسراع في الأعمال التقنيات الجديدة يستلزم ذلك التكيف في عرض العمل سيرها واقع سوق العمل لدرجة عالية من السيولة وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية عبر نشاط شركات المتعددة الجنسيات في تحويل الكثير من استثماراتها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية تاركة بذلك العمال الذين يعملون في حالة البطالة الهيكلية طويلة المدى فنجد أن معظم الدول التي تمر في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة وأن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الهيكلية تنشأ لأسباب منها التغيرات في هيكل الطلب، التقدم التكنولوجي، التغير في الهيكل العمري للسكان، زيادة نسبة صغر السن، والإناث في القوة العاملة إلا أن علاجها يتطلب فترة طويلة نسبيا حيث تتطلب تدريب وتكوين واكتساب مهارات جديدة والتكيف مع المهارات الجديدة .[1]

2-2- البطالةالدورية:

عند تعرض بعض النشاطات للركود أو تراجع على المستوي اقتصاد ككل أو عندما يدخل الاقتصاد القومي وما يسمي بدورة الركود وتظهر البطالة الدورية وتعود الأوضاع إلى الحالة العادية حينما تعود عجلة الاقتصاد إلى الرواج والازدهار مما يعني أن هذا النوع يظهر متأثر بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه.[2]

2-3- البطالة الاحتكاكية :

وهي تعتبر البطالة الاحتكاكية ظاهرة طبيعية في أي مجتمع من مجتمعات في أي لحظة زمنية ولذلك على معدل البطالة الاحتكاكية معدل البطالة الطبيعي ومن ثم فإن وجود من القوة العاملة في حالة بطالة احتكاكية لا يتعارض مع وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، كما أشار إلى ذلك كينز في التشغيل الكامل متلائما تماما مع وجود جزء من القوة العاملة في حالة بطالة احتكاكية.[3]

2-4- البطالة السافرة (الصريحة):

فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يحددوه فهم تماما عن العمل قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو الدورية.

---

[1] احمد حويتي و آخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية لعلوم الرياض، ط 1998، ص ص25، 26.

[2] خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الحادي عشر2014، ص 269.

[3] إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة دراسات الاقتصاد الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، الطبعة 2011، ص 119.

2-5- البطالةالمقنعة:

وتنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين في عدد الحالات يفوق الحاجة الفعلية للعامل مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا حيث أنها إذا سحبت من أماكن العمل فإن حجمه لا ينقص.[1]

2-6- البطالة الموسمية:

تنشأ عن تذبذب الطلب عن العمل غير أن التقلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما وبالتالي يمكن توقعها خلال أوقات معينة مع السنة وتظهر البطالة الموسمية في أنشطة الفلاحة والسياسة والبناء وقد عرف الاقتصاد الجزائري هذا النوع من البطالة خاصة في القطاع الفلاحي نظرا لطبيعة هذا النشاط كما أنه يشغل كثافة عالية من العمل ويتزايد نسبيا في مواسم الاصطياف في مجال السياحة لأنها مهمة من قبل الدولة.[2]

2-7- البطالةالإجبارية:

هي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال وحينما لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرص التوظيف رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم عليه عند مستوي الأجر السائد وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية واحتكاكية وموسمية .

2-8- البطالةالتكنولوجية:

تسمي بالبطالة الفنية بسبب إدخال تكنولوجيا جديدة تحل محل العمل اليدوي واستغناء عن جزء من العمال ويوجد هذا النوع من البطالة في الدول النامية.[3]

3- آثار البطالة:

هناك آثار منها : أثر البطالة على العامل وعائلته وعلى اقتصاد البلاد بوجه عام :

- **أثر البطالة على العامل وعائلته:** لا شك أن البطالة وعدم انتظام العامل يعتبران من الأمراض اجتماعية الخطيرة والبطالة إذا ما دلت علىشيء فإنها تدل على مدى تدهور النظام المهني والصناعي في مجتمع معين وماله من مساوئ كسوء توزيع الأعمال وظهور الأزمات لأن انقطاع الدخل والعمل وعدم ضمانها يجعل الفرد العامل في خلق دائم وخوف شديد أما انقطاع الدخل

[1]أحمد علماوي ولخضر أوصيف، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، يومي 15و 16 نوفمبر 2006.

[2]عبد القادر بلعربيي، الجزائر بين البطالة و القطاع الغير رسمي، رسالة دكتورة في العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، 2010، ص 56.

[3]مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2008، ص238.

فعلا فقد يثير في نفسه التذمر واليأس والتهيج، وتدفعه إلى تفعيل التبرعات الخيرية، و ضآلة دخله فقد يجد نفسه مضطرا لأن يحمل أولاده نعومة أظافرهم على هجر المدارس ودور الثقافة سعيا وراء الأجر.

- **أثر البطالة على الاقتصاد البلاد بوجه العام:** إذا كان جزء من المجتمع عاطل عن العمل فإن الطلب الفعال يقل نظرا التناقص حجم القوة الشرائية بسبب البطالة المتفشية وهذا ما يحمل المنتجين على تقليص حجم إنتاج ومنه استغناء عن عدد من العمال فتنتشر البطالة أكثر من قبل وكل ما زادت البطالة انكمش حجم الطلب بدرجة خطيرة وحجم إنتاج بدرجة كبيرة وتسريح العمال بأعداد كبيرة وينتقل وضع الاقتصاد من سيء إلى أسوء.[1]

4-طرقوسياسات معالجة البطالة:

كل مجتمع يتبع سياسة خاصة للحد من البطالة من أجل الوصول للتوظيف الكامل أن سوق العمل مرتبط بمتطلبات الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره تركيبه وشكله وإدارته ومن هذه الإجراءات والسياسات للحد من شكل البطالة وهي :

- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوي العاملة في البلاد.
- إعلان تنظيم المجتمع بصورة شاملةوتعبئة جميع الطاقات المتاحة.
- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاع والأنشطةاقتصادية الزيادة في عدد السكان، استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية، زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة تتيح مجالات للعاطلين عن العمل، الحد من عملية العمالة الوافدة بمراقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشآت الخاصة، خفض ساعات العمل للمناوبة الوحيدة منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر، منع استخدام الأحداث في العمل، تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص، دعم الدولة لصغار المنتجين من حرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين، إنتاج مكاتب للعمل وتوظيف العمال العاطلين عن العمل، تقديم الإعانات لمن لا تستطيع الحصول على فرص العمل.[2]

[1] محمد طاقة، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص ص 318، 319 .

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 147، 148.

المطلب الثاني :مفهوم التشغيل وأنواعه والأسس العامة له

1-مفهوم التشغيل : ويوجد عدة تعاريف للتشغيل منها:

- التشغيل بالمفهوم التقليدي هو: تمكن الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين.[1]
- يقصد بالتشغيل توفير عدد من مناصب الشغل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل، بالشكل الذي يلي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة.[2]
- يقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناصب الشغل في شتي ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من العمل واليد العاملة.[3]

التعريف الإجرائي

ويقصد بالتشغيل هو حصول الشخص على العمل في مختلف الميادين الاقتصادية بعد قيامه بتدريب وتأهيل معين.

2-أنواع التشغيل :للتشغيل أنواع عديدة أهمها:

- **التشغيل المباشر**: والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية المباشرة دونالالتجاء إلى مكتب التوظيف لترشح هذه الوظائف.
- **التشغيل المؤقت**: وهو أحد أهم أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاهالعامل لمدة محددة كان يشغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال في الانجازات السنوية أو يشغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من المتغيرات التي حدثت خلال السنواتالأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية وهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:
  - تعويض عامل غائب؛
  - نمو استثنائيا ومفاجئ للعمل؛
  - تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.[4]

[1] صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1995، الطبعة الأولى، ص 103.

[2] رشيد شباح، ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2011، 2012، ص 47.

[3] وردة بلغيث، دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تسيير تخصص مالية وبنوك المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2015/2014، ص 39.

[4] المرجع نفسه، ص 42.

3- الأسس العامة للتشغيل:

تخضع عملية التشغيل إلىمجموعة من المبادئ القانونية العامة التي جاءت نتيجة ظهور النظم الديمقراطية على خريطة العالم المتحضر وقد تبنت قوانين جعلت منها مبادئ في عملية التوظيف ونذكر من هذه المبادئ التي صارت عالمية وشاملة لمختلف النظم:

- مبدأ المساواة: وهو الذي يجب تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس، وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين والرأي.
- مبدأ الجدارة: الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات عملية، مهنية بدنية معينة ويجد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه.

وعلى كل الدول الرأسمالية التي عرفت مبدأ الحرية في العمل الذي يمنحه الحرية في ممارسة العمل وحريته في اختيار العمل الذي يناسبه وهو تعبير صريح عن الليبرالية إلا أن هذه الدول صارت تتدخل أكثر في خلق نوع من التوازن بين العرض والطلب .

أما النظم الاشتراكية فقد أخضعت العمل لمبادئ صارمة، وجعلت منه حق وواجبا وفرضت نفسها في سوق العمل لضمان إمكانية العمل لكل المواطنين.وقد نص المشرع على مبدأ الحق في العمل في المواد 24 من قانون 56 من الدستور كما عمل على إحاطته بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بتحقيق ميدانيا وعمليا كتخطيط عملية التوظيف والتكوين.[1]

المطلب الثالث: البطالة والتشغيل في الجزائر

1- البطالة في الجزائر:

إن مشكلة البطالة في الجزائر تعكس وضعية النظام الاقتصادي، الاجتماعي والواقع التي تعيشه البلاد وتمثل هذه الأخيرة قلقل متزايد لأنها تمس عددا معتبرا من فئات الشعب بمختلف شرائحهاوتعد السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة الفقر وما سينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد امن المجتمع واستقرار البلاد مما استوجب ضرورة البحث على الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة وهذا يعد أهم وابرز التحديات التي يجب على الحكومة رفعها في الظرف الراهنة خاصة إن معدل البطالة في الواقع للجزائر هو من بين اعلى المعدلات في العالم وان آثارها وانعكاساتها السلبية آخذة في التنامي سنة بعد أخري ويتم تحديد البطالة في الجزائر كالتالي:

[1] بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، الجزائر، 2005، 2006، ص61.

1-1- حجم البطالة في الجزائر:

البطالون من وجهة نظر الجهاز الإحصائي الجزائري هم الذين يبحثون عن عمل مأجور وهم العاطلون عن العمل هؤلاء ينقسمون إلى قسمين قسم سبق له العمل وتعطلوا عنه بسبب ما وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة أي:

STR-STR1+STR2

تتشكل النسبة بين عدد البطالين STRوعدد السكان النشطين PA، ومعدل البطالة U أي :

U=STR /PA *100

يتكون السكان النشطين PA حسب الجهاز الإحصائي من القوة العاملة P0ومن العاملين في بيوتهم TP والذين يبحثون عن العمل STR.

PA-P0+TP+STR

وسوف نعرض الإحصائياتالمتعلقة بالتشغيل وحجم البطالة ومعدلاتها في الجزائر من 2008م إلى2010م.[1]

جدول رقم 07: يمثل حجم القوي العاملة النشطة، عدد المشغلين والبطالين لسنوات 2008-2010م

السنة	حجم القوى العاملة النشطة	إجمالي عدد المشتغلين	عدد البطالين	معدل البطالة
2008	10315000	9146000	11069000	%11.33
2009	10544000	9472000	10072000	%10.17
2010	10812000	9753000	10076000	%10

المصدر: دليلة بركات وشيراز حايف سي حايف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، دراسة خاصة لولاية بسكرة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة في 15-16 نوفمبر 2014، ص4.

من خلال الجدول السابق نلاحظ حجم السكان النشطين ب10812000 شخص سنة 2010م أي بزيادة 268000شخص مقارنة بسنة 2009م يشاركون في النشاط الاقتصادي وإجمالي عدد المشتغلين فعلا لسنة 2010م فقدر ب735000 عامل أما عدد البطالين فهما 107600000عامل ويتبين من خلال هذه الإحصائيات أن عدد السكان النشطين يتزايد من سنة لأخرى والشيء نفسه بالنسبة لعدد المشتغلين فهو أيضا في تزايد مستمر لكن نسبة البطالة تراها في تراجع من سنة لأخرى حتى وصلت 10% ويعتبر انجازا هاما مقارنة بالسنوات الماضية غير أن نسبة 10% تعد مرتفعة الأمر الذي يتطلب من الحكومة

[1] مفيدة غردة، تقييم لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2012، 2013، ص 122.

الوقوف عند هذه الظاهرة ودراستها وتحديد أسبابها بشكل عميق للتوصل إلى تحديد الكيفية المناسبة لمعالجتها .

1-2- أسباب تفاقم إشكالية البطالة في الجزائر :

إن المتتبع لظاهرة البطالة في الجزائر يلحظ أن هناك فجوة كبيرة أو متسعة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل وباستقراءأسباب هذه المشكلة يتبين بأنها لاتعود إلى سبب واحد وإنما تعدد كبير من المحددات والعوامل المتداخلة في بينها والتي لها دور رئيسي في إنشاء هذه الفجوة وتوسيعها ولعل أهمها مايلي:

- النمو السكاني : حيث يعتبر النمو السكاني من المحددات التي تؤثر على معدلات البطالة التي تؤثر على معدلات البطالة .
- زيادة مساهمة المرأة: عرفت البشرية الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل حيث ارتفعت نسبة الأنشطة التي تقوم بها النساء ب 1.8%إلى 9.6%أي بزيادة قدرها 5 مرات وتراجعت هذه المشاركة الكبيرة للمرأة في سوق العمل في الجزائر إلى تزايد نسبة الفقر في المجتمع والذي انجر عنه سعي الأسر إلى توفير مورد دخل إضافي من جهةودينامكية القطاع الغير رسمي الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل المنزلي وتأخر سن الزواج نتيجة ارتفاع مستوي التعليم وبالتالي نسبة العزوبة .
- ضعف نظم المعلومات : حيث تعاني الجزائر كغيرها من البلدان العربية من عدم توافر نظام وطني كفء للمعلومات سوق العمل يغطي جانب العرض والطلب من وعلى القوة العاملة وعدم وجود نظام معلومات حديثة وفي الوقت المناسب وبشكل دقيق وواضح يسير عملية الموازنة بين العرض والطلب بالإضافة إلى الأسباب التالية :

❖ إخفاق خطوط التنمية الاقتصادية، إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي، بطئ وتيرة النمو الاقتصادي، تسريح أصحاب العقود المؤقتة، ضعف المحفزات على فتح مشروعات صغيرة .

1-3- الجهود المبذولة لمعالجة مشكل البطالة في الجزائر:

اعتمدت الدولة في إطارتنفيذ سياساتها المتعلقة بالتشغيل علىآليات وبرامج متعددة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل وما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاصة ببعض الفئات العمالية مثل حاملي الشاهدات الجامعية، والتكوين المهني والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة وتشغيل الشباب بصفة خاصة وعموما تجسدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج والأجهزة التي نذكر منها على سبيل المثال :

- البرامج الخاصة بتشغيل الشباب وانطلقت في 1989م وهي موجهة لفئة الشباب ما بين 16و 27 سنة، تهدف إلى إدماجهم في الأعمال ذات منفعة عامة في القطاعات الفلاحية الصناعية، الري، البناء والأشغال العمومية .
- وضع جهاز لدمج البطالين الجدد والعمال المصرحين بسبب التعديلات والبرامج وكانت الإجراءاتالأولية ابتدءا من سنة 1992م .
- إنشاء الصندوق الوطني للتامين على البطالة سنة 1995م .
- ترقية العمل الحر والمساعدات على البحث عن العمل .
- إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل والشباب سنة 1996م.
- اعتماد فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تبني برامج الخاصة بالتشغيل سنة 1998م سميت بعقود ما قبلالتشغيل.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 22 جانفي 2004م .
- إنشاء جهاز دعم الإدماج المهني بموجب المرسوم التنفيذي 126/08المؤرخ في04/ 2008م.[1]

2-**التشغيل في الجزائر :**

تسعى الجزائر جاهدة إلى توظيف اليد العاطلة عن العمل والرفع من معدلات التشغيل ومستواه وقد سعت جاهدة لتحقيق هذا المسعى وذلك فمعدلات التشغيل في الجزائر في الفترة من 2010م إلى 2014م هي كالتالي:

جدول رقم 08 :تطور معدلات التشغيل في الجزائر من 2010م إلى 2014م :

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات التشغيل	90.03	90.03	89.03	90.17	89.40

المصدر: وردة بلغيث، دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عيد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2015/2014، ص39.

[1] المرجع نفسه، ص123، 125.

الشكل رقم 03: تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2014م

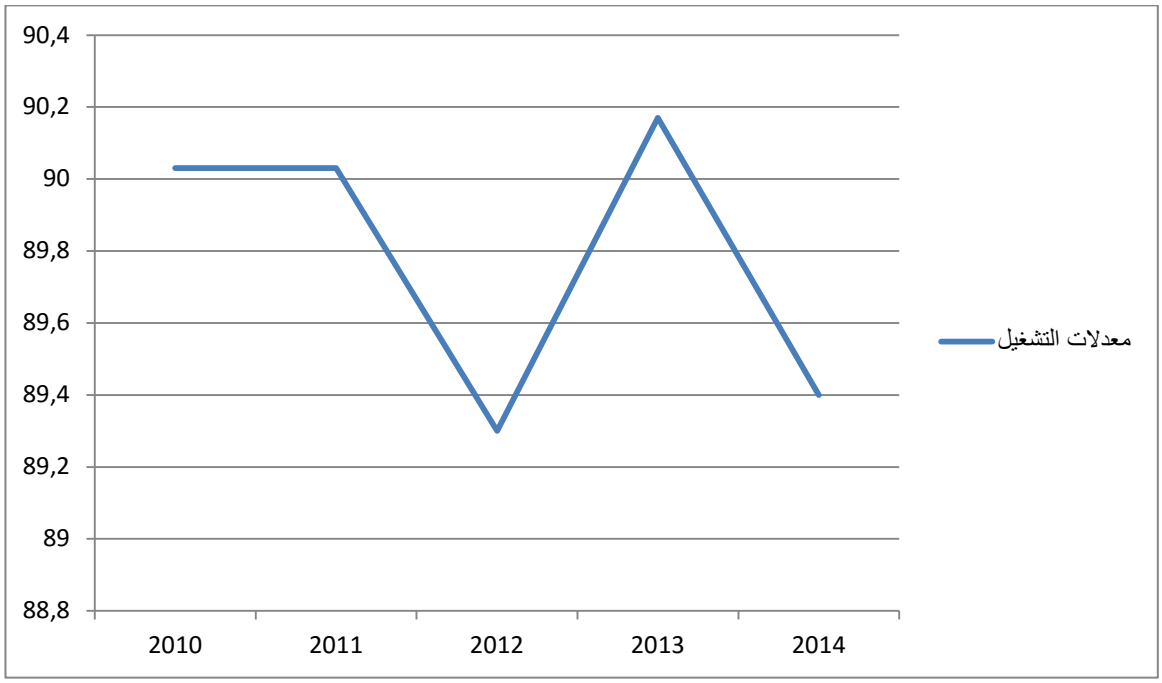

المصدر: من إعداد الطالبتينبالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

يوضح الجدول أن معدلات التشغيل انتقلت بمعدلات نوعا ما حيث قدرت معدلات التشغيل لسنتي 2010م و2011م ب 10.03% ثم انخفضت سنة 2012م إلى 89.03% لتعود الارتفاع سنة 2013م لتكون 90.17%أما في سنة 2014م فقد انخفضت لتمثل 49.4%ويفسر هذا التقارب بارتباطه بمختلف البرامج والآليات التي اعتمدت عليها الجزائر كبرامج الإنعاش الاقتصادي الذي ساعد في رفع معدلات التشغيل بالإضافة إلى رفع واستقطاب عدد كبير من اليد العاملة ورفع معدلات التشغيل بذلك.[1]

[1] المرجع نفسه، ص81.

المبحث الثالث:الاستثمار والادخار

يعتبر الاستثمار والادخار من بين محركات النمو الاقتصادي حيث لهما العلاقة بينها بحيث كلما يزيد الادخار ينقص الاستثمار والعكس صحيح ولهذا السبب خصصنا في موضعنا هذا دراستهم مع بعض لهذا السبب وسوف نتطرق إلى مفهوم الاستثمار وأنواعه وكذلك الادخار وأنواعه وواقعهما في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

1- مفهوم الاستثمار:

- يقصد بالاستثمار استخدام الأموال في الإنتاجإما مباشرة في شراء المكائنوالآلات والمواد الأوليةوإما بطريقة غير مباشرة كالأسهم والسندات .
- ويقصد بالاستثمار بالمعنى الاقتصادي توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجيةأو تجديد وتعويض رأس المال القديم .[1]
- يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج أي إضافة منفعة آو خلق قيمة وتكون على شكل سلعوخدمات.[2]
- هو الجزء من إجمالي الادخار المتراكم خلال السنين الفائض عن الحاجة ثم توظيفه في الأصول وأنشطة بهدف زيادة الدخل وتحقيق النمو .[3]

التعريفالإجرائي:

يعتبر الاستثمار توظيفللأموال بهدف تحقيق للعائد والربح للخروج من ظاهرة الاكتناز.

2- أنواع الاستثمار:

بعد هذا العرض الموجز لتعريف الاستثمار نقوم باستعراض مختلف الأنواعنقوم باستعراض مختلف الأنواع والأشكال المتضمنة له وفق المعايير التالية:

- ✓ **من حيث طبيعة الاستثمار:** هناك استثمار مادي يتمثل في أراضي والمباني والمعدات وغيرها وهناك استثمار مالي يتمثل في الأسهم والسندات وأذونات الخزينة. وقد يكون هذا الأخير مصدر تمويل للأول والعكس صحيح.
- ✓ **من حيث القائم بالاستثمار:** قد يكون بشكل طبيعي كالأفراد والجماعات وقد يكون شخص معنوي كالمؤسسات والعامة والشركات الخاصة.

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، ص 29.
[2] محسن العبادي، الاستثمار بالعملات الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 13.
[3] نعم عبد الرحمان القرأ، دليل المستثمر الصغير، دار الكتاب الحديث، الطبعة 2012، ص 31.

- ✓ **من حيث عدد الاستثمارات:** فقد تكون أصول ذات طبيعة واحدة أوراق مالية أوالآلاتأو مباني أو في أصول ذات طبيعة مختلفة أوراق مالية والآلات ومباني (محفظة).
- ✓ **من حيث التبعية:** قد يكون استثمار تابع للقطاع الخاص أفراد أو جماعات أو استثمار تابع للقطاع العام الدولة.
- ✓ **من حيث الجنسية:** قد يكون استثمار وطني يقوم به أشخاصطبيعيين ومعنويين من داخل الدولة أو استثمار دولي يقوم به الأشخاصالطبيعييناو المعنويين (عرب أوأجانب) مندولة أخرى.
- ✓ **من حيث المدة:** قد يكون استثمار طويل المدىلأكثر من 5 سنوات أو استثمار متوسط المدى بأكثر من سنة واقل من 5 سنوات واستثمار قصير المدى اقل من سنة.
- ✓ **من حيث المكان:** قد يكون الاستثمار داخل الحدود الجغرافية للدولة وقد يكون استثمار خارجي خارج حدود الدولة.
- ✓ **من حيث الشرعية:** قد يكون الاستثمار مشروعا حسب القوانين والأنظمة وقد يكون غير مشروع يتعارض مع القوانين والأنظمة.[1]

3- <u>العوامل المؤثرة على الاستثمار :</u>

حتى يتحقق الاستثمار لابد من معرفة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية فهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن إيجاز ذلك في مايلي:

- ✓ **الاستقرار السياسي:** يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة لأخرى، كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار السياسي والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمار وتوسعه وتنوعه وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من حيث التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة .
- ✓ **الاستقرار الاقتصادي:** ويمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والخارجي أي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة .
- ✓ **معدل سعر الفائدة:** يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى الاستثمار بصفة خاصة من حيث كلفة الاستثمار وعوائده وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال

[1] فيصل محمود الشواوره، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008، ص ص35، 36.

والتمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك أي التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال لإضافية تدفع في المستقبل كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية اثر كبير على حركة الاستثمارات الداخلة والخارجة للدولة، وارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية.

- ✓ **الدخل القومي:** يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات واهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل القومي وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي حيث كامل كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة وكلما زاد نوم الدخل القومي يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافةإلى زيادة الادخارات وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما يعكس العلاقة الطردية بين الاستثمار والدخل القومي .
- ✓ **معدل التضخم:** التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوىالأسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل طبيعي وان ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمالويؤديإلى عدم معرفة المستثمر بالحالة التي يكون عليها اقتصاد في المستقبل والأموال المستثمرة ويرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى ارتفاع العام الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود ويؤثر على تحديد القيمة الحقيقية لرأس المال للمستثمر مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني منارتفاع مستمر في معدلات التضخم .
- ✓ **توفر البني الارتكازية والانفتاح الاقتصادي:** إن توفر البني التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار والمقصود بالبني التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات والانترنت والموانئ والكهرباء والماء ونظام مالي مصرفي متطور وشامل وسوق مالي كفء وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية...الخ، كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمارات خاصة الأجنبية منها .[1]

[1] دريد كامل آل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عملن، الأردن، الطبعة العربية، 2009، ص ص26- 31.

المطلب الثاني :مفهوم الادخار وأنواعه

1- مفهوم الادخار:

- الادخار هو ما يفيض من الدخل بعد الإنفاق على مجمل المتطلبات الاستهلاكية وعلى الضرائب والتزامات الدفع السابقة كالديون وهو يتوزع على الاستثمار والاكتناز .[1]
- الادخار هو القوة الشرائية السائلة والمتوفرة والتي يتم الاستبعاد باستعمالها في الاستهلاك بقصد أوجه الحصول على المواد الغذائية للعمال والمواد الأولية للعمال وأدوات العمل في مختلف الورشات .[2]
- الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات وهو فائض الدخل عن الاستهلاك أي انه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية لذلك يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض .[3]

التعريف الإجرائي:

هو عبارة عن الدخل الذي يتقاضاه الفرد منقوص منه ما ينفقه على نفسه وأسرته والتي تدخل في دائرة الاستهلاك.

2- أنواع الادخار

يمكن تقديم أنواع الادخار حسب عدة تقسيمات مختلفة هي كالتالي:

2-1- حسب طبيعة التكوين:

وينقسم إلى قسمين رئيسين إلى ادخار اختياري وادخار اختياري فالفرد يحتجز جزء من دخله ليستثمره لصالحه ولصالح المجتمع معا إذ عرف السبيل إلى الاستثمار بماله عن طريق احد الأوعية الادخارية والدولة تحتجز جزءا من دخلها القومي تستثمره لصالح العام ولصالح المواطن والفرد وتشجع المدخرات الفردية لصالح المدخرين ولصالح المجتمع عامة.

- **الادخار الاختياري:** وهو شكل أساسي من أشكال الادخار ويتم عن طريق اقتناء الفرد الإرادي ومقدما بالامتناع عن الاستهلاك جزءا مما يحصل عليه من دخل واستثماره بقصد أحداث توازن مرغوب فيه من جانب الفرد بينما ما يحصل عليه من فائدة عاجلة وفائدة آجلة تترتب على تجنب هذا الجزء من

---

[1] جهاد همام، إدارة الاستثمار الإطار النظري و التطبيقات العلمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016، ص16.

[2] خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار و الحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016، ص 7.

[3] الموسوعة العربية:

https://www.arab-ency.com/ le 12-02-2017, à 11 :39h.

الدخل لسبب أولأخر وعلى ضوء اعتبارات مستقبلية تتصل بالفرد أوأسرتهأو من يخلفه من بعده حيث يكون قد أتم دوره في الحياة .[1]

وبعبارة أخرى فان الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه ورغبته في الادخار دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به وذلك ما لدي للأفراد من ودائع، وحسابات ادخارية وكذلك الادخار عن طريق شراء شهادات الاستثمار بأنواعها وصناديق التوفير في البنوك والبريد، ولما كان الادخار الفردي اختياريا للفرد علاوة على حريته في تحديد المبلغ الذي يدخره فان له الحرية المطلقة في اختيار الوسيلة لذلك ولن وسائل الادخار الفردي متعددة نذكر منها ما يلي :

- **الحسابات الجارية:** يستخدمها الفرد لتكوين حصيلة ادخارية تحقق أهداف معينة له وتتنوع هذه الحسابات بما يتفق واتجاهات الفرد نفسه فقد تتم هذه الحسابات عن طريق الأجهزة الادخارية، كصندوق التوفير والاحتياط وبنوك الادخار، والبنوك التجارية وبالتالي فان الأفراديحصلون على فوائد هامة تعتبر توظيفا حقيقيا للأصول المدخرة كما أنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة .
- **الودائع:** تتميز هذه الودائع وهي أنها تكون دائما تحت تصرف أصحابها كلما احتاج إليها ويمكن لهم السحب كما شاءوا دون أيإشعار مسبق ولا يحق للبنك وضع قيود أمامأصحابهاأثناءالسحب ولا يمكن لأصحاب هذا النوع الودائع والحصول على فوائد بالرغم من إن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح قروض استثمارية .
- **شركات التامين على الحياة:** إن شركات التامين على الحياة وسيلة يلجأإليهاالأفراد للادخار فالفرد المؤمن في هذه الشركات يلتزم بدفع أقساط محددة يتفق عليها حسب جداول تضعها هذه الشركات على أن يتم إيداع هذه الإقساط في مواعدها المقررة التي يتفق عليها وبصفة منتظمة طوال مدة التامين في المقابل الحصول على حصيلة مالية معينة يتفق عليها في حالة حصول أخطار معينة كالعجز آو الوفاة...الخ. ونظرا لأن هذه الشركات تتحمل التعويض عن الأخطار أنها لاترد المبالغ المدخرة كاملة لأصحابها في حالة مطالبة الفرد لتصفية مبالغ تأمينه ولذلك فان المدخر لدى شركات التامين على الحياة يواظب عادة على الادخار ضمانا للحصول على الحصيلة التي يستهدفها من تأمينه.
- **الأسهم والسندات:** الأسهم عبارة عن أوراق مالية تعود ملكية صاحبها لجزء من رأي مال المؤسسة التي أصدرت وتعتبر الأسهم من الأوراق المالية المتداولة في بورصة القيم المنقولة حيث يسمح السهم لصاحبه بالاستفادة من عائد يتمثل في ربح السهم أو الحصة وكذا تحمل

[1] إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص61، 62.

الخسارة في حالة تحققهالا، ويعتبر السهم كمحفظة مالية لصاحبه حيث يسيرها بالشكل الذي يحققها له أفضل تكوين مالي ممكن كتقديم القروض أما السندات فهي أوراق مالية تثبت دائنية حاملها في للمؤسسة المالية التي أصدرتها ويتميز السند بخاصية آن حامله يستفيد من دخل ثابت يتمثل في الفائدة، ويحصل عليه طيلة عمر السنة إذن السند يعبر في الواقع عن ادخار حقيقي فالمدخرات الفردية مهما كانت صغيرة تتجمع إلى مدخرات كبيرة وتصبح إضافاتلرأس المال تستثمر في خطة التنمية ولها بذلك أهميتها من حيث ضرورتها الاقتصادية للخطة ولرفع المستوي المعيشي العام وهكذا تصبح للمدخرات أهمية لا تقل عن أهمية المدخرات التي تحتجزها الدولة من دخل القطاع العام فذلك تساهم المدخرات الفردية مساهمة فعالة في تحقيق فرص العمل وتحقيق الدخول الملائمة الأفراد وبالتالي الأسر، لذلك أصبح لهذا الشكل من الادخار أصبح لهذا الشكل من الادخار كيانه من حيث عبارة مقياسا لتقدم الشعوب بمعني أن حجم المدخرات الفردية الادخاريةوعدد المواطنين المنتظمين إلى هذا الادخار يعتبران معيارا لوضع الشعب وتعبيرا عن مدى استجابته لمتطلبات تقدمه ورقيه .[1]

- **الادخار الإجباري:** هو الشكل الأساسي من أشكال الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه ويقصد به ذلك الادخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية ومن ثم يتمثل في إحداثقيد على الميل الطبيعي للاستهلاك، خاصة لدىالأفراد وتلجأ الدولة لمثل هذا الادخار لعدة أسباب تعتبر لكونه مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية كشق الطرقات وبناء المدارس....الخ .إضافةإلى مونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي ....الخ وذلك مثل مدخرات الأفراد لدى الدولة، لتامين ومعاشات التقاعد وكذلك التأمينات الاجتماعية، والادخار الإجباري الناجم عن التضخم وقد احتل هذا النوع من الادخار أهمية كبيرة في أدب التنمية خاصة فيما يتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك لضآلة الدخل القومي من جهة وزيادة النسبة المخصصة للاستهلاك من هذا الدخل من جهة أخرى وبالتالي فان الادخار الاختياري قد لا يكون كافيا لتمويل الاستثمارات الجديدة إضافةإلى الصعوبات التي تعيق رفع معدل هذا النوع من الادخار ويتضمن هذا الشكل من الادخار ما يلي :

- **الادخار لصالح الدولة** : هو نوع من الادخار تتضمنه خطة الدولة وتلتزم به بالامتناع استهلاك جزء من الإنتاج ومن ذلك احتجاز جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحددها الدولة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا وأنواع الضرائب والرسوم الأخرى.

[1] مولود كبير، الادخار وعلاقته مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1970، 2014، رسالة الماجستير، قسم العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص ص07، 08 .

- **الادخار لصالح المواطن:** هو نوع من الادخار التي تتضمنه خطة الدولة وتلتزم به كمشروعات التامين الاجتماعية والمعاشات وبالتالي فان الدولة تقوم بهذا النوع من الادخار باعتبارها ملزمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وبالتالي حماية المواطن وتامين مستقبله وإذ كان هذا الفرعان يمثلان الادخار الذي تقوم به الدولة باعتبارها ملتزمة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع ومن واجباتها حماية مواطنها وتامين مستقبلهم فان الدولة بذاك تعني كل العناية لتوسيع قاعدة المدخرات الفردية .

2-2- حسب الحدود الجغرافية:

من الضروري التمييز بين النشاطات الاقتصادية من الإنتاج، الاستهلاك،الادخار،الاستثمار لو التبادل الذي يحدث داخل الحدود الجغرافية للدولة ما وما تتم خارج حدودها ويكون ذلك من خلال مفهومي المحلي والوطني .

- **الادخار المحلي:** هو عبارة عن مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها فهي تعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها.
- **الادخارالوطني:** هو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافةإلى جزء يتكون من الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية ويقصد بهذا الأخير الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدولة معينة، أي انه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي الدخول عناصر الإنتاج العاملة في الخارج.

كما يمكن أن صافي المعاملات الخارجية موجبا أو سالبا ففي الحالة الأولى يكون اقتصاد الدولة المعنية له حقوق اتجاه العام الخارجي بقيمة هذه الزيادات كما يمكن أنتأخذه هذه الحقوق عدة أشكال لأهمهاأصول مالية مثل العملات الأجنبية والأوراق المالية أوالأصول الإنتاجية الثابتة تذر عائدا ايجابيا وفي هذه الحالة يكون الادخار الوطني اكبر من الادخار المحلي والعكس صحيح حيث يكون الادخار الوطني اقل من الادخار المحلي وفي حالة ما إذا كان صافي العملات الخارجية سالبا أي وجود عجز في معاملات الدولة مع الخارج.[1]

2-3- حسب نوع المدخر (المصدر):

عند تحديد الادخار حسب مصادره يظهر ثلاث أعواناقتصاديين:العائلات، المؤسسات، الجماعات المحلية.

[1] إيمان نور اليقين خلادي، مرجع سابق، ص ص63 - 65.

- **ادخار العائلات:** يتمثل في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار بأن يوضع في صناديق التوفير أوبوالص التامين أو الودائع الآجلة أو شراء أوراق مالية أو اكتتاب في أسهم الشركات.
- **ادخار المؤسسات:** يمثل ادخار المؤسسات (قطاع الأعمال الخاص العمومي) في كل ماتخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية ذات الطابع من أرباحها في زيادة استثمارها.
- **ادخار الحكومةوالجماعات المحلية (الدولة):** تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها والى تخفيض نافقتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى تمويل الاستثمار أي تكوين رأس مال حقيقي جديد أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامي للدولة للسنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات هذا الفائض هو ما يعبر عنه الادخار الحكومي ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وتتمثل أهمالإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة هذه الضرائب تحتل مكانة مميزة وأهمية كبيرة في التشريعات المالية لما لها من نتائج ايجابية لا يستهان بها في دعم الموازنة العامة، لاعتبارها احدىالأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة، بالإضافةإلى ما تحققه من أهداف في مختلف المجالات ومنها تمويل النفقات العامة لتحقيق تنمية شاملة في مختلف الأصعدة والمجالات .[1]

[1] أحمد سلامي، دراسة قياسية لأهم محددات الادخار للعائلات الجزائرية خلال الفترة 2006/1970، و التنبؤ بمكوناتها رسالةماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007 ص65 .

المطلب الثالث: الاستثمار والادخار في الجزائر

1- الاستثمار في الجزائر:

يعد الاستثمار احد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة أو المناخ الملائم بإطاره وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يعني تقليص حجم المعونات التي تقف في وجه الاستثمار وسنتطرق إلى الاستثمار في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1-1- الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في الجزائر:

إن القانون الجديد للاستثمار والمتعلق بترقية الاستثمار لعام 1993م جاء وهو يحمل تجديدات من فائدتها تشجيع الاستثمار الخاص عامة وكذا الأجنبي خاصة، ويقضي علىالتناقضات التي وجدت في قوانين 1982م و1986م والتي جمدت المشاريع الاستثمارية الخاصة والأجنبية على وجه الخصوص بحيث ما نجده في قانون 1982م هو انه يحدد نسبة المشاركة للمستثمر الأجنبي وسيسمح بتحويل فوائد ورؤوس الأموال لبقعة جغرافية محدودة ويعطي الأفضلية للدول المعينة، كذلك الاستثمار خارج المحروقات جد محدود وعليه فان قوانين 1982م و1986م حملت عدة سلبيات منها:

- نقل البيروقراطية وتفشي التبذير الناتج عن المسؤولية والعشوائية في اتخاذ القرار.
- معطيات اقتصادية لا تشجع المستثمر الأجنبي على المشاركة والاستثمار في الوطن ويظهر ذلك من خلال مشاركة الشريك الوطني في نسب كبيرة في المشاريع وبذلك السيرة الكاملة على المشروع.
- العودة إلى القوانين الوطنية في حالة النزاعات والتي تحمي المصالح الوطنية وتهمل مصالح المستثمر الأجنبي.
- عدم توفر ضمانات للمستثمر الأجنبي.

أما عن طريق الإطار التنظيمي فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APSI1993م وعموما تهدف هذه الوكالة إلى:

- ✓ دعم ومساعدة المستثمرين لإنجازمشاريعهم.
- ✓ العمل على تطوير الاستثمارات المحلي.
- ✓ منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار.

السهر على احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية.[1]

[1] مفيدة غردة، مرجع سابق، ص116.

1-2- تطور الاستثمار في الجزائر:

سوف نتطرق إلى تطور الاستثمار الوطني على وجه الخصوص:

لقد كان للمرسوم التشريعي رقم 12/93المؤرخ في 1993/10/05م والمتعلق بترقية الاستثمار وكذا المرسوم التنفيذي رقم 319/94المؤرخ في 17/ 1994/10م والمتضمن صلاحيات وتنظيم وتسيير وكالة الترقية الاستثمارات، ودعمها ومتابعتها وذلك من خلال عدد المشاريع ونوعيتها والمبالغ المسجلة والمستثمرة وكذا مساهمتها في التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة ولقد سجلت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها من خلال شباكها الوحيد في الفترة ما بين 1993م أي بعد صدور القانون المتعلق بالاستثمار ونهاية 1999م حوالي 30108 مشروع بإنشاء 1268722 منصب شغل.[1]

جدول رقم 09:

يبين عدد المشاريع و عدد مناصب الشغل المتوقعة و مناصب العمل لكل مشروع خلال الفترة من 1940 إلى 2006م

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل المتوقعة	القيمة (مليار دج)	عدد مناصب العمل لكل مشروع	متوسط التكلفة للمشروع (مليون دج)
1994	694	59606	114	86	164
1995	834	73818	219	89	263
1996	2075	127849	178	62	86
1997	4989	266761	438	53	88
1998	9144	388702	912	43	100
1999	92372	351986	685	28	55
2000	13105	336169	798	26	61
2001	5018	113983	279	23	56
2002	3109	96545	369	231	119
2003	7211	115739	490	16	68
2004	3484	74173	386.403	21	111
2005	2255	78925	511.529	35	227
2006	6975	123589	707.730	18	101
المجموع	71265	2207866	6087.66	3098	85.42

[1] المرجع نفسه، ص 117.

المصدر: مفيدة غردة ،تقييم لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2016/2012، ص117.

ومن اجل معرفة أهم المراحل التي عرفتها تطور المشاريع الاستثمارية يوضح المنحنى الموالي الذي يظهر مدى تطور المشاريع الاستثمارية التي تقدم بها لدي مصالح الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار التي تأسست بموجب قانون الاستثمار لسنة 1993م، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الذي تأسس بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001م .

الشكل رقم 04 :تطور المشاريع المودعة لدي الوكالة خلال الفترة من 1993م إلى 2006م

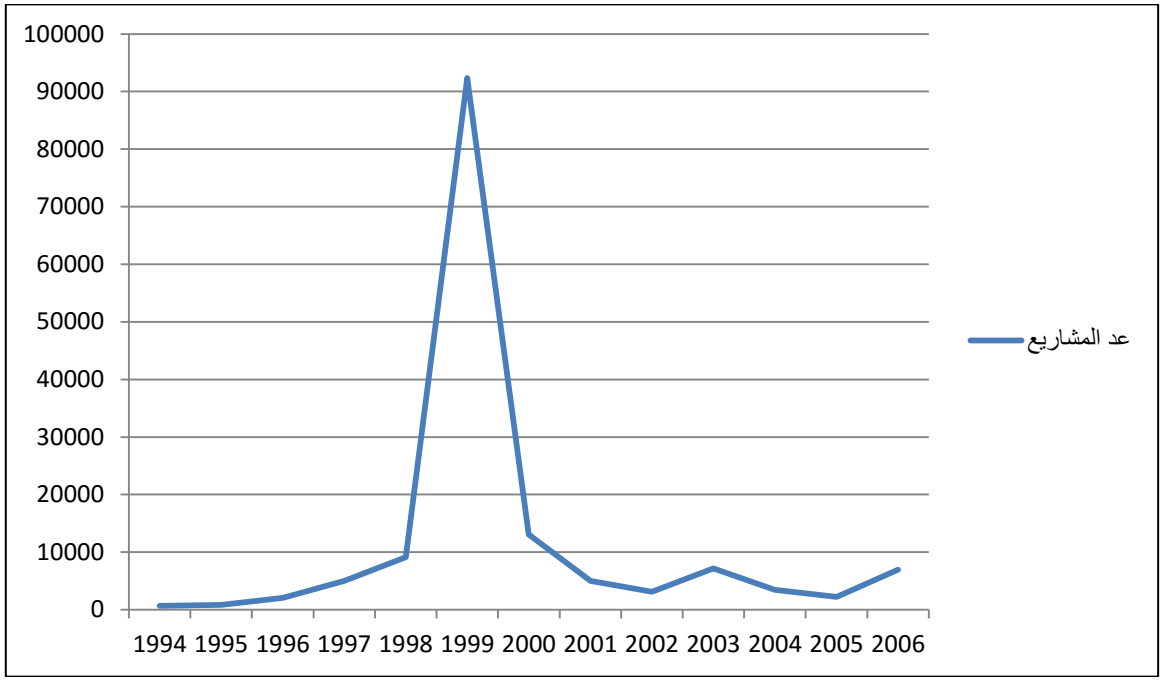

المصدر: مفيدة غردة،تقييم لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2016/2012، ص ص117، 118.

من خلال الشكل أعلاه نميز أن وتيرة تقديم المشاريع الاستثمارية التي تعرف استقرارا فقد عرفت مرحلتين أساسيتين فالمرحلة الأولى من سنة 1994م إلى غاية 2000م وتميزت بارتفاع كبيرفي عدد التصريحات المقدمة للوكالة إذن انتقلت التصريحات من 694 تصريح في نهاية سنة 1994م إلى بلغت 13105تصرح سنة 2000م وبقيمة إجمالية تقدم تقدر ب768 مليار دج وقد بلغت لها اعلى قيمة سنة 1998م بمبلغ يقدر ب912 مليار دج وامتدت المرحلة الثانية من سنة 2001م إلى 2005م أي بعد إصدار القانون الجديد للاستثمار سنة 2001م شهدت هذه المرحلة تراجعا في عدد المشاريع المسجلة لدي

الوكالة إذ وصلت إلى 2255مشروع سنة 2005م لكنها ارتفعت سنة 2006م لتصل إلى 6975مشروع مع ارتفاع في تكلفة المشاريع خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ متوسط تكلفة المشروع سنة 2005م إلى 227 مليار دج أيأربعةأضعاف ما كان عليه عليهالأمر سنة 1999م وتظهر الإحصائيات الخاصة بالاستثمار تركز المشاريع حول المناطق العصرية الكبرى لولايات الشمال إذأن حوالي 93% أنجزت في الولايات الجزائر، وهران، عنابة، البليدة، قسنطينة ويرجع السبب إلى ذلك الهياكل القاعدية لهذه الولايات وقربها من مختلف الإدارات العمومية خاصة في الجزائر العاصمة التي تضم وحدها 21% من إجمالي عدد المشاريع.[1]

2- الادخار في الجزائر:

يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في استخدام مفهوم موحد للادخار فنجد بعضهم يستخدم الادخار المحلي وبعضهم يفضل يستخدم مفهوم الادخار الوطني وسيتم في هذا المطلب قياس حجم الادخار المحلي وتتبع تطوره عبر الزمن سوف نتعرض هنا إلى مؤشر يقيس اختيار الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة من 2000م من 2001م وتجدر الإشارة إلى أن الادخار يعتبرها تيارا وليس رصيدا أي أن الادخار هو لفترة معينة عادة ما تكون سنة وليس عند نقطة معينة ، وهذا المؤشر عبارة عن نسبة إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي ويوضح هذا المؤشر الجزء الذي لم يوجه للاستهلاك من إجمالي الناتج الذي تم إنتاجه داخل الدولة وهو يعكس الجهد الذي يبدله مجتمع ما في سبيل زيادة مدخراته ولكنه لا يبين مقدار هذه المدخرات فهو نسبة مئوية محسوبة كالتالي : إجمالي الادخار المحلي / إجمالي الناتج المحلي *100.

إن نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي هي أهم مؤشر لمعرفة مدي أهمية الادخار المحلي في تطور النشاط الاقتصادي ويظهر من البيانات الموجودة في الجدول الموالي أن الميل المتوسط للادخار المحلي كان موجب خلال الدراسة حيث بلغ حده الأعلى 45.40% سنة 2006م.

2-1- تطور الادخار المحلي في الجزائر:

سوف نعرض في هذا الشطر تطور الادخار المحلي للأسعار الجارية والثابتة في الجزائر

2-1-1- تطور الادخار المحلي بالأسعار الجارية :

لقد تباينت قدرة الاقتصاد الوطني في توليد الادخار المحلي خلال الفترة من 2000م إلى 2012م ويستعرض الشكل التالي الذي يظهر تطورات إجمالي الادخار المحلي للأسعار الجارية.

[1] المرجع نفسه، ص ص 117، 119.

الشكل رقم 05: تطور الادخار المحلي بالأسعار الجارية

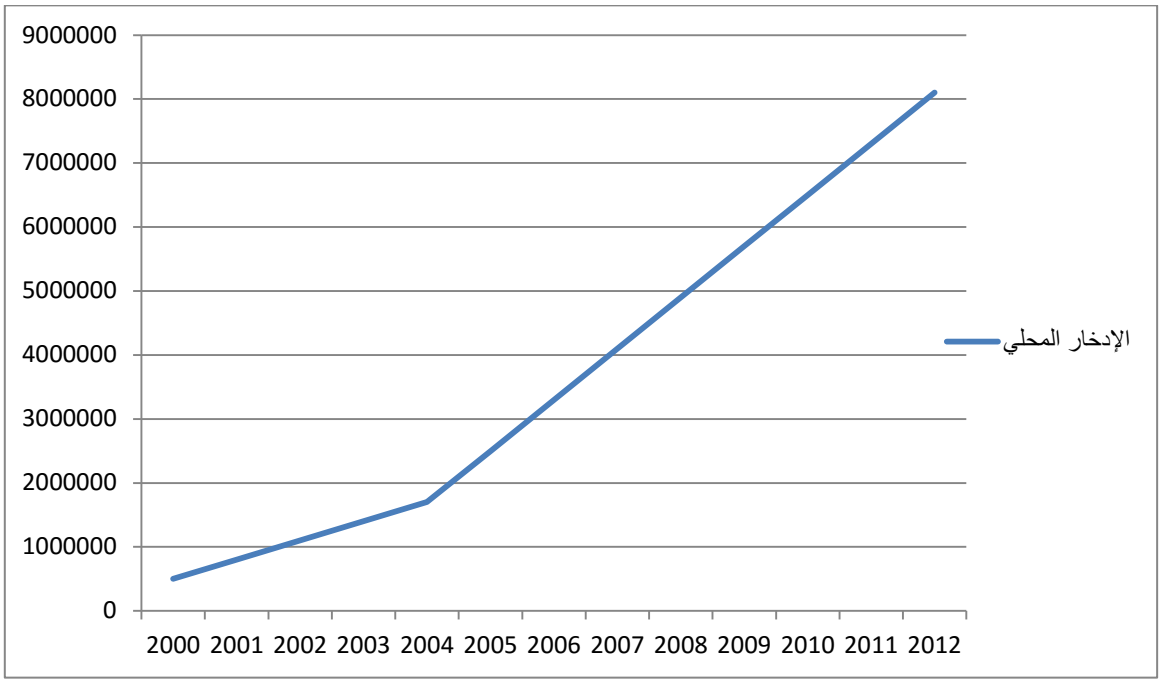

المصدر: من إعداد الطالبتينبالاعتماد على:

- وهيبة سويسي، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص ص76-78.

حيث شهدت العشرية الأخيرة تنامي مستمر في مستوى الادخار حسب ما بينه الشكل السابق التي تضاعفت بأكثر من مرات بين 2000م و2011م حيث قفزت 18561.98 مليار دج لتصل إلى أقصي قيمة 6689.81 مليار دج سنة 2011م وقد وصلت معدلات الادخار المحلي إلى مستويات قياسية فاقت نسبة 50% من قيمة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2000م إلى 2008م.

إن ارتفاع حجم الادخار المحلي في السنوات الأخيرة يعود بالأساس إلى ضعف الاقتصاد الوطني من جهة وكذا الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعفت في العشرية الأخيرة كنتيجة لتحسن أسعار البترول بمعنى أن حصيلة الادخار المحلي المحققة ما كانت لتحقق لولا الفائض المالي المحقق بواسطة الصادرات ونخص بالذكر هنا صادرات المحروقات أي أن الجزائر تحول إلى الخارج بترولها وغازها لبناء ادخار مالي معطل تستبدل مواردها غير متجددة بالمدخرات المكتنزة إذ لم تكن مبخرة عبر الزمن.[1]

[1] وهيبة سويسي، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015، ص ص76، 77.

2-1-2- تطور الادخار المحلي بالأسعار الثابتة من 1999م إلى 2009م:

وهذا الجدول يبين لنا تطور الادخار المحلي للأسعار الثابتة خلال السنة من 1999 إلى 2009 وهو كالتالي:

جدول رقم 10: تطور الادخار المحلي بالأسعار الثابتة 1999-2009م

السنوات	الأسعار الثابتة	السنوات	الأسعار الثابتة
1999	57702.47	2005	305195.96
2000	79997.13	2006	113800.01
2001	80066.58	2007	331974.64
2002	79943.93	2008	340071.39
2003	95589.28	2009	331236.46
2004	104883.26		

المصدر: وهيبة سويسي، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص80.

يبين لنا الجدول السابق نوعا من التحسن الملحوظ خاصة مع بداية 2000م حيث انتقل الادخار المحلي من مستوي 57.7 مليار دج سنة 1999م إلى نحو 80 مليار دج سنة 2000م والملفت للانتباه الزيادة المعتبرة لقيم الادخار المحلي بداية من سنة 2005م حيث قفز من 104.88 مليار دج سنة 2004م إلى 305.19 مليار دج سنة 2005م وقد استمر الادخار الحقيقي في تحقيق المزيد من المستويات العالية باستثناء 2009 التي شهدت انخفاض محسوس نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إبطاء معدل الناتج نتيجة الركود العالمي وتأثر قطاع الصادرات ليبلغ متوسط الفترة من 2005م إلى2009 م ما يقارب 324 مليار دج .[1]

[1] المرجع نفسه، ص 80.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج بان أسعار البترول له أثر على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري وكذا التنمية الاقتصادية وحسب دراستنا لبعض المتغيرات نجد اعتماد الجزائر على العوائد النفطية والارتفاع المستمر في أسعار البترول يكون له تأثير طردي على الاقتصاد الجزائري حيث نجد أن ارتفاع أسعار البترول سينعكس على زيادة الإنفاق العام من طرف الدولة وكذلك نفس الشيء بالنسبة للاستثمار حيث كلما ارتفع سعر البترول يؤدي حتما إلى زيادة قيام الدولة باستثمارات وإقامة المشاريع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التوظيفات في تلك الاستثمارات من توظيف اليد العاملة مما يؤدي إلى انخفاض البطالة وزيادة التشغيل .

الفصل الثالث:

تحليل أثر انخفاض أسعار البترول على كل من الإنفاق العام والبطالة والتشغيل والاستثمار والادخار

تمهيد:

بعد دراستنا في الجانب النظري التي تطرقنا فيه إلى فصلين المتضمنين قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومؤشرات التنمية الاقتصادية الجزائرية حيث يتضمن الفصل الثالث في الدراسة القياسية حول مدى تأثير انخفاض أسعار البترول المتمثلة في الإنفاق العام وكيف ساهم كذلك في التأثير على الاستثمارات باعتبارها مرتبطة بتذبذبات أسعار البترول والتي من شانها أن تكون لها علاقة عكسية مع الإدخارات، كما كان هناك تأثير لأسعار البترول على البطالة ومدى زيادة فرص الشغل وباعتبارها لها علاقة طردية فيما بينها حيث أن ارتفاع أسعار البترول مع الأنفاق الحكومي مما يتسبب في تراجع حجم الاستثمارات .وسوف نتناول العناصر التالية :

- ✓ **المبحث الأول** :تحليل تطور أسعار البترول ومؤشرات محل الدراسة في الجزائر.
- ✓ **المبحث الثاني** :مدخل للدراسة القياسية .
- ✓ **المبحث الثالث** :تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصاديةالجزائرية.

المبحث الأول:تحليل تطور أسعار البترول ومؤشرات محل الدراسةفي الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على عائدات مصادر الطاقة لتمويل ميزانيتها مما يجعلها تتأثر بتذبذبات الحاصلة في عائدات النفطية والمتمثل وفي الفترة الأخيرة شهدت الأسعار انخفاض كبير مما تسبب في ظهور أزمة اقتصادية بالجزائر قد تحكم على الحكومة التوجه نحو تنويع الموارد لتمويل الميزانية .

الجدول رقم(10):تطور أسعار البترول في الجزائر

الوحدة:دولار/برميل

السنوات	أسعار البترول	السنوات	أسعار البترول
1990	22.26	2003	28.1
1991	18.62	2004	36.05
1992	17.44	2005	50.64
1993	16.33	2006	61.08
1994	15.53	2007	74.66
1995	16.86	2008	98.96
1996	20.29	2009	62.35
1997	18.68	2010	80.35
1998	12.28	2011	112.92
1999	17.48	2012	111.49
2000	27.6	2013	109.38
2001	23.12	2014	99.68
2002	24.36	2015	52.79

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016 حول مؤشرات التنمية في العالم :
www. Albankeldawali. Org, le 25-04-2017 à 10 :33 h.

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين تقلبات أسعار البترول للفترة من 1990 إلى 2015 ,نلاحظ أن الأسعار كانت منخفضة جدا للفترات الأولى من الدراسة حيث كانت تتراوح بين 18 و20دولار للبرميل الواحد وذلك من 1990 إلى 1999 ثم بدأت الأسعار في الارتفاع للتتراوح من 20 إلى 30 دولار للبرميل للفترة من 2000 إلى 2014 واستمرت في الارتفاع إلى غاية 90 دولار للبرميل الواحد وذلك حتى 2008

لتشهد انخفاض في 2009 ب 62 دولار للبرميل الواحد لكن سرعان ما عودت الارتفاع في 2010 ب 80 دولار للبرميل الواحد غير أن في السنوات من 2011 إلى 2013 شهدت الأسعار ارتفاع مفاجئ وصل إلى 112 للبرميل الواحد غير أن ذلك لم يدم طويلا حيث عاودت الأسعار الانخفاض في سنة 2014 حتى 99 دولار للبرميل الواحد إلى أن وصلت إلى 50 دولار للبرميل الواحد في سنة 2015 .

المطلب الأول:تطور النفقات العامة في الجزائر من1990إلى 2015:

نظرا لضرر هذا المؤشر بالدرجة الأولى بالتذبذبات والانخفاضات الحادة في أسعار البترول قمنا بعرضه هو الأول في هذه الدراسة وتحليل قيمه من سنة 1990 إلى 2015 وسيتم استعراضه في الجدول التالي :

الجدول رقم (11): تطور النفقات العامة في الجزائر

الوحدة :مليار دينار

السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
1990	115776.081425	2003	291363.558007
1991	142924.528302	2004	314880.159787
1992	215010.747185	2005	336062.888962
1993	202389.384289	2006	387883.531122
1994	186353.734781	2007	3581828.55
1995	192600.659229	2008	4605046.7
1996	154797.90643	2009	4412692.51
1997	170781.167913	2010	4466940
1998	168605.891413	2011	5483550.52
1999	180360.465116	2012	6299885.77
2000	220209.719626	2013	5183883.59
2001	236913.199426	2014	5613775.42
2002	274207.95756	2015	5418842.91

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016 حول مؤشرات التنمية في العالم :

www. Albankeldawali. Org, le 25-04-2017à10 :33 h.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2012 تتميز بنمو الإنفاق العام وسبب هذا النمو والارتفاع هو التطورات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية التي عشتها الجزائر خلال الفترة و كذلك سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام أساسية المنوطة بها كسير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها و المحلية و هذا منجر عن اتساع و تزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها المرتبطة بالدفاع و التعليم و الصحة و الإدرات ، حيث أنه في عام 2013 عرف الإنفاق العام انخفاض ضئيل نوعا ما حيث قدر ب 5183883.59 مليار دينار وكانت هناك تذبذبات في سنتي 2014 و2015حيث الانخفاض يسمى بالسياسية الانفاقية التقشفية و الناجمة عن انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية و توقع تواصل انخفاضه في المدى المتوسط إضافة إلى انخفاض الطلب على المنتوجات النفطية نتيجة حالة عدم استقرار التي شهدتها السنوات الأخيرة الأمر الذي لم يسمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة والتي مست عددا من القطاعات الإستراتجية والهامة مثل إلغاء مشاريع المستشفيات، النقل، والبنى التحتية.

المطلب الثاني : تطور البطالة والتشغيل في الجزائر من 1990 إلى 2015:

قمنا في دراستنا هذه بعرض التشغيل والبطالة لكون العلاقة بينهما حيث كل ما زادت البطالة قلت نسبة التشغيل والعكس صحيح سنقوم بعرض الجدول التالي المتضمن عدد البطالين والمشتغلين:

الجدول رقم (12):تطورالبطالة في الجزائر

السنوات	نسبة البطالة %	السنوات	نسبة البطالة%
1990	19.76	2003	23.72
1991	20.26	2004	17.66
1992	21.37	2005	15.27
1993	23.15	2006	12.51
1994	24.36	2007	13.79
1995	28.11	2008	11.33
1996	27.99	2009	10.17
1997	27.96	2010	9.96
1998	28.02	2011	9.97
1999	29.29	2012	11
2000	29.5	2013	9.83
2001	27.31	2014	10.6
2002	25.66	2015	11.2

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016 حول مؤشرات التنمية في العالم:

www. Albankeldawali. Org, le 25-04-2017 à 10 :33 h.

من خلال الجدول أعلاه أن نسبة البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2004 هي في ارتفاع بسبب انخفاض الإنفاق العام ومن ثم يقل الاستثمار و بالتالي يتم تسريح العمال وبالتالي تزيد نسبة البطالة وأما في فترة 2004 إلى غاية 2011شهدت انخفاض كبير حتى 9.97%ثم العودة إلى الارتفاع في سنة 2012 بنسبة 11 %بسبب التذبذبات الحاصلة في أسعار البترول عاود الانخفاض في نسبة البطالة وهذا في عامي 2014 و2015بنسبتي 10.6%و 11.2%.

الجدول رقم (13): تطور التشغيل في الجزائر

السنوات	نسبة التشغيل%	السنوات	نسبة التشغيل%
1990	31.10	2003	32.90
1991	34.00	2004	34.30
1992	33.30	2005	36.30
1993	33.60	2006	37.5
1994	33.40	2007	36.90
1995	32.10	2008	37.90
1996	32.10	2009	38.40
1997	31.30	2010	38.80
1998	33.10	2011	39.00
1999	32.80	2012	38.90
2000	30.70	2013	39.60
2001	31.60	2014	40.00
2002	32.09	2015	39.60

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016 حول مؤشرات التنمية في العالم :

www. Albankeldawali. Org, le 25-04-2017 à 10 :33 h.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التشغيل في الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 2003 كانت النسبة تتراوح من 30%إلى 33%غير أنها شهدت ارتفاع كبير خلال السنوات من 2004إلى2014 المقدرة ب 40%بسبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري من طرف الدولة في هذه الفترة يعني إدخال عمالة كبيرة و كذلك البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر وبالتالي تزيد نسبة التشغيل مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الدخل الوطني للدولة حيث شهدت انخفاض ضئيل في سنة 2015 والمقدرة ب39.60%بسبب انخفاض أسعار البترول وقلة الإيرادات النفطية للدولة وبعبارة أخرى كلما زاد الإنفاق الاستثماري زادت العمالة يعني هناك علاقة طردية بينهما.

المطلب الثالث: تطور الاستثمار والادخار في الجزائر من سنة 1990 إلى 2015 :

اعتمدنا في دراستنا هذه على ربط الاستثمار والادخار نظرا للعلاقة العكسية بينهما مما يجعل الدولة تزيد من إيراداتها المالية بزيادة استثماراتها بمختلف أنواعها لهذا سنقوم بعرض هذين المؤشرين في الجدولين التاليين من سنة 1990 إلى2015:

جدول رقم(14): تطور الاستثمار في الجزائر

الوحدة : مليوندينار

السنوات	الاستثمار	السنوات	الاستثمار
1990	135892.281595	2003	274102.654715
1991	179739.892183	2004	338574.600533
1992	163669.907881	2005	389786.799869
1993	142761.358811	2006	399518.903033
1994	153978.611385	2007	411703.7102
1995	160504.918864	2008	428253.587326
1996	137714.462722	2009	442619.997125
1997	130826.227521	2010	446562.293811
1998	149009.510974	2011	473818.772701
1999	159405.738935	2012	486141.338126
2000	181245.065421	2013	514879.162229
2001	203479.537303	2014	564880.199656
2002	245160.45977	2015	626083.942762

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016 حول مؤشرات التنمية في العالم :

www. Albankeldawali. Org, le 25-04-2017 à 10 :33 h.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه من سنة 1990 إلى1999 فان قيمة الاستثمار في تذبذب من 13 مليون إلى 15 مليون نتيجة انخفاض أسعار البترول وقلة الإيرادات النفطية حيث شهدت قيمته ارتفاع من سنة 2000 إلى غاية 2015 وهذا بسبب فتح مجال للاستثمار واستغلال الثروات النفطية المخزنة من قبل غير أن هذه الارتفاعات كانت طفيفة نوعا ما مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم إدخال عمالة وبالتالي تقل نسبة الادخار نظرا للعلاقة العكسية بين الادخار والاستثمار .

جدول رقم(15): تطور الادخار في الجزائر

الوحدة: مليون دينار

السنوات	الادخار	السنوات	الادخار
1990	118562.680237	2003	344785.295639
1991	178564.622642	2004	416099.201065
1992	148794.779939	2005	582455126105
1993	100545.265393	2006	665060.167069
1994	100824.383021	2007	695494.268339
1995	107110.040568	2008	730893.118209
1996	129517.944884	2009	754419.860321
1997	137413.618913	2010	781614.220352
1998	102098.729303	2011	810074.395702
1999	132201.050263	2012	824102.711331
2000	276499.214953	2013	848851.924327
2001	260606.169297	2014	853669.744643
2002	264349.319187	2015	849971.005881

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2016 حول مؤشرات التنمية في العالم :

www. Albankeldawali. Org, le 25-04-2017 à 10 :33 h.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الادخار من 1990الى غاية 2001 في تذبذب وهذا بسبب زيادة الاستثمارات مما يؤثر على نسبة الادخار حيث أن الفترة من 2002 إلى غاية 2014 تميزت بنمو وارتفاع قيمة الادخار وسبب هذا النمو هو قلة الاستثمارت من طرف الافراد لنقص و غياب التحفيزات الاستثمارية من طرف الوكالات على اختلاف انواعها حيث في سنة 2015كان هناك انخفاض طفيف بسبب انخفاض في اسعار البترول في اواخر سنة 2014بسبب قلة الثروات النفطية لذا يجب على الدولة الجزائرية ان تستثمر هذه الادخارات في مشاريع استثمارية ناجحة و مستمرة و تعطي تحفيزات لجلب المدخريين و ثقتهم فيها مما يجعلها تزيد من ايراداتها و تنوعيها عوض الاعتماد على الايرادات النفطية فقط .

المبحث الثاني:مدخل لدراسة القياسية

المطلب الأول:مقدمة بدراسة القياسية

من اجل القيام بالدراسة القياسية يجب توضيح دور برنامج Eveiws في سياق التحليل القياسي إذ يجب ذكر الأسس التي يبنى عليها التحليل الاقتصادي أي ما يعرف بالمنطق الاقتصادي وهي الصياغة المنطقية المشتقة والمبنية على فرضيات النظرية الاقتصادية البحثية .

ليأتي بعد ذلك محاولة صياغة هذا المنطق الرياضي في بعض الصور والعلاقات الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية سواء في شكل معادلة واحدة أو نظام من المعادلات وهو ما يعرف بالاقتصاد الرياضي.

وعند بناء نموذج العلاقة الاقتصادية يصعب جمع جميع البيانات للمؤشرات ذات العلاقة من جهة ومن جهة أخرى يجب تبسيط النموذج في عدد محدود من المؤشرات المفسرة (مؤشرات المستقلة) وبالتالي يبقى جزء من المؤشر المفسر (التابع)لم يتم تفسيره بالمؤشرات المستقلة بالنموذج ويسمى هذا الجزء الحد العشوائي، وعند إضافة هذا الحد العشوائي إلى المعادلات يصبح اسم النموذج الذي يستخدم كوصف العلاقة الاقتصادية لنموذج الاقتصادي القياسي .

و في النموذج الاقتصادي القياسي يقوم الباحث بالمهام التالية :

1. تقدير معاملات هذا النموذج.
2. اختبار المعنوية (دلالة إحصائية).
3. معالجة مشاكل القياسوالتقدير.

المطلب الثاني:أهمية وخطوات الدراسة القياسية :

إذ يوجد بعض الطرق القياسية لمعالجة هذا الجزء العشوائي وتظهر أهمية هذا البرنامج Eveiwsفي انه يجمع مجموعة متكاملة من الإمكانيات التي تمكن الباحث باستخدام هذه الطرق القياسية لمعالجة مشكل القياس بسبب هذا الجزء العشوائي وذلك من خلال التقدير القياسي Econométric واستعراض مظاهر مختلفة لعرض نتائج هذه الطرق القياسية Eveiws، وتتسلسل خطوات التعامل مع بيانات المؤشرات الاقتصادية ما يعرف بالتحليل الإحصائي الوصفي للبيانات ثم التحليل الكمي القياسي لها .

و لاستخدام برنامج Eveiws يجب إتباع أهم الخطوات التالية :

- ✓ إنشاء ملف العمل في ذاكرة البرنامج.

- ✓ إدخال البيانات للمتغيرات محل الدراسة .
- ✓ استعراضومراجعة البيانات ومن ثم تصحيح الأخطاء.
- ✓ استحداث المتغيرات الجديدة لتحويلات الرياضية .
- ✓ إجراء التقدير القياسي .
- ✓ حفظ ملف العمل .

المطلب الثالث: أهم المفاهيم الأساسية للدراسة القياسية

قبل البدا في التعامل مع برنامج Eveiwsعبر المفاهيم الأساسية الآتية:

بيانات الأولية التي قمنا بجمعها بمعرفتنا الخاصة والبيانات الثانوية تم الاستعانة من طرف الأساتذة المختصين حيث يتم إجراء تصنيف لهذه البيانات من حيث علاقتها بالزمن أي تسلسل البيانات فقد تكون في نفس الفترة وتسمى بيانات قطاعية والتي يسميها البرنامج بأنها بيانات مؤرخة وقد تكون قد جمعت على فترات زمنية متتالية ويسمى في هذه الحالة بالسلسلة الزمنية وقد تكون هذه الفترة يوميا كأيام من الأسبوع، أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، سنوية، وهناك نوع أخر للبيانات يمكن أن يكون اسمي بالكلمات والجمل وفي حالتنا هذه استخدمنا سلسلة زمنية متتالية المتمثلة في البيانات سنوية من 1990 إلى 2015.

المبحث الثالث: تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصادية الجزائرية :

من أجل معرفة مدى تأثير أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الجزائري قمنا باستخدام البرنامج القياسي المتمثل في برنامج Eveiws مع تحليل مختلف النتائج المتوصل إليها بواسطته من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية ,حيث نهدف من خلال دراستنا إلي تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة التي تربط أسعار البترول بالمؤشرات الاقتصاد الجزائري لهذا الغرض تم تقدير خمسة نماذج قياسية ليتم شرحها في الخطوات التالية غير أن في دراستنا تم فصل كل نموذج على حدى يعني متغير مستقل مع متغير تابع له غير ان هناك مجموعة من الدراسات المشابهة يكون نموذج واحد لتعدد المتغيرات المستقلة مع متغير تابع .

المطلب الأول : تأثير أسعار البترول على النفقات العامة :

1) تعيين النموذج : لأغراض الدراسة قمنا باستخدام برنامج Eveiwsلتحديد ما إذا كان هناك تأثير لأسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الجزائري محل الدراسة أي النفقات العامة، التشغيل والبطالة والاستثمار والادخار، ويمكن التعبير عن هذا التأثير من خلال النماذج التالية :

النموذج الأول :النفقات العامة

Dependent Variable: LG
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 14:53
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	1.912255	0.170724	11.20084	0.0000
C	6.489291	0.625482	10.37487	0.0000

R-squared	0.839421	Mean dependent var	13.35491
Adjusted R-squared	0.832730	S.D. dependent var	1.552830
S.E. of regression	0.635087	Akaike info criterion	2.003694
Sum squared resid	9.680051	Schwarz criterion	2.100471
Log likelihood	-24.04802	F-statistic	125.4588
Durbin-Watson stat	0.954613	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws.

ومنه معادلة التقدير كالآتي: $Ldp=\alpha+\beta Lpp+ei$

$$Ldp = \hat{\alpha} + \hat{\beta} Lpp$$

و بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws تم الحصول على النموذج التالي :

Ldp=6.48+1.91Lpp

حيث0.95=DW يشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب (0.95=DWأقل من1.3022=dl) ولمعالجة مشكلة الارتباط لذاتي للأخطاء نقوم بإدراج مسار الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى في الدالة (1)=AR:

بالاستعانة ببرنامج Eviews جاءت نتائج التقدير موضحة على الشكل التالي :

Dependent Variable: LG
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 15:22
Sample(adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 14 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	0.716742	0.051220	13.99340	0.0000
C	15.78050	8.026179	1.966129	0.0620
AR(1)	0.962849	0.074006	13.01035	0.0000

R-squared	0.918932	Mean dependent var	13.42273
Adjusted R-squared	0.911563	S.D. dependent var	1.545051
S.E. of regression	4.459473	Akaike info criterion	1.394696
Sum squared resid	0.644551	Schwarz criterion	1.540961
Log likelihood	-14.43370	F-statistic	124.6893
Durbin-Watson stat	1.897006	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws.

Ldp =15.48+0.71Lpp+0.96AR(1)

حيث أن :

G ou Ldp: المتغير التابع (النفقات العامة).

Lpp:المتغير المستقل (أسعار البترول) .

2) التحليل الاقتصادي للنموذج الأول :حيث تدل الإشارة الموجبة في المعادلة السابقة لمعامل أسعار البترول على أن العلاقة طردية بينها وبين النفقات العامة حيث تتفق هذه النتيجة مع النظريات الاقتصادية الموضحة لعلاقة أسعار البترول بالنفقات العامة حيث أنالأثر الحدي يساوي 0.71، أي أنه أذا تغيرت أسعار البترول pp بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في النفقات العامة ب71% ومن خلال الدراسة الاقتصادية لنموذج تبين أن أسعار البترول متغير مفسر مقبول من الناحية الاقتصادية .

3) التحليل الإحصائي للنموذج:تحدد الدراسة الإحصائية في إجراء الاختبارات المعنوية والفروض المبنية على الاعتبارات الإحصائية بحثة بغرض تقويم أداء المتغيرات المستقلة لنموذج كله حيث تتطلب هذه

المقاييس فحص مقدرات النموذج المتوصل إليها من جهة وفحص النموذج كله من جهة أخرى يمكن الاعتماد على مؤشرات أولية في هذا الأمر وتتمثل في المقاييس الإحصائية التالية:

اختبار معنوية النموذج الأول : نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة النموذج ومنه:

- معيار معامل التحديدالمصححR^2وانطلاقا من نتائج التقدير فان النموذج المفسر للظاهرة بنسبة 0.91%وبواسطة المتغير الخارجي وهو أسعار البترول بينما نسبة 0.09% ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج لم تأخذ بعين الاعتبار.
- معيار فيشرF : وهو اختبار المعنوية الكلية للنموذج ولان F المحسوبة من الجدول هي 124.68 مع احتمال 0.000000 وهو اقل من 5%و هذا يدل على النموذج معنوي ككل عند معنوية 5%.
- معيار ستودنتt:و تستخدم لدراسة المعنوية لمعالم النموذج كل واحد على حدى عند مستوى معنوية 5%و درجة حرية 25يعني (n-k)ونلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية 13.99للمتغير المستقل أي أسعار البترول اكبر من القيمة الجد ولية$t_{n-k}=t_{26-}$ $t_{25}=t_{1}$، 2.05=$_{0.05}$ودرجة معنوية 0.05 نجد أن قيمتها الجد ولية هي 2.05 .كذلك تبين أن القيمة الاحتمالية المرفقة بلغت prob=0.0000أقل تماما من المعنوية الإحصائية0.05 ومنه نقبل الفرضية H_1 أي وبالتالي هناك علاقة دلالة إحصائيةبين المتغير PPأسعار البترول وdp النفقات العامة وبالتالي فان أسعار البترول تؤثر فعلا في النفقات العامة والأثر معنوي وذات دلالة إحصائية .

H_0 :α0=0

H_1 :$\alpha_1 \neq 0$

4) من الناحية القياسية : والتي نقوم فيه باختبار الذاتي للأخطاء.

1. ديربن واتسون Durbin Watson: وهو اختبار لدراسة إمكانية وجود ارتباطات خطية بين الأخطاء وهناك فرضيتين :

H_0 : فرضية العدم التي تنص على عدم ارتباط ذاتي للأخطاء بين المؤشرات .

H_1: الفرضية البديلة والتي تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

ولاستخدام برنامج Eveiws وجدنا أن DW=1.89 من خلال الجدول أعلاه للنموذج الأول وعند مستوى معنوية 5% وn=26و k=1 وباستخدام جدول ديربن واتسون نجد أن du=1.4601 ; dl=1.3022و

بالتالي فان قيمة DW المحسوبة أكبر من dl وdu ومنه تكون نتيجة الاختبارعدموجود ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 الشكل التالي:

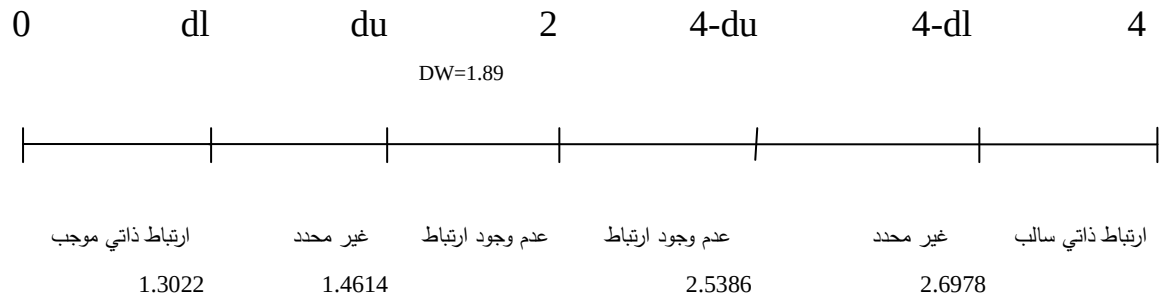

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws.

المطلب الثاني :تأثير انخفاض أسعار البترول على البطالة :

- النموذج الثاني :البطالة

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 15:47
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	-0.523468	0.043675	-11.98557	0.0000
C	4.754570	0.160011	29.71393	0.0000

R-squared	0.856848	Mean dependent var	2.875149
Adjusted R-squared	0.850883	S.D. dependent var	0.420733
S.E. of regression	0.162469	Akaike info criterion	-0.722860
Sum squared resid	0.633505	Schwarz criterion	-0.626083
Log likelihood	11.39718	F-statistic	143.6539
Durbin-Watson stat	0.937088	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws.

$$LTCH=\alpha+\beta Lpp+ei$$

ومنه معادلة التقدير كآلتي:

$$LTCH=\hat{\alpha}+\hat{\beta}Lpp$$

بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiwsتم الحصول على النموذج التالي :

LTCH=4.57-0.52Lpp

DW=0.93 يشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب (DW=0.93أقل من dl=1.3022)ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نقوم بإدراج مسار الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى في الدالة(1) AR :

بالاستعانة ببرنامج Eveiws جاءت نتائج التقدير موضحة على الشكل التالي:

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 15:48
Sample(adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 14 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	-0.029049	0.008283	-3.507062	0.0274
C	1.747287	0.240366	7.269276	0.0115
AR(1)	0.986809	0.063108	15.63681	0.0000

R-squared	0.940631	Mean dependent var	2.870808
Adjusted R-squared	0.935234	S.D. dependent var	0.428814
S.E. of regression	0.191296	Akaike info criterion	-1.480393
Sum squared resid	0.026200	Schwarz criterion	-1.334128
Log likelihood	21.50492	F-statistic	174.2822
Durbin-Watson stat	1.597483	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

LTCH=1.74-0.02Lpp+0.98AR(1)

أنLch: المتغير التابع البطالة .

Lpp: المتغير المستقل أسعار البترول .

و الجدول الموالي يمثل تأثير أسعار البترول Lppعلى البطالة Lch.

1) التحليل الاقتصادي للنموذج: حيث تدل إشارة السالبة في المعادلة السابقة لمعامل أسعار البترول على أن العلاقة عكسية بينهما وبين البطالة حيث تتفق هذه النظرية الاقتصادية الموضحة لعلاقة بين أسعار البترول بالبطالة، حيث أن الأثر الحدي يساوي%-0.02 أي انه أذا تغيرت أسعار البترول pp بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في البطالة ب %0.02- ومن خلال الدراسة الاقتصادية لنموذج تبين أن أسعار البترول متغير مفسر مقبول من الناحية الاقتصادية .

2) التحليل الإحصائي للنموذج : تحدد الدراسة الإحصائية في إجراء الاختبارات المعنوية والفروض المبينة على الاعتبارات الإحصائية بحثة بغرض تقويم أداء المتغيرات المستقلة لنموذج كله حيث تتطلب هذه المقاييس فحص مقدرات النموذج المتوصل إليها من جهة وفحص النموذج كله من جهة أخرى يمكن الاعتماد على مؤشرات أولية في هذا الأمر وتتمثل في المقاييس الإحصائية التالية :

- اختبار المعنوية للنموذج الثاني : لاختبار معنوية النموذج نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة النموذج من خلال المعايير التالية :
- معيار معامل التحديد المصحح R^2:وانطلاقا من نتائج التقدير فان النموذج مفسر للظاهرة بنسبة 0.93% بواسطة المتغير الخارجي وهو أسعار البترول بينما نسبة 0.07% ترجع لعوامل أخرى خارج النموذج التي لم تأخذ الاعتبار.
- معيار فيشر F :و الذي يعني اختبار المعنوية الكلية لنموذج ولان F المحسوبة حسب نموذج Eveiws هي 174.28 مع احتمال prob=0.000000 والذي يقل عن معنوية 5% وهذا يدل على أن النموذج ككل معنوي عند 5%.

- معيار ستودنتt: وتستخدم لدراسة المعنوية للمعالم النموذج كل واحد على حدى عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 25 أي $t_{n-k}=t_{26-1}=t_{25}$ ،2.05 $=_{0.05}$.

حيث tستودنت، n عدد المشاهدات أو السنوات الدراسة و k عدد المتغيرات المستقلة .

حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية t=-3.50-للمتغير المستقل لأسعار البترول pp اقل من القيمة الجدولية 2.05(انظر لجدول ستودنت).

كما تبينت أن القيمة الاحتمالية المرفقة بلغتprob=0.02 اقل تماما من المعنوية الإحصائية 0.05، ومنه نقبل الفرضية H_1 أي $\alpha\neq0$أي يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل أسعار البترول والمتغير التابع البطالة ولذلك فان أسعار البترول في لنموذج تؤثر فعلا عن الاستثمار والأثر هنا معنوي وله دلالة إحصائية .

$H_0:\alpha_0=0$

$H_1:\alpha_1\neq0$

- من الناحية القياسية :نقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

1) ديربن واتسون :Durbin Watson :وهو اختبار لدراسة إمكانية وجود ارتباطات ذاتية بين الأخطاء وهناك فرضيتان هما :

H_0: فرضية العديمة التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي أخطاء.

H_1: الفرضية البديلة تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

وباستعمال برنامج Eveiws وجدنا DW=1.59 ومن خلال الجدول النموذج الثاني وعند معنوية 5% وعند مستوى معنوية 5%و(n=26) و k=1 المتغير المستقل pp وباستخدام DW فان من dl=1.3022 و du=1.4614 وبالتالي فان قيمة DW المحسوبة أكبر من dl و du وهنا تكون نتيجة الاختبار عدم وجود ارتباط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ونرفض H_1 حسب الشكل التالي :

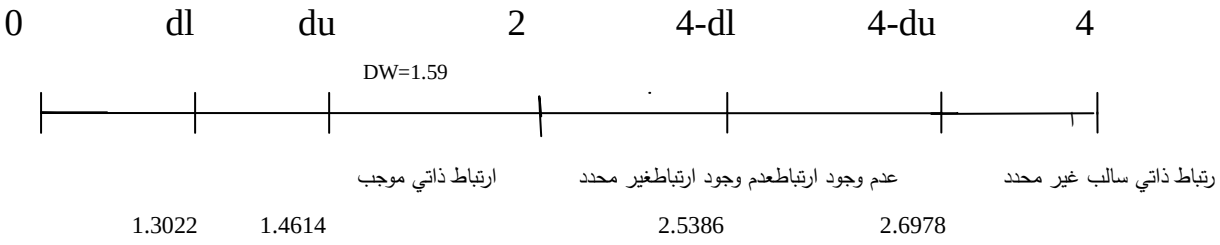

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

النموذج الثالث : التشغيل

Dependent Variable: LEMP
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 16:07
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	0.103343	0.011391	9.072071	0.0000
C	3.184242	0.041734	76.29765	0.0000

R-squared	0.774229	Mean dependent var	3.555278
Adjusted R-squared	0.764822	S.D. dependent var	0.087381
S.E. of regression	0.042375	Akaike info criterion	-3.410696
Sum squared resid	0.043096	Schwarz criterion	-3.313919
Log likelihood	46.33905	F-statistic	82.30248
Durbin-Watson stat	1.088577	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

$$LEMP=\alpha+\beta Lpp$$

ومنه معادلة التقدير كآلتي :

$$LEMP= \hat{\alpha} + \hat{\beta}Lpp$$

بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws تم الحصول على النموذج التالي:

LEMP=3.18+0.10Lpp

DW=1.08 يشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب (DW=1.08أقل من dl=1.3022 ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نقوم بإدراج مسار الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى في الدالة AR(1):

بالاستعانة ببرنامج Eveiws جاءت نتائج التقدير موضحة على الشكل التالي :

Dependent Variable: LEMP
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 16:09
Sample(adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 13 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	0.286844	0.099622	2.879323	0.0317
C	3.765008	0.287727	13.08536	0.0000
AR(1)	0.945732	0.071175	13.28737	0.0000

R-squared	0.873621	Mean dependent var	3.560001
Adjusted R-squared	0.862132	S.D. dependent var	0.085729
S.E. of regression	0.131831	Akaike info criterion	-3.944549
Sum squared resid	0.022291	Schwarz criterion	-3.798284
Log likelihood	52.30686	F-statistic	76.03980
Durbin-Watson stat	1.568338	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

LEMP=3.76+0.28Lpp+0.94AR(1)

حيث :LEMP المتغير التابع التشغيل.

Lpp: المتغير المستقل لأسعار البترول .

- التحليل الاقتصادي لنموذج الثالث : المتعلق بالتشغيل : حيث تدل الإشارة الموجبة في المعادلة لمعامل أسعار البترول على العلاقة الطردية بينها وبين التشغيل حيث والتي تتفق

مع النظرية الاقتصادية الموضحة للعلاقة بين أسعار البترول PP بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير التشغيل ب 28% ومن خلال الدراسة الاقتصادية تبين أن أسعار البترول متغير مفسر مقبول من الناحية الاقتصادية .

- التحليل الإحصائي للنموذج : والتي تحدد الدراسة الإحصائية في إجراء الاعتبارات المعنوية والفروض المبينة على اعتبارات إحصائية بحثة بفرض تقويم أداء المتغيرات المستقلة لنموذج كله من جهة أخرى حيث يمكن الاعتماد على أولية في هذا الأمر وتتمثل في المقاييس الإحصائية التالية :
- اختبار معنوية النموذج الثالث المتمثل في التشغيل : لاختبار معنوية النموذج تعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة النموذج من خلال أول معيار هو :
- معامل هو معامل التحديد المصحح R^2 : وانطلاقا من أن نتائج التقدير فان النموذج مفسر لظاهرة بنسبة 0.86% بواسطة المتغير الخارجي وهو أسعار البترول بينهما نسبة 0.14%ترجع لعوامل أخرى النموذج التي لم تأخذ لعين الاعتبار .
- معيار فيشرF:والذي يعني اختبار المعنوية الكلية لنموذج ولان F المحسوبة حسب نموذج Eveiws هي 76.03مع احتمال (prob(0.000000 والذي يقل من 5%و هذا يدل على ان النموذج ككل معنوي عند مستوى المعنوية 5% .
- معيار ستوندتt: وتستخدم لدراسة المعنوية للمعالم النموذج كل واحد على حدى عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 25 أي :

$t_{n-k}=t_{26-1}=t_{25}$ ،$2.05=_{0.05}$

حيث أن t : ستودنتn عدد السنوات أن المشاهدات وk عدد المؤشرات المستقلة لنموذج حيث نلاحظ من خلال جدول أعلاه لEveiws أن القيمة الإحصائية للمتغير المستقل لأسعار البترول PP أكبر من القيمة الجدولية في جدول ستودنت2.05 كما تبينت أن القيمة الاحتمالية المرفقة حيث بلغت prob=0.00000 أقل تماما من المعنوية الإحصائية 5% ومنه تقبل الفرضية H_1 أي أن $\alpha\neq0$و تختلف معنويا وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير أسعار البترول والتشغيل وبالتالي أسعار البترول في النماذج لها تأثير فعلي على التشغيل واثر معنوي وله دلالة إحصائية .

$H_0 : \alpha_0=0$

$H_1: \alpha_1\neq0$

- من الناحية القياسية: نقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

1) ديربن واتسون :DW وهو اختبار لدراسة إمكانية وجود ارتباطات خطية بين الأخطاء وهناك فرضيات هما :

H_0 : فرضية العديمة : تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1:فرضية البديلة : تنص على وجود ارتباط الأخطاء.

وباستعمال برنامج Eveiws وجدنا DW=1.56و من خلال الجدول لنموذج الثاني وعند مستوى معنوية 5% وn=26و K=1و باستخدام DW فان dl =1.3022، du=1.4614 وبالتالي فان قيمته DW المحسوبة اكبر من dl وdu وهنا تكون نتيجة الاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ونرفض H_1حسب الشكل التالي:

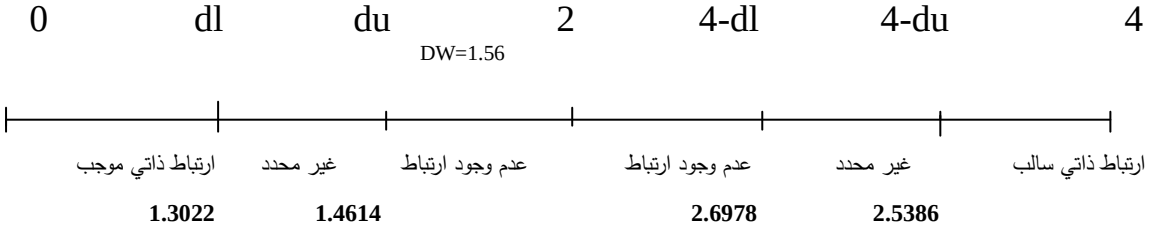

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

المطلب الثالث : تأثير انخفاض أسعار البترول على الاستثمار والادخار

النموذج الرابع :الاستثمار :

Dependent Variable: LINV
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 15:10
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	0.674502	0.054753	12.31899	0.0000
C	10.07089	0.200598	50.20421	0.0000

R-squared	0.863448	Mean dependent var	12.49257
Adjusted R-squared	0.857759	S.D. dependent var	0.540049
S.E. of regression	0.203679	Akaike info criterion	-0.270740
Sum squared resid	0.995643	Schwarz criterion	-0.173964
Log likelihood	5.519623	F-statistic	151.7575
Durbin-Watson stat	1.116202	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

$$LINV=\alpha +\beta Lpp +ei$$

ومنه معادلة التقدير كآلتي :

$LINV=\hat{\alpha} + \hat{\beta}Lpp$

بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws تم الحصول على النموذج التالي :

LINV=10.07+0.67Lpp

DW=1.11 يشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب DW=1.11أقل من dl=1.3022 ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نقوم بإدراج مسار الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى في الدالة AR(1) : بالاستعانة ببرنامج Eveiws جاءت نتائج التقدير موضحة على الشكل التالي:

Dependent Variable: LINV
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 15:15
Sample(adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 247 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	-0.012787	0.078431	-0.163035	0.8720
C	274.2176	44640.36	0.006143	0.9952
AR(1)	0.999765	0.040118	24.92050	0.0000

R-squared	0.964894	Mean dependent var	12.51949
Adjusted R-squared	0.961702	S.D. dependent var	0.533086
S.E. of regression	0.104324	Akaike info criterion	-1.570466
Sum squared resid	0.239436	Schwarz criterion	-1.424201
Log likelihood	22.63083	F-statistic	302.3347
Durbin-Watson stat	1.329744	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiw

LINV=274.21-0.01Lpp+0.99AR(1)

حيث أن LINV: هي المتغير التابع الاستثمار .

LPP:هي المتغير المستقل أسعار البترول.

1) التحليل الاقتصادي للنموذج الرابع : حيث تدل الإشارة السالبة للمعادلة السابقة لمعامل أسعار البترول على العلاقة عكسية بينه وبين الاستثمار والتي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية الموضحة للعلاقة بين أسعار البترول والاستثمار حيث أن الأثر الحدي 0.01%- أي كلما تغيرت أسعار البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الاستثمار بـ0.01%-النموذج ومن خلال الدراسة الاقتصادية يتبين أن أسعار البترول متغير غير مفسر ومرفوض من الناحية الاقتصادية.
2) التحليل الإحصائي للنموذج: والتي تحدد الدراسة الإحصائية في إجراء عدة اختبارات المعنوية والفروض المبنية على اعتبارات إحصائية لغرض تقويم أداء المتغير المستقل للنموذج كله من

جهة حيث يمكن الاعتماد على مؤشرات أولية في هذا الأمر وتتمثل في المعايير الإحصائية التالية.

3)اختبار المعنوية للنموذج الرابع :حيث تعتمد على بعض المعايير الإحصائية لاختبار معنوية النموذج :

- معيار معامل التحديد المصحح R^2 : وانطلاقا من نتائج التقدير فان النموذج المفسر للظاهرة بنسبة 0.96% بواسطة المتغير الخارجي وهو أسعار البترول بينما نسبة 4% ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج .
- معيار فيشر F: والذي يعني اختبار المعنوية الكلية للنموذج ولان F المحسوبة حسب نموذج Eveiws هي 302.33 مع احتمال prob=0.000000 والذي يقل عن 5%أي أن النموذج ككل معنوي .
- معيار ستودنتt: تستخدم لدراسة معنوية لمعالم النموذج كل واحد على حدى عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية 25أي :

$t_{n-k}=t_{26-1}=t_{25}$ ،$2.05=_{0.05}$

حيث tستودنت وn عدد المشاهدات أو السنوات و k عدد المتغيرات المستقلة في النموذج حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه Eveiws أن القيمة الإحصائية t=-0.16-للمتغير المستقل أسعار البترول pp أقل من القيمة الجدولية في جدول ستودنت 2.05كما تبينت أن القيمة الاحتمالية المرفقة حيث بلغت prob=0.87 ومنه نقبل الفرضيةH_1 أي$\alpha\neq0$ يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير أسعار البترولPP والاستثمار بالتالي فان أسعار البترول تأثر في النموذج تأثير فعلي أي αتختلف معنويا عن الصفر والأثر معنوي وله علاقة إحصائية.

$H_0 :\alpha_0= 0$

$H_1:\alpha_1\neq0$ من الناحية القياسية :نقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

1) دربين واتسون DW: وهو اختبار لدراسة إمكانية وجود ارتباطات خطية بين الأخطاء وهناك فرضيتان هما :

H0: فرضية العديمة : تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي .

H1:فرضية البديلة : تنص على وجود ارتباط ذاتي .

و باستعمال برنامجEveiwsوجدنا=1.32DWومن خلال الجدول النموذج الثاني عند مستوى معنوية 5% وn-26 وK=1 المتغير المستقل PP وباستخدام DW

فان dl=1.3022 وdu=1.4614 وبالتالي فان قيمة DW المحسوبة بين dl وdu وهنا يكون نتيجة للاختبار غير محدد حسب الشكل التالي :

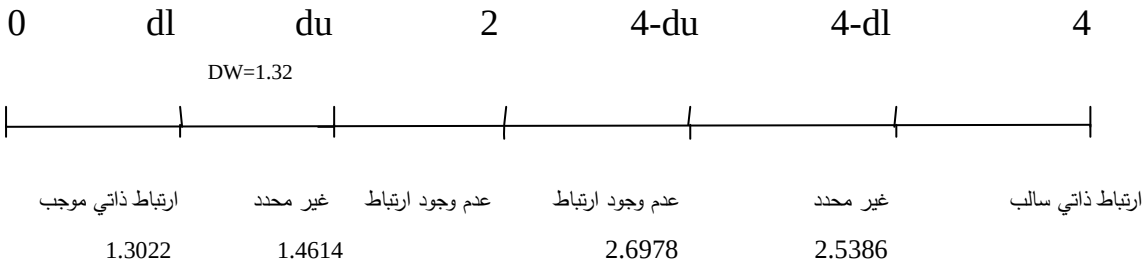

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

النموذج الخامس:الادخار

Dependent Variable: LS
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 15:42
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	1.083113	0.071129	15.22746	0.0000
C	8.778165	0.260595	33.68510	0.0000

R-squared	0.906204	Mean dependent var	12.66689
Adjusted R-squared	0.902296	S.D. dependent var	0.846503
S.E. of regression	0.264597	Akaike info criterion	0.252583
Sum squared resid	1.680274	Schwarz criterion	0.349360
Log likelihood	-1.283585	F-statistic	231.8755
Durbin-Watson stat	0.987786	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

$$LS=\alpha+\beta Lpp$$

ومنه معادلة التقدير كآلتي :

$$LS=\hat{\alpha}+\hat{\beta}Lpp$$

بالاعتماد عل نتائج برنامج Eveiws تم الحصول على النموذج التالي :

LS= 8.77+1.08LPP

DW=0.98 يشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب DW=0.98 أقل من dl=1.3022 ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نقوم بإدراج مسار انحدار الذاتي من الدرجة الأولى في الدالة AR(1):

بالاستعانة ببرنامج Eveiwsجاءت نتائج التقدير موضحة على الشكل التالي:

Dependent Variable: LS
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 15:43
Sample(adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	0.445937	0.151960	2.934576	0.0077
C	12.10899	1.773171	6.829000	0.0000
AR(1)	0.941084	0.077282	12.17722	0.0000

R-squared	0.950267	Mean dependent var	12.70624
Adjusted R-squared	0.945746	S.D. dependent var	0.839341
S.E. of regression	0.195503	Akaike info criterion	-0.314316
Sum squared resid	0.840871	Schwarz criterion	-0.168050
Log likelihood	6.928944	F-statistic	210.1828
Durbin-Watson stat	1.696141	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

LS=12.10+0.44 Lpp +0.94AR(1)

حيث :LS: متغير تابع الادخار .

Lpp: متغير مستقل أسعار البترول .

1) التحليل الاقتصادي للنموذج : حيث تدل على الإشارة الموجبة في المعادلة السابقة لمعامل أسعار البترول على أن العلاقة طردية بينها وبين الادخار والتي تتفق مع نظرية الاقتصادية الموضحة للعلاقة بين أسعار البترول والادخار حيث أن الأثر الحدي 0.44 أي أنه إذا تغير البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الادخار بالزيادة ب 44% والباقي نسبة 56% ومن خلال الدراسة الاقتصادية لنموذج أسعار البترول متغير مفسر مقبول من الناحية الاقتصادية .
2) التحليل الإحصائي للنموذج : تحدد الدراسة الإحصائية في إجراء الاختبارات المعنوية والفروض المبينة على اعتبارات إحصائية بحثة بفرض تقويم أداء المؤشرات المستقلة لنموذج كله من

جهةوفحص النموذج من جهة أخرى حيث يمكن الاعتماد على مؤشرات أولية في هذا الأمر وتتمثل في المقاييس الإحصائية التالية :

- اختبار المعنوية للنموذج : اختبار معنوية النموذج نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة جودة النموذج ومن خلال أول معيار:
- معيار معامل التحديد المصحح R^2 : وانطلاقا من نتائج التقدير فان النموذج مفسر للظاهرة بنسبة 0.94% بواسطة المتغير الخارجي وهو أسعار البترول بينما نسبة 6% ترجع لعوامل أخرى خارج النموذج التي لم تأخذ بعين الاعتبار .
- معيار فيشر F : والذي يعني اختبار المعنوية الكلية لنموذج لان F المحسوبة حسب نموذج Eveiws هي 210.18 مع احتمال prob=0.000000 والذي يقل عن 5% أي أن النموذج معنوي ككل عند 5 %.
- معيارستودنتt: وتستخدم لدراسة المعنوية لمعالم النموذج كل واحد على عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية أي :

$t_{n-k}=t_{26-1}=t_{25}$ ،$2.05=_{0.05}$

حيث tستودنت، n عدد المشاهدات أو السنوات، k عدد المؤشرات المستقلة حيث نلاحظ من الجدول أعلاه Eveiws أن القيمة الإحصائية للمتغير2.93 المستقل أسعار البترول ppأكبر من القيمة الجدولية في جدول ستودنت 2.05 كما تبينت أن القيمة الاحتمالية المرفقة حيث بلغت prob =0.007 أقل من المعنوية الإحصائية 5% ومنه نقبل الفرضية H_1، $\alpha\neq0$ يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير PP أسعار البترول والادخار وبالتالي فان أسعار البترول تأثر في النموذج تأثير فعلي أي لا تختلف معنويا من الصفر والأثر معنوي وله دلالة إحصائية .

$H_0 : \alpha_0 = 0$

من الناحية القياسية : نقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: $H_1 : \alpha_1 \neq 0$

1) دربين واتسون DW: وهو اختبار لدراسة إمكانية وجود ارتباطات خطية بين الأخطاء وهناك فرضيتان هما :

H_0: فرضية العديمة وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H_1 : فرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

وباستعمال برنامج Eveiws وجدنا1.69=DW ومن خلال الجدول لنموذج الثاني عند مستوى معنوية 5% و26=n و1=k المتغير المستقل pp وباستخدام DW فان dl=1.3022

و1.4614=du وبالتالي فان قيمته DW المحسوبة أكبر من dl و du وهنا تكون النتيجة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ونرفض H_1حسب الشكل التالي :

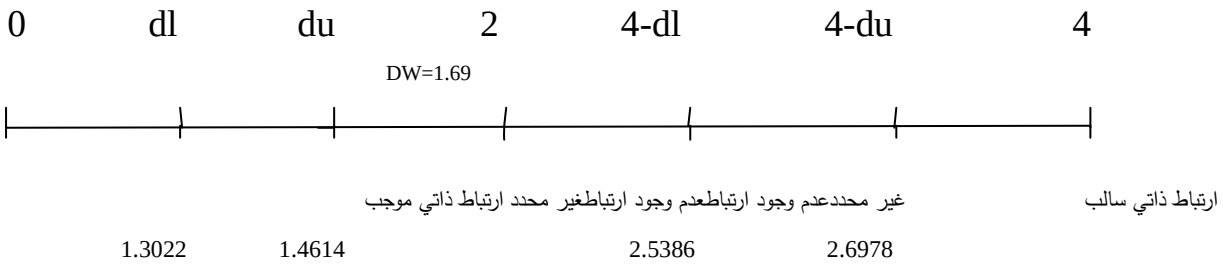

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا اله في هذا لفصل يمكن استنتاج بان أسعار البترول لها اثر على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري حسب دراستنا لبعض المؤشرات محل الدراسة(النفقات العامة والبطالة والتشغيل والاستثمار والادخار).باعتماد على العوائد النفطية والارتفاع المستمر لأسعار البترول يكون له تأثيرا ايجابيا على الاقتصاد الجزائري .

- ✓ بالنسبة للنفقات العامة خلال فترة دراستنا تتأثر بشكل كبير لتقلبات أسعار البترول .
- ✓ بالنسبة للبطالة وبسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع النفطي والتي يساهم بشكل كبير بزيادة الاستثمارات سيؤديإلى امتصاص البطالة .
- ✓ بالنسبة للتشغيل يتأثر طردي بالتقلبات في أسعار البترول مما يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل .
- ✓ بالنسبة للاستثمار يتأثر عكسيا مع أسعار البترول والذي لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- ✓ و بالنسبة للادخار فالعكس يتأثر طرديا مع التقلبات الحاصلة في أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

خاتمة

خاتمة:

إن دراستنا التي تعرضنا من خلالها إلى معالجة وتوضيح جانبا مهم يتعلق بمعرفة تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة 1990 إلى 2015 .والتي شكلت جميع فصول هذه الدراسة نقاطا بارزة وهذا ما زاد من أهمية هذا الموضوع ويبقى البترول الخيار الاستراتيجي الأول من بين جميع مصادر الطاقة في ظل ظألة تكاليف الحصول عليه وكونه مصدر مهم للإيرادات بالنسبة للدول التي تعتمد عليه كمورد وحيد كما هو حال الجزائر، حيث تتأثر أسعار البترول بجملة من العوامل كعوامل العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والمنظمات الدولية، عوامل مناخية هذا ما يجعله عرضة للتقلب السريع تبعا للأوضاع السائدة في السوق حيث أكد هذا التقلب ضعف الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية ، إضافة إلى أن اغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها العائدات النفطية ومن هذا المنطلق فإن أي تغير في أسعار البترول يؤثر تأثيرا مباشرا على مؤشرات الاقتصادية الجزائرية، ورغم التقلبات الحاصلة في سعره ركزنا في دراستنا هذه على الانخفاض خاصة في سنة 2014أدى إلى تراجع إيرادات البترول بشكل حاد وبالتالي تقلص الإنفاق العام, وذلك في إطار تبني السياسة الانفاقية التقشفية، وقد انعكست تلك التطورات السعرية على المؤشرات المتبقية الاستثمار والادخار والتشغيل والبطالة. والارتفاعات التي شهدتها أسعار البترول خلال فترة من 2010 إلى 2013 ما أدى إلى زيادة معدلات الإنفاق العام مما ساهم في تحسين أداء النشاط الاقتصادي وذلك في إطار تبني السياسة الانفاقية التوسعية وهذا ما فسره معامل التحديد 0.91%، 0.96%، 0.94%، 0.93%، 0.86%. من التغيرات الحاصلة في هذه المؤشرات سببها التغير في أسعار البترول ومما سبق يمكن القول أن هناك تأثير كبير في تقلبات أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة من 1990 إلى 2015 وأمام مشكل تقلبات أسعار البترول واستقرار وتوازن هذه المؤشرات تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي وبناء اقتصاد متنوع واستغلال الطاقات البديلة كالطاقية الشمسية والغاز الطبيعي .

نتائج الدراسة :

- ✓ شكلت العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل اقتصاد وطني .
- ✓ أن سياسات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آليات السعر في سوق البترولي ولكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار البترول العالمي مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية .

- ✓ هناك علاقة متشابكة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار البترول على الكثير من المؤشرات الاقتصادية .

اختبار الفرضيات:

- ومن خلال نتائج الدراسة القياسيةβ= 0.71تبين أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والإنفاق العام ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أن هناك تأثير لأسعار البترول على الإنفاق العام ..
- ومن خلال نتائج الدراسة القياسيةβ= −0.02تبين أن هناك علاقة عكسية بين أسعار البترول والبطالة ومنه نرفض الفرضية التي تنص على أن هناك تأثير لأسعار البترول على البطالة.
- ومن خلال نتائج الدراسة القياسيةβ=0.28تبين أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والتشغيل ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أن هناك تأثير لأسعار البترول علىالتشغيل .
- ومن خلال نتائج الدراسة القياسيةβ= −0.01تبين أن هناك علاقة عكسية بين أسعار البترول والاستثمار ومنه نرفض الفرضية التي كانت تنص على أن هناك تأثير لأسعار البترول على الاستثمار.
- ومن خلال نتائج الدراسة القياسيةβ= 0.44تبين أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والادخار ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أن هناك تأثير لأسعار البترول على الادخار.

اقتراحات الدراسة:

- تبني سياسية تنموية تقلص الاعتماد على القطاع البترولي وتعمل على بعض مصادر الدخل على بعض مصادر من خلال دعم القطاعوالزراعي.
- التخلص من أثار أسعار البترولي يجب وضع سياسة اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين اقتصاد الحقيقي وعائدات البترول .
- تحديد استراتيجية بعيدة المدى من اجل تنمية مصادر الطاقة البديلة .
- عند ارتفاع أسعار البترول من الضروري على الجزائر استغلال الموارد المالية استغلال أمثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة في المستقبل خاصة عند انخفاض أسعار البترول.

- يجب على الجزائر وضع استراتيجية فعالة من اجل تجنب نتائج انهيار أسعار البترول وذلك من خلال اعتماد على بدائل جديدة دائما وفقا لاستراتيجيات وخطط مستمدة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا الإطار.

أفاق الدراسة :

تناولت الدراسة تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2015 وهذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام هذه الدراسة نأمل لان يفتح الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر منها:

- أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- فعالية الجباية العاديةكبديل للجباية النفطية.
- دراسة قياسية لأثر الأموال النفطية على النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة دراسات الاقتصاد الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، الطبعة 2011.
2. احمد حويتي و آخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية لعلوم الرياض، ط 1998.
3. أحمد زهير شامية، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
4. جهاد همام، إدارة الاستثمار الإطار النظري و التطبيقات العلمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016.
5. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
6. خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الحادي عشر2014.
7. خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار و الحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016.
8. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عملن، الأردن، الطبعة العربية، 2009.
9. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1995، الطبعة الأولى.
10. عادل العلي، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، الجزء الأول، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2011.
11. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة، 2010-2011.
12. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2008.
13. فيصل محمود الشواوره، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008.
14. فيلح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

15. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الأول.
16. محسن العبادي، الاستثمار بالعملات الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
17. محمد حسن الوادي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري و تطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، 2007.
18. محمد طاقة، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.
19. محمد طاقة، اقتصاديات الملية العامة، دار النشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى 2007، الطبعة الثانية 2010.
20. محمود حسن الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
21. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2008.
22. نزار سعد الدين العيسي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
23. نعم عبد الرحمان القرأ، دليل المستثمر الصغير، دار الكتاب الحديث، الطبعة 2012.

الرسائل والمذكرات:

1. أحمد بوزبرة، أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها علي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2013/1998، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، سنة 2014.
2. أحمد سلامي، دراسة قياسية لأهم محددات الادخار للعائلات الجزائرية خلال الفترة 2006/1970، و التنبؤ بمكوناتها رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.
3. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلي بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013.

4. إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.
5. بلخير ميمونة ورزني منصورية، دراسة تنبئية لخلق مناصب الشغل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011.
6. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في آفاق الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2007، 2008.
7. بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، الجزائر، 2005، 2006.
8. بومدين بن نوار، النفقات العامي على التعليم، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010-2011.
9. رشيد شباح، ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2011، 2012.
10. زينب شقوف، أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل أزمة النفط دراسة حالة الجزائر سنة 2014،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، سنة 2016.
11. عبد القادر بلعريبي، الجزائر بين البطالة و القطاع الغير رسمي، رسالة دكتورة في العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، 2010.
12. عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2008.
13. محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، سنة 2009.
14. مفيدة غردة، تقييم لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2012، 2013.

15. مولود كبير، الادخار وعلاقته مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1970، 2014، رسالة الماجستير، قسم العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

16. نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي علي قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2012.

17. وردة بلغيث، دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تسيير تخصص مالية وبنوك المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2015/2014.

18. وهيبة سويسي، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015.

الملتقياتوالمؤتمرات:

1. أحمد علماوي ولخضر أوصيف، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، يومي 15و 16 نوفمبر2006.

2. دليلة بركات وشيراز حايف سي حايف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، دراسة خاصة لولاية بسكرة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة في 15-16 نوفمبر 2014.

3. عياش بلعاطل، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق تنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013.

التقارير:

1- Sonatrach,pipenews n 7, novembre 2006 (additive à la revue)

المواقع الإلكترونية:

1- وكبيديا الموسوعة الحرة :

http://ar.wikpedia.org

2- الموسوعة العربية:

https://www.arab-ency.com

3- قاعدة بيانات البنك الدولي 2016 حول مؤشرات التنمية في العالم:

www.albankeldawali.org

4. نشرية أوبك 1999:

http://www.opec.org